وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة ماستر

فرع: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

تقييم أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA *عنابة*

إعداد الطلبة:

- بوصوفة سامي
- حزام أحمد

تحت إشراف الأستاذ:

د.زراولة رفيق

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدراته وسلطانه، الذي ألهمنا الطموح والصبر وسدد خطانا، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه أجمعين.

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة، و نخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور زراولة رفيق، الذي لم يتوان عن تقديم توجيهاته و نصائحه الهامة، كما نشكر الأستاذ قلاب ذبيح إلياس.

لا يفوتنا شكر الأخ والصديق المدقق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات بوقرن حسين ومحافظ الحسابات السيد بن عسو كريم على المساعدة في تحقيق هذا العمل المتواضع.

في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر يا من أفتقدك منذ الصغر يا من يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء، في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة

إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل.

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء

إخوتي.

إلى كل الأصدقاء والأحباب الزملاء والزميلات من دون استثناء .

في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين

على التخرّج.

سامي

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز).

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى إختي ورفقاء دربي وهذه الحياة بدونكم لاشيء في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة.

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء إخوتي.

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء .

في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج.

أحمد

فهرس

المحتويات

فهرس

شكر وتقدير.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول والأشكال.....

قائمة الملاحق.....

المقدمة العامة.....

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي في شركات التأمين.

تمهيد.....2

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي.....3-19

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.....3

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي.....17

المطلب الثالث: إجراءات عملية التدقيق الداخلي.....19

المبحث الثاني: مدخل نظري لشركات التأمين.....20-27

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين.....20

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين.....23

المطلب الثالث: إيرادات ومصاريف شركات التامين.....25

المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الداخلي في شركات التأمين.....28-35

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي في شركات التأمين.....28

المطلب الثاني: وسائل وأهداف نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين.....30

المطلب الثالث: مقومات الرقابة الداخلية في شركات التأمين.....31

خلاصة الفصل.....36

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي في شركات التامين الجزائرية وفق المعايير الجزائرية

تمهيد.....**38**

المبحث الأول: نظام التأمين في الجزائر: التطور التاريخي، شركات التأمين والهيئات المشرفة عليها.....**39-51**

المطلب الأول: مراحل تطور نظام التأمين الجزائري.....39
المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر. 41
المطلب الثالث: هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين الجزائري.....47

المبحث الثاني: عرض معايير التدقيق الداخلي في الجزائر.....**52-60**

المطلب الأول: معايير مبادئ وتخطيط وظيفة التدقيق المحاسبي.....52

المطلب الثاني: معايير الإثبات في التدقيق المحاسبي.....55
المطلب الثالث: معايير إعتماد المدقق على اعمال الآخرين وتقريره النهائي.....58

المبحث الثالث: تقرير المدقق الداخلي في شركات التأمين.....**61-66**

المطلب الأول: تعريف تقرير التدقيق للمدقق الداخلي.....61

المطلب الثاني: أهمية تقرير التدقيق المدقق الداخلي في شركات التأمين.....61

المطلب الثالث: أنواع تقارير المدقق الداخلي في شركات التأمين.....63

خلاصة الفصل. **67**

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA

تمهيد.....**69**
المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات SAA.....**70-83**
المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين وأهم منتجاتها المقدمة.....70
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات SAA.....71

المطلب الثالث: مكونات محفظة نشاط الشركة الوطنية للتأمينات وتطور رقم الأعمال والتعويضات.....78

المبحث الثاني: أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في الشركة الوطنية للتأمينات SAA.....84-95

المطلب الأول: التحضير لمهمة التدقيق الداخلي.....84

المطلب الثاني: العمل الميداني لمهمة تدقيق.....86

المطلب الثالث: اعداد التقرير ومتابعة التوصيات المقدمة 90

المبحث الثالث: تقييم أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في الشركة الوطنية للتأمينات.....96-99

المطلب الأول: ايجابيات الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات 96

المطلب الثاني: سلبيات الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات.....98

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.....99

خلاصة الفصل.....100

الخاتمة العامة.....102

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	محفظة نشاط الشركة الوطنية للتأمينات لسنة 2016	78
02	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات من 2010 الى 2013	79
03	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات من 2015 الى 2016	80
04	تطور حجم التعويضات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013	82
05	نموذج لاستبيان الرقابة على جدول تدفقات الخزينة	86
06	جدول خصم سعر الوجبة من رواتب العمال	92
07	ورقة كشف وتحليل المشاكل على مستوى قسم المحاسبة والمالية frape1	93
08	ورقة كشف وتحليل المشاكل على مستوى مصلحة المستخدمين frape2	94

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق	05
02	أهمية التدقيق الداخلي	11
03	أنواع تقرير المدقق الداخلي	66
04	الهيكل التنظيمي لمديرية التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات	73
05	الهيكل التنظيمي لشركة الوطنية للتأمينات	77
06	محفظة نشاط الشركة الوطنية للتأمينات لسنة 2016	78
07	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات من 2010إلى2013.	81
08	تطور حجم التعويضات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013.	83

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات	112
02	استبيان الرقابة الداخلية	113
03	التعليمة 301 الرئيس المدير العام 2011.	114
04	خطة التقرير	115
05	المعاينات المستخرجة خلال اعداد التقرير	116
06	جدول خصم سعر الوجبة اليومي من رواتب العمال	117
07	ورقة كشف وتحليل المشاكل: قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المستخدمين frape1	118
8	ورقة كشف وتحليل المشاكل المتعلقة بخصم سعر وجبة الإطعام على مستوى مصلحة المستخدمين frape2	119
09	تقرير متابعة التوصيات المقدمة	120

المقدمة العامة

لقد أبرزت الفضائح المالية التي مست الاقتصاد الوطني على غرار فضيحة بنك الخليفة في سنة 2003، وفضيحة سوناطراك 1 في سنة 2006، وسوناطراك 2 في سنة 2008، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات مما حذا بالدولة الجزائرية الى زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة بصفة عامة والتدقيق الداخلي بصفة خاصة، وقد أرجع الكثير من الباحثين هذا الضعف الى عدم اهتمام الشركات بالشكل الكافي بوظيفة التدقيق الداخلي، وعدم إعطاء أهمية لدور هذه الوظيفة لتفعيل النظم الرقابية.

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة داخل الشركات، نظرا للتوسع الكبير لحجم الأعمال والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات الإدارية والمالية، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات الإقتصادية كما هو الحال في شركات التأمين، باعتبارها أحد المكونات الرئيسية لأي نظام اقتصادي في العالم.

تطور التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حيث اصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لدول العالم التي تفطنت للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين، فقد عملت على تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل.

الجزائر شأنها شأن تلك الدول التي عرفت تطورات عديدة في مجال التأمين، منذ الوجود الفرنسي، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات إلا ان هذا لم يمنعها من إتخاذ بعض الإجراءات للسيطرة على هذا القطاع، حيث أصبحت شركات التأمين في الجزائر تنفذ عقود التأمين وإعادة التأمين لمواجهة الأخطار التي تحدث مستقبلا، وأصبحت تضم شركات عمومية وأخرى خاصة يسودها جو المنافسة وتحقيق الربح.

الإشكالية:

تتزايد أهمية التدقيق الداخلي في شركات التأمين في الجزائر لما لها من أثر على سير العمل داخلها للوصول الى أهدافها، ولعل من بين الأسئلة التي تطرح بحدة في هذا السياق هي تلك الأسئلة التي ترتبط بالأسلوب المعتمد في ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بصفة عامة، وشركات التأمين في الجزائر، بصفة خاصة.

بناء عليه، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي ايجابيات وسلبيات أسلوب التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي ايجابيات وسلبيات أسلوب التحضير لعملية التدقيق الداخلي؟
2. ما هي ايجابيات وسلبيات أسلوب العمل الميداني لعملية التدقيق الداخلي؟
3. ما هي ايجابيات وسلبيات أسلوب إعداد التقرير ومتابعة التوصيات لعملية التدقيق الداخلي؟

الفرضية الرئيسية:

الوصول إلى إجابة عن التساؤل الجوهري للدراسة وكذا التساؤلات الفرعية يدفعنا إلى صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يمتاز أسلوب التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات بإيجابيات كثيرة تسمح له بالمساهمة في اكتشاف أخطاء التسيير ومعالجتها.

الفرضيات الفرعية:

لعل تحقق الفرضية الرئيسية للدراسة يرتبط بتحقق مجموعة من الفرضيات الفرعية التي نوجزها كما يلي:

1. يمتاز أسلوب التحضير لمهمة التدقيق الداخلي بإيجابيات كثيرة تمكن من التحضير الجيد للمهمة.
2. يمتاز أسلوب العمل الميداني لمهمة التدقيق الداخلي بإيجابيات كثيرة تمكن من اكتشاف الأخطاء والتجاوزات.
3. يسمح أسلوب إعداد التقرير ومتابعة التوصيات الخاصة بالتدقيق الداخلي بالحوصلة الجيدة لملاحظات العمل الميداني للمدقق ومتابعة توصياته.

أهداف الدراسة:

- معرفة التطور التاريخي للتدقيق الداخلي
- التعرف على التدقيق الداخلي وأنواعه.
- الإطلاع على واقع التأمين بشكل عام، وشركات التأمين بشكل خاص.
- إبراز الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في شركات التأمين وتحديد إيجابياته وسلبياته.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقييم أسلوب التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات، من أجل الوقوف على مدى مساهمته في القضاء على نقاط الضعف والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه الشركة.

منهج الدراسة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة إعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره المنهج المناسب لعرض المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي وشركات التأمين، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي سمح لنا بالتعمق في التطور التاريخي للتدقيق والتطور التاريخي للتأمين في الجزائر.

وفي العمل الميداني، قمنا بدراسة حالة للشركة الوطنية للتأمينات من أجل التعمق في مختلف جوانب الموضوع من خلال الزيارات الميدانية للشركة محل الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع.
- محاولة منا الوقوف على إيجابيات وسلبيات التدقيق للمساهمة في معالجة الفضائح التي مست كبرى الشركات في الجزائر.
- معرفة كيفية التدقيق الداخلي في شركات التامين في الجزائر.
- يتماشى واختصاصنا المتمثل في مالية المؤسسة.
- تزويد مكتبة الكلية بمثل هذه البحوث.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: الشركة الوطنية للتأمينات.

الإطار الزماني: يمتد بين الفترة المحصورة من شهر ديسمبر 2017 ألى غاية منتصف شهر جوان 2018.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول، فصلين في الجانب النظري وفصل في الجانب التطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه الى الإطار النظري للتدقيق الداخلي في شركات التأمين وذلك بنظرة حول التدقيق الداخلي من خلال ابراز تطوره التاريخي ومفهومه وأهدافه وأهميته، ونظرة أخرى عن شركات التأمين وذلك بذكر مفهومها ومميزاتها وأنواعها، وفي الأخير تناولنا أساسيات التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تناولنا التدقيق الداخلي في شركات التأمين الجزائرية وفق معايير التدقيق الجزائرية، والتطور التاريخي للتأمين في الجزائر، وكذا شركات التأمين والهيئات المشرفة عليها في الجزائر، وإبراز أهم المعايير الجزائرية للتدقيق، وكذا تقرير المدقق الداخلي في شركات التأمين.

الفصل الثالث: في هذا الفصل قمنا بدراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمينات « SAA »، حيث عرفنا بالشركة محل الدراسة، وأبرزنا أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد على مستواها وهذا من أجل الوقوف على إيجابياته وسلبياته.

صعوبات البحث:

لقد واجهنا خلال إعداد هذا البحث عدة صعوبات ناتجة أساسا عن طبيعة الموضوع حيث لم نجد مراجع تخص التدقيق الداخلي في شركات التأمين في الجزائر، كما لم نتمكن من الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالشركة الوطنية للتأمينات.

بالإضافة الى عنصر الزمن المقيدين به في إنجاز هذا البحث واستغراق جزء منه في ترجمة بعض المراجع والمعطيات من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي في شركات التأمين

تمهيد

تقوم شركات التأمين بعمليات متعددة تشمل عمليات التعويض، عمليات مالية، وعمليات مع الخارج، مما يجعلها عرضة للعديد من المخاطر التي تؤثر سلبا على حسن أدائها، خاصة وأن شركات التأمين تعتمد في تمويلها على نسبة كبيرة من أقساط المؤمن لهم، الأمر الذي يتطلب رقابة داخلية تؤمن التحكم الجيد في مجريات الأمور، وتسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، فالتدقيق الداخلي في شركات التأمين هو ضروري للسير الحسن لهذه الشركات على غرار أهميتها ودورها الإقتصادي.

للتعريف أكثر بالتدقيق الداخلي وكذا أهميتها على في شركات التأمين قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب:

المبحث الأول: سنتطرق فيه إلى ماهية التدقيق الداخلي بأنواعه، أهدافه وأهميته ومعاييره.

وفي المبحث الثاني: تم تناول ماهية شركات التأمين، أنواعها، إيراداتها ومصاريفها. أما في المبحث الثالث فسنتناول من خلاله ماهية التدقيق الداخلي في شركات التأمين، وسائل ومقومات نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي من أهم أساليب الرقابة الداخلية، حيث ان وجوده يعني تحقيق فعالية في الرقابة الداخلية، كذالك يعد من أهم العوامل التي تساعد الشركات على زيادة أدائها.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولا: لمحة تاريخية عن التدقيق :[1]

تكون الدول والمملكات من جهة وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى أدى إلى تطور المحاسبة وازدياد حجم عملياتها، فانعكس هذا انعكاسا مباشرا على التدقيق الذي تطور هو الآخر وانتشر بنفس درجة انتشار المحاسبة ونلخص اهم المراحل التي مر بها التدقيق:

الفرع الأول : الفترة من العصور القديمة حتى 1500 ميلادية:

في اوائل هذه الفترة، كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية المتكررة عدة مرات في الفترة الواحدة والهدف منها هو الوصول الى الدقة ومنع اي تلاعب او غش بالدفاتر.

كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الاستماع، اي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، استعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقب أعمال فلاحيهم.

الفرع الثاني : الفترة 1500 و 1850

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، ولعل ما يمكن إستخلاصه من هذه الأخيرة هو إنفصال ملكية مؤسسة عن ادارتها وزيادة الحاجة الى المدققين.

[1] بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص ص3-4.

كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى ولو لم تكن بصورة متطورة كما هو مستعمل حاليا وظهور نوع من الرقابة الداخلية عن المشاريع.

الفرع الثالث: الفترة الممتدة بين 1850 و 1905.

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية والإنفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قوانين تقر ضرورة إعتماد مدققي الحسابات لدققيق شركات المساهمة.

أما بالنسبة لأهداف التدقيق في نهاية هذه الفترة فيمكن إختصارها في النقاط التالية :

- ✓ اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية .
- ✓ اكتشاف الأخطاء الفنية و الأخطاء المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية.

الفرع الرابع: من 1905 الى الأن:

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، والإعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المدقق اعتمادا كبيرا في عملية التدقيق وكذلك الإعتماد على التدقيق الاختباري، اي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق.

كما اصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو ابداء الرأي الفني والمحايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي المؤسسة والنتائج المسجلة.

كما نلاحظ انتشار استعمال التدقيق في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات.

الشكل التالي يوضح التطور التاريخي للتدقيق

شكل رقم(01): التطور التاريخي للتدقيق

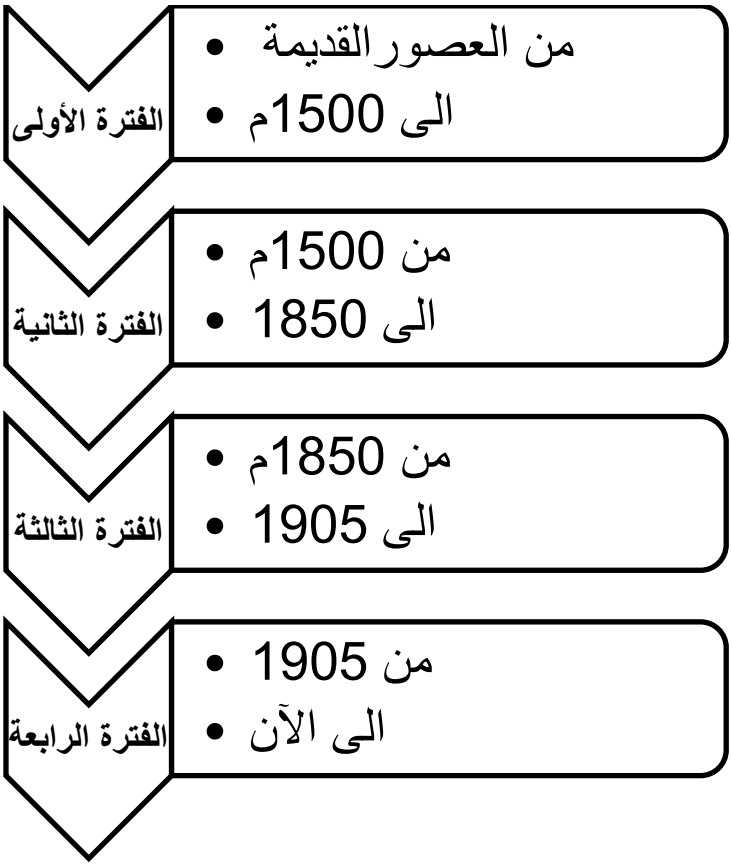

المصدر: من اعداد الطلبة.

ثانيا: مفهوم التدقيق الداخلي

عرفت جمعية المدققين الداخليين التدقيق الداخلي عام 1945 بأنه"عبارة عن نشاط مستقل يعمل بصفة أساسية في مجال الموضوعات المحاسبية و المالية لكن من الجائز أن يتعامل في بعض المسائل ذات الطبيعة المستقبلية".[1]

وفي عام 1971 عرفته بأنه: "نشاط تقويم مستقل في المؤسسة لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة".[2]

[1] خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الوراق للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص28.

[2] نفس المرجع السابق، ص28.

كما يعرف التدقيق الداخلي :"بأنه نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم و تحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر،الرقابة والتوجيه. [1]

هناك من عرف التدقيق الداخلي بأنه:"التدقيق الذي تقوم به هيئة داخلية في المنشأة من أجل حماية أموال المنشأة وتحقيق أهداف الإدارة، تحقيق إنتاجية أكبر، الإلتزام بسياسة الإدارة.[2]

يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل، التقييم، التوصيات، المشورة، والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي يتم تدقيقها.[3]

بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق على أنه:

"هو عملية فحص وتقييم وانتقاد، يقوم بها المدقق الذي يتمتع بالاستقلالية التامة والحياد لمعرفة مدى صحة وصدق مختلف البيانات والمعلومات المالية المقدمة من المؤسسات من خلال الإعتماد على أدلة الإثبات ".

كما نلاحظ أن التدقيق يركز على ثلاث نقاط أساسية هي:[4]

الفحص : يقصد به فحص البيانات والسجلات، للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها، وتبويبها، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الإقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

التحقيق : يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسس، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير الدولية**،الوراق للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 35.

[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2012، ص 13.

[3] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، فتحي رزق السوافيرى، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص 103، 104.

[4] مسعود صديقي، **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2000، ص65.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان، ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد، فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الإقتصادية أدت إلى إنعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي .

التقرير : يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

ثالثا: أهداف ،أهمية و نطاق التدقيق الداخلي:

أ-أهداف و أهمية التدقيق الداخلي :[1]

1.أهداف التدقيق الداخلي: يتمثل هدف التدقيق الداخلي في مساعدة الأفراد داخل التنظيم في أداء مسؤولياتهم بكفاءة، ولتحقيق هذه الغاية يوفر لهم التدقيق الداخلي التحليل والتقييم والتوصيات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يتم تدقيقها. ويهدف التدقيق إلى تحقيق الرقابة الفعالة بتكلفة معقولة.

1.1.الأهداف التقليدية:

- **أهداف رئيسية.**

✓ التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الإعتماد عليها.

✓ إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي

- **أهداف فرعية.**

✓ إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.

✓ تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش، بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

✓ إعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا

✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم.

✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

✓ تقدير التقارير المختلفة وملء الإستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص ص 8 11.

2.1. الأهداف الحديثة أو المتطورة.

- ✓ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- ✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة .
- ✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

بالإضافة إلى الأهداف العامة والتي تطرقنا لها، هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها مايلي:

- **عرض القوائم (الإفصاح) :**

يهدف المدقق من خلال هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها، فضلا عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى، مما يجبر المدقق على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها.

- **الشمولية:**

يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي إستثناءات، وحتى يتأكد المدقق من ذلك عليه الإطلاع على كل الدفاتر والسجلات، وذلك بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة تعبر عن وضعية المؤسسة.

- **الوجود والتحقق:**

أي أن يتأكد المدقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم موجودة فعلا.

- **الملكية والمديونية:**

هنا يجب على المدقق أن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية، وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى، وقد تكون هذه الأخيرة عن طريق المصادقات مثلا.

- **التقييم:**

يعني هذا المبدأ أنه على المدقق التأكد من كون كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمباد ئ المحاسبية المتعارف عليها، مع ثبات طرق التقييم من دورة لأخرى.

- **إبداء رأي فني:**

الهدف الأساسي لمدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إ ثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المدققة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي عليه في إطار عملية التدقيق القيام بالفحص وإجراء:

التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.

- ✓ مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- ✓ تقييم الهيكل التنظيمي.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- ✓ محاولة الكشف عن حالات الغش، التلاعبات، والأخطاء.

2.أهمية التدقيق الداخلي:

بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق(المصلحة العامة) تكون في:

- ✓ يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.
- ✓ يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- ✓ إستغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لإتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

1.إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الإعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2.الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الإمتداد الإقليمي وإنفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات، كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

3.الدائنون والموردون:

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالإلتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة ، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

4.الزبائن:

إهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة إستمرارية الوحدة الإقتصادية، وخاصة عند إرتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

5.العاملون:

هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

6.البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

7.الهيئات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإ قتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.

الشكل الموالي يوضح أهمية التدقيق في المؤسسة:

شكل رقم(02) أهمية التدقيق الداخلي

المصدر: من اعداد الطلبة.

ب- نطاق التدقيق الداخلي: [1]

يتضمن نطاق التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفاعلية الأداء وذلك يشتمل على مايلي:

- ❖ تدقيق مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية ونزاهتها، وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف التقرير عن تلك المعلومات.
- ❖ تدقيق النظم الموضوعة للتأكد من الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقرير.
- ❖ تدقيق وسائل الحفاظ على الأصول، والتحقق من وجود تلك الأصول كلما كان ذلك ممكنا.
- ❖ تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيرى، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004, ص 216.

- ❖ تدقيق العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعة وما إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها.

رابعا: أنواع التدقيق الداخلي:

1- التدقيق المالي:

يعرف التدقيق المالي بأنه "الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى".

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي و الذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المؤسسة وتدقيقها محاسبيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتفق عليها وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية ويتناول التدقيق المالي أيضا من وجود الأصول و توافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال وكذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المؤسسة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.[1]

ويمكن تلخيص مهام التدقيق المالي بمايلي:[2]

- ❖ يعنى بشكل أساسي بفحص وتدقيق العمليات المالية، وهذا التوجه يتوافق مع متطلبات الإدارة ومجلس الإدارة بصورة عامة وفي جميع الحالات.
- ❖ يؤكد على صحة وعدالة البيانات المالية.
- ❖ يهدف إلى تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي.
- ❖ يتساوى ضمن هذا التوجه، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مهمة الشهادة حول البيانات المالية.

---

[1] أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص: مالية و نقود، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 78.

[2] داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية للنشر، لبنان، 2010، الطبعة الثانية، ص 52.

2- تدقيق الالتزام:[1]

يقصد بتدقيق الالتزام "عملية التحقق والتأكد من التزام الإدارات بالقوانين والتعليمات في أدائها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعة بكفاءة وفعالية والوقوف على نواحي القصور والخطأ ومن ثم العمل على علاجها وعدم تكرارها".

يمكن تلخيص أنواع تدقيق الالتزام كالآتي:

- **الفحص المستندي:**

وهو فحص المستندات وتتبعها والتأكد من إجراءات رصيدها بالسجلات وفحص الأدلة عن تطبيق الإجراءات الرقابية مثل: التوقيع، الاعتماد، المطابقة.....الخ.

- **إعادة إجراءات الرقابة الداخلية:**

يقصد به قيام المدقق بإجراءات الرقابة الداخلية التي تقوم بها الوحدة للتا كد من سلامتها مثل: إعادة الاحتساب أو المطابقة.

- **الملاحظة:**

يقصد بها الإجراءات الرقابية التي تقوم بها الوحدة من على بعد مثل: مراقبة جرد المخزون.....الخ.

- **الاستفسار:**

هي قيام المدقق باستفسار الشخص المعني الملائم الذي يتوقع أن يكون ملما بالأمر.

3- التدقيق التشغيلي:[2]

هو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفعالية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الوظائف.

[1] د.خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص236

[2] د.خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص 244 ،245.

يعرف من وجهة نظر أخرى "هو البحث عن تحسين و تطوير كفاءة وفاعلية عمليات الشركة" لذلك يمكن أن يشمل الآتي:

- ✓ إدارة الموارد سواء البشرية أو المادية الأخرى.
- ✓ الإجراءات التشغيلية والرقابية مثل التخطيط والموازنات.
- ✓ أنشطة التسويق والمبيعات والصيانة والإعلان وغيرها.

وهناك ثلاث جوانب للتدقيق التشغيلي بالنسبة للأداء وهي(الاقتصادية، الكفاءة، الفعالية)

- ✓ **الاقتصادية:**

معناها انجاز العمل بأقل تكلفة من خلال الموارد المادية والبشرية المتاحة للمؤسسة.

- ✓ **الكفاءة:**

أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، وذلك بتعظيم النتائج والمخرجات بنفس القدر من الموارد، أو تقليل المدخلات مع تحقيق نفس المخرجات المحددة.

- ✓ **الفاعلية:**

تعني تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج والأنشطة. ويمكن تحديد أهداف التدقيق التشغيلي فيمايلي:

- ✓ التحقق من الكفاءة والفعالية في الأنشطة المراد تدقيقها.
- ✓ مساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من اجل سلوك نهج عمل واقعية.

4- تدقيق نظم المعلومات:[1]

يعرف أيضا بالتدقيق الالكتروني ويقصد به"عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق".

[1] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 270.

❖ **إجراءات التدقيق الداخلي في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات.**

- **التدقيق حول الحاسب الالكتروني:**

حيث يتم التأكد من البيانات المدخلة بمراجعتها على المستندات، وكذلك تدقيق المعلومات المخرجة للتأكد من السلامة و الموضوعية.

- **التدقيق داخل الحاسب الالكتروني:**

حيث يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي والتشغيل الالكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.

- **التدقيق باستخدام الحاسب الالكتروني:**

حيث يستطيع المدقق باستخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق.

5- تدقيق الأداء:

يعرف تدقيق الأداء بأنه: "فحص مهني، مستقل ومنهجي لفعاليات الإدارة ونظم إدارتها وذلك لتقييم مدى نجاعتها وفاعليتها في استخدام مواردها، وقد تغطي هذه العملية كافة أنشطة الإدارة أو تنحصر في مهمة أو برنامج محدد، و تعمل عمليات تدقيق الأداء على تحديد مواقع القوة ومواقع الضعف في نشاطات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة لإدخال المعالجات المطلوبة.لذلك تعتبر عملية تدقيق

الأداء وسيلة هامة لتحسين الإدارة ولإدخال الممارسات الناجعة بالإضافة إلى تعزيز مستويات المسؤولية العامة للإدارة".[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 270.

6-التدقيق البيئي: [1]

يعرف التدقيق البيئي على انه"عبارة عن فحص وتقييم والتحقق من أن المنظمة قد التزمت بالمتطلبات التي تساعد في الحفاظ على البيئة المحيطة من التلوث"

بالنظر إلى التعريف السابق يفهم منها أن التدقيق البيئي يهدف إلى:

- ✓ تصميم يزود الإدارة بالمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقا.
- ✓ تطوير سجلات الأداء البيئي للمنشأة.
- ✓ مساعدة الإدارة على التنبؤ بمشكلات البسيط معها.
- ✓ التحقق من مدى إلتزام المنشأة بمتطلبات البيئة.
- ✓ زيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة المنشأة والأجهزة والوكالات الحكومية.
- ✓ زيادة اهتمام الإدارة ووعيها البيئي.

[1] أحمد فيصل خالد الحايك، **التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة ميدانية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد2، 2013.

المطلب الثاني:معايير التدقيق الداخلي.[1]

1. المعايير العامة:

هي المعايير المتعلقة بالشخص المراجع من حيث تكوينه الشخصي و العلمي، وعليه فيتعين على المراجع أن يكون على درجة معتبرة من الكفاءة و المؤهلات العلمية و العملية التي تسمح له بأداء عمله بشكل صحيح و تسمح له بالتحكم في عمله و أدائه لمهمته على أحسن وجه، كما يجب أن يتمتع بالاستقلالية التي تمكنه من الأداء الجيد دون أي ضغوطات من أي طرف.أما الميزة الثالثة التي يجب توفرها في المراجع هي بذل العناية المهنية اللازمة وتعني حرص المراجع على أداء المهمة بطريقة صحيحة من خلال الاستعداد لها والالتزام بأداء معين وفق ما تنص عليه القوانين و العقد المبرم مع المؤسسة.

2. معايير الفحص الميداني:

تشمل المعايير والإجراءات المتبعة في تنفيذ عملية الراجعة لتحقيق الأهداف الموجودة، وهي تشمل إعداد برنامج المراجعة والتخطيط السليم للعملية والإشراف على عمل المساعدين بحيث تكون هذه الخطة تتمتع بالمرونة وتتضمن مجمل الخطوات الواجب القيام بها ونوعية الإجراءات التي سيتبعها، وكذلك مجال عملية الفحص، وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة فهي تتضمن معايير جمع الأدلة الملائمة والكافية من خلال عملية الفحص وهذا لتكون أدلة إثبات للنتائج التي توصل إليها وبالتالي اتخاذ الرأي السليم بشان المستندات والقوائم المالية التي كانت محل فحص.

3. معايير إعداد التقرير:

وهي المعايير الواجب إتباعها من طرف المدقق خلال إعداده للتقرير الشامل للمهمة التي كلف بها وهي تتضمن الإشارة إلى مدى توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية بشكل عام وكذلك مدى الثبات في تطبيقها عبر مختلف الدورات السابقة، وهذا لاتخاذ عناصر مقارنة بين الدورات، أما النقطة الثانية فهي الإشارة إلى ملائمة الإفصاح في القوائم المالية بالنظر إلى صحة التسجيلات في هذه القوائم

[1] زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات و التدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، عمان،الأردن، ص ص 92، 94.

وأنها تعبر حقيقة عن المركز المالي للمؤسسة، وفيما يخص المعيار الثالث فهو يتعلق بمعيار إبداء الرأي بحيث يتطلب من المراجع إبداء رأيه بشان عملية المراجعة التي قام بها ويتضمن مختلف التوصيات والنصائح التي يمكن أن يقدمها لإدارة المؤسسة، ويمكن أن يتضمن تقرير المراجع احد الآراء التالية:

- **إبداء رأي بدون تحفظ:**

يكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق عن العمليات التي تمت وعن نتيجة المؤسسة والمركز المالي لها.

- **إبداء رأي بتحفظ:**

يكون عندما تكون القوائم المالية التي خضعت للفحص تعبر بصدق وحقيقة عن نشاط المؤسسة إلا أن هناك بعض التحفظات بشأنها أو بعض بنودها، ولكن لا تؤثر بدرجة كبيرة على شرعية ومصداقية البيانات المقدمة.

- **إبداء رأي سلبي:**

هو عندما يرى المدقق بان المستندات لا تعكس بصدق عن وضعية المؤسسة وان هناك تجاوزات خطيرة في السجلات تؤثر بشكل مباشر على المؤسسة حاليا او في المستقبل.

- **عدم إبداء الرأي:**

يكون هذا عندما لا يستطيع المراجع أن يبدي رأيه حول العمليات التي قام بها لأسباب معينة نتيجة ضغوط أو عدم توفر الإثباتات أو غيرها من الظروف.

المطلب الثالث:إجراءات عملية التدقيق الداخلي.[1]

تتضمن أعمال التدقيق كل من تخطيط عملية التدقيق، وفحص و تقييم المعلومات و التقرير عن النتائج و متابعة التوصيات، وعند التخطيط لعملية التدقيق يجب الاهتمام بوضع الأهداف ونطاق العمل و الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي يتم تدقيقها، وكتابة برنامج التدقيق وأخيرا الحصول على موافقة من المشرف على قسم التدقيق الداخلي على خطة التدقيق.

يتضمن فحص و تقييم المعلومات ضرورة قيام المدقق بتجميعها و تحليلها وتفسيرها، ولكي تتم عملية الفحص والتقييم على المدقق إتباع الآتي:

1. تجميع المعلومات حول موضوع التدقيق و ذلك باستخدام إجراءات التدقيق التحليلية والتي تشتمل على مقارنات بين الفترة الحالية والفترات السابقة،ودراسة العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، ودراسة العلاقات بين عناصر المعلومات ومقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة.
2. يجب أن تكون المعلومات كافية ويمكن الاعتماد عليها، أي انه يجب أن تستند تلك المعلومات على حقائق كافية بحيث يمكن للشخص المؤهل أن يصل إلى نفس النتائج ويجب أن تتماشى مع أهداف التدقيق.
3. يجب اختيار إجراءات التدقيق بما فيها اختبارات التدقيق وأساليب المعاينة الإحصائية المستخدمة.
4. يجب توفير الإشراف الكافي على عملية تجميع المعلومات بما يوفر تأكدنا من الحفاظ على موضوعية المدقق والتأكد من تحقيق الأهداف.
5. يجب إعداد أوراق العمل لتوثيق عملية التدقيق وذلك عن طريق المدقق،مع مراجعة الأوراق مع المشرف على قسم التدقيق الداخلي.

يجب على المدقق بعد انتهائه من عملية التدقيق وذلك عن طريق المدقق، أن يناقش النتائج والتوصيات مع المستوى الإداري المناسب ورأي المدقق ويجب أن يتضمن أيضا توصيات المدقق بشان التحسينات الممكنة ووجهة نظر الجهة محل التدقيق في النتائج والتوصيات

[1] زاهرة توفيق سواد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

المبحث الثاني: مدخل نظري لشركات التأْمين.

يتناول هذا المبحث شركات التأْمين بوصفها مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال في المؤمن لهم، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي بذلك تساهم في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف الأعمال.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين.

أولا- مفهوم شركات التامين.

تمثل شركات التأمين نوعا من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يحتاجها و يطلبها و كذلك هي منشآت مالية تحصل على الأُموال من المؤمن لهم لتحديد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه، وذلك بطريقة مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين تقل في مجموعها عن قيمة التأمين المستحق في حالة وقوع الخطر المؤمن منه.[1]

كما تعرف على أنها:"منشآت مالية تختص بالدرجة الأساسية بالتأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها المواطنون، أو البضائع أو المنشآت على اختلاف أنشطتها وفعاليتها و من هذه المخاطر حوادث السيارات، الحريق السرقة، الغرق، وذلك عن طريق استيفاء أقساط التأمين من المؤمن له ومن ثم تغطية الخسائر المادية عند وقوعها فعلا".[2]

هي التي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ للشخص المؤمن له في حالة تحقق خطر مقابل حصولها على قسط متفق عليه ".[3]

أي أنها:"نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط لتعيد استثمارها في مقابل تحقيق عوائد".[1]

---

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، 2008، ص 206.

[2] آل علي رضا صاحب أبو احمد، **إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر، عمان، 2002، ص 31.

[3] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص6.

ثانيا– مميزات شركات التامين.

إن لشركات التامين مجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية و من هذه المميزات مايلي:[2]

- شركات التامين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال وذلك بتحديد نسب استثمارية ضروري الالتزام بها في مجالات مصرح بها ضمن النصوص و اللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق التأمينية.
- تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم.
- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.
- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة.
- انعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى لشركة التامين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لان خاصية طول اجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية(بناءا على خبرة الشركة) لان مبلغ التامين متعلق بتحقق الخسائر وحجمها.

[1] منير إبراهيم الهندي،**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف الإسكندرية، 199، ص 397.

[2] معموش محمد الأمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات2a**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلو اللاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013، ص4.

ثالثا- الشروط الواجب توفرها في شركات التامين.

تختلف الشروط الواجب توفرها في شركات التامين من دولة لأخرى حسب الظروف الحاصلة، ويمكن إجمال القوائم المشتركة والشروط العامة التي يجب توفرها فيما يلي:[1]

- **إجازة أو رخصة التامين:** لكي تقوم شركة التامين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة.
- **رأس المال:** يشترط في شركات التامين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأسمالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعا لحجم ونوع التامين.
- **السجلات والدفاتر:** يشترط في شركات التامين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي تتم من خلال تقييد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط.
- **العمل على استثمار الأقساط:** تعتبر شركات التأمين وعاءا ادخاريا كبيرا كونها تقوم بجمع الأموال من خلال الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم واستثمارها إما مباشرة عن طريق إنشاء مشاريع خاصة بها أو تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.
- **الالتزام اتجاه المؤمن لهم:** على شركات التامين الالتزام بدفع جميع المستحقات العينية والمادية للمؤمن لهم عند وقوع الخطر.
- **الوديعة:** هي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه للسلطات النقدية وذلك لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إفلاس أو عجز شركات التامين عن دفع التعويض المستحق للمؤمن لهم.
- العمل على نشر وتطوير التامين داخل المجتمع بهدف تنمية وتطوير الوعي التأميني في المجتمع.
- إدراج اسم الشركة في السوق المالي.
- أن تهدف إلى التنمية وتطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.
- تشترط بعض الدول أن تكون شركة التامين شركة مساهمة.

[1] علي المشاقبة، **إدارة الشحن والتامين**، دار صفاء، عمان، 2003، ص ص 113 114.

المطلب الثاني :أنواع شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين على الحياة، وشركات التأمين العام من أكثر الأنواع شيوعا لتصنيف شركات التأمين، ذلك طبقا لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها إضافة إلى الأنواع الأخرى التي تبرز من خلال التقسيم من الشكل القانوني.

1. من حيث نوع النشاط:

❖ **شركات التأمين على الحياة:** [1]

تمثل شركات التأمين على الحياة أهم قسم من أقسام التأمين، فهي بمثابة وسيط مالي حيث تقوم بتحميل أقساط التأمين من المؤمن لهم و هم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة ..... و في نفس الوقت تقوم بإقراض المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى.

إذن فهي تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين، و إعادة المبالغ إلى المؤسسات الأعمال الأخرى، وبالتالي فهي تقوم بتجمع الأموال من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية.

❖ **شركات التأمين العام:**

عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين ما عدى التأمين على الحياة، وكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات وينظر الى هذا النوع من شركات التأمين على أنها تقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة، إضافة الى قيامها بمهمة التأمين، فحملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثل في رأس المال والاحتياطات، ليعاد إستثمارها في شراء أسهم وسندات بهدف الحصول على مزيد من الدخل في صورة توزيعات أو أرباح رأسمالية، هذا هو التشابه بين شركات التأمين وشركات الاستثمار. [2]

[1] عبد الغفار حنفي، **رسمية قرياقص، اسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 332.

[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص347.

2. من حيث الشكل القانوني:[1]

❖ **شركات المساهمة:**

تقوم هذه الشركات بدور حماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها وتحقق الخسائر المالية، وهي شركات تتميز بكبر رأس مال، لضمها عدد كبير من المساهمين ولو أنها تبدأ برأس مال محدود غير أن طبيعة نشاطها لكل أنواع التأمينات.

❖ **الجمعيات التعاونيات:**

يقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين، وتنشأ برأس مال غير محدد ولكل عضو الحق في المساهمة في أكثر من سهم وبمجرد شراء السهم يصبح المشتري عضو بالجمعية، وهي تهدف أساسا الى تحقيق التعاون بين الأعضاء من المساهمين، وأيضا المؤمن لهم غير حملة الأسهم.

❖ **صناديق التأمين الخاصة:**

في إطار المهنة الواحدة أوالمجموعة المهنة الواحدة تنشا رابطة فيما بينهم فيكون ما بينهم صندوق تامين خاص ويطلق عليه أحيانا صندوق إعانات بدون رأسمال بل بمساهمات الأعضاء من الاشتراك السنوي أو كل حسب قدرته أو مايمكن تلقيه من إعانات ومساعدات خارجية.

❖ **الحكومة كمؤمن:**

إن كان الدور الأساسي للدولة كمؤمن ينحصر في إيطار التأمين الإجباري الا ان هذا لا يمنع قيام الدولة بدور المؤمن الخاص والبحث عن الربح والباحث عن الربح والمنافس لغيره من شركات التأمين الأخرى التي تهدف الى تحقيق الربح من العملية التأمينية ولربما احتكرت الدولة كل عمليات التأمين فيها.

[1] مختار محمود الهانسي، **مقدمة في مبادئ التأمين،الطبعة الأولى، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين**، الإسكندرية، مصر، 1990، ص ص 77 82.

المطلب الثالث:إيرادات ومصاريف شركات التامين.

1. إيرادات شركات التامين.[1]

❖ **أقساط التامين وإعادة التامين:**

تحتل أقساط التامين المكانة الأولى بين شركات التامين والقسط هو المبلغ الذي يدفعه المستأمن ثمنا لخدمة التامين المقدمة من المؤمن، ويتم تحديد القسط عن طريق الخبرة العلمية لخبراء رياضية التامين.

❖ **عمولات إعادة التامين:**

إن عمولة إعادة التامين هي التي تدخل ضمن إيرادات منشات التأمين هي التي تستحق للمنشاة لدى الشركات المسؤولة عن إعادة التامين.

❖ **مقابل الخدمات الدورية:**

يستهدف عدد ليس بقليل من الأفراد التامين من العوز والحاجة بعد تقدم العمر بهم، وتوجد عقود تامين تحقق هذا الهدف وهي عقود دفعات الحياة أو المعاشات التي تصدرها شركات التامين وبموجب هذا النوع من العقود تلتزم شركات التامين بدفع مبالغ للمستأمن بصفة دورية شهرية او ثانوية يطلق عليها "الأقساط الدورية" على أن يلتزم المستأمن بان يدفع لشركة التامين مقابلا لهذه الدفعات الدورية، وقد يكون مقابل الدفعات الدورية ممثلا في قسط وحيد يدفعه المستأمن للشركة مرة واحدة ، كما هو الحال في حالة عقود الدفعات الدورية أو المعاشات غير المؤجلة أو يكون هذا المقابل ممثل في عدة أقساط دورية أو قسط وحيد كما هو الحال في العقود المؤجلة.

❖ **صافي الدخل من الاستثمارات:**

تعمل شركات التأمين على استثمار أموالها بقصد تحقيق اكبر إيراد ممكن مع ضرورة توافر الضمان اللازم وعلى أن تكون هذه الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية حاضرة في الوقت المناسب وبدون تحقيق خسارة أو بأقل قدر ممكن من الخسارة للمستأمنين بمجرد تحقق الخطر المؤمن له.

[1] محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية**، المكتبة العصري، 2007، ص60.

❖ **إيرادات أخرى:**

تشمل هذه المفردة جميع أنواع الإيرادات الأخرى بخلاف الأقساط وعمولة إعادة التامين الصادر ومقابل الدفعات الدورية وصافي الدخل من الاستثمارات المختلفة، وهي في نفس الوقت إيرادات خاصة بتأمينات الحياة أو تكوين الأموال ويخرج عن طبيعتها الإيرادات المتنوعة الأخرى التي تمثل أرباحا رأسمالية أو إيرادات غير عادية أو تتعلق بسنوات سابقة حيث أنها تتبع من قبيل الإيرادات العامة التي تعالج في حساب الأرباح والخسائر العامة لشركة التامين ويمكن القول بان أهم البنود التي تتمحور عليها الإيرادات الأخرى تتمثل في:

– رسوم إصدار وتمثيل الوثائق. – رسوم الدمغة المحصلة. – غرامات تسديد الأقساط.

– رسوم إشراف محصلة. – رسوم استخراج شهادات أو الاطلاع على البيانات.

2.مصاريف شركات التامين.[1]

❖ **التعويضات:**

تمثل التعويضات التزاما على شركة التامين لصالح المستأمنين نتيجة وقوع الخطر المؤمن ضده، وبمجرد وقوع الخطر واقتناع شركة التامين في أحقية المستأمن أو المستفيد من التعويض وذلك من خلال تقرير للجنة النية التي تتولى تقدير قيمة الخسارة، ثم تسدد بعد ذلك قيمة هذه التعويضات ويخصم منها ما قد يكون هناك من ديون للشركة تجاه مستحق التعويضات سواء كانت أقساط مستحقة أو غير ذلك.

❖ **تكاليف النتائج:**

تتحمل شركات التامين بعض النفقات وهي بصدد الحصول على وثائق التأمين، ومن أمثلة هذه النفقات أجور الوكلاء والمنتجون والمزايا التي تمنح لهم كذلك مصاريف الإنتاج مثل: نفقات السعر وبدلات الانتقال والتي تدفع للوكلاء والمنتجين والعمولات التي تدفع لهم أيضا.

❖ **المصاريف العمومية والإدارية:**

يقصد بالمصروفات العمومية والإدارية التي تظهر في حساب الإيرادات والمصروفات في قسم الحياة فقط ، أما بالنسبة للمصروفات العمومية والإدارية العامة التي لا تتعلق بفرع معين من

[1] محمود محمود السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72 73.

فروع التامين مثل:المصروفات الإدارية الرئيسية، تكاليف الإشراف العام، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

❖ **مصاريف أخرى:**

تتمثل في المصاريف الأخرى وكل ما يصرف في قسم الحياة أو تكوين الأموال بخلاف التعويضات أيا كان سببها وتكاليف الإنتاج من عمولات ونفقات انتقال ومشابهها.

- رسوم التسجيل.
- رسوم الإشراف المدفوعة والمستحقة.
- رسوم الدمغة المدفوعة والمستحقة.

المبحث الثالث: أساسيات التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي في شركات التأمين.

أولا:مفهوم التدقيق الداخلي في شركات التأمين.[1]

إن وحدات التدقيق الداخلي تشكل جزءا من السلطة التنفيذية ويمكن اعتبار دورها الرقابي بمثابة خط دفاع أولي في منهج الرقابة على شركات التامين بالأخص على العمليات المشكلة لنشاطها ، باعتبار أن التدقيق الداخلي وظيفة مدرجة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة وباتصال مباشر ومستمر بكل ما يحدث من عمليات على مدار الدورة التقنية والمالية.

قد عرفها معهد التدقيق الداخلي على أنها:"وظيفة مستقلة وموضوعية تعطي للمنظمة ضمانا حول درجة التحكم في عملياتها، وتقدم لها النصائح للتحسين والمساهمة في الرفع من القيمة المضافة، فهو يساعد هذه المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقييم سيرورة إدارتها للمخاطر، والرقابة والحوكمة للمؤسسة، وكذا تقديم اقتراحات للرفع من فعالياتها".

ثانيا: وظيفة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي لشركات التأمين.[2]

نظرا لأهمية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة في كل الوحدات الاقتصادية، نجد أن موقعها في الهيكل التنظيمي لشركة التامين أهمية كبيرة واثر ينعكس على درجة نجاح أو فشل هذه الوظيفة في انجاز مهامها الرقابية، وتحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها، حيث أن:

1. إلحاقها بالإدارة المالية :

يخلق نوع من التأثير السلبي على استقلالية الأفراد القائمين عليها في شركة التامين، وهذا نظرا لقيامهم بمهامهم الموكلة إليهم، خصوصا تلك المتعلقة بتقييم أداء عمليات النشاط التقني في الشركة

[1] محمد تهامي طواهر،مسعود صدقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص85.

[2] معموش محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 72 73.

والتتبع لحركتها المالية والمحاسبية والسجلات المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى الحكم على القوائم المالية واتخاذ قرار بشأنها، تحت مسؤولية رؤسائهم المباشرين الذين هم في الأساس معدي المعلومات المالية التي هي محل الحكم والتقييم، هذا ما يؤثر بدوره سلبا على مدى مصداقية وشفافية المعلومات المالية الواردة في قوائم شركة التامين للإفصاح عنها وفق ما تقتضيه قوانين الإشراف والرقابة على التامين فأي نقص أو قصور في المعلومات المالية المفصح عنها من شانه التأثير على مركز شركة التامين و ملاءتها المالية.

2. إلحاقها بمصلحة التفتيش:

إن إلحاق وظيفة التدقيق الداخلي بمصلحة التفتيش في شركة التامين ستجعل هذه الوظيفة تحيد وتنحرف عن المسار المسطر لها من مراجعة داخلية إلى مهمة تفتيشية وهذا لاختلاف ما تركز وتهتم به كل وظيفة على الأخرى، إذ يركز التفتيش على مراقبة شاملة للمستخدمين، في حين أن التدقيق الداخلي يهتم بالأنظمة و الإجراءات الرقابية على كل الوظائف الأخرى و العمليات المشكلة لسيرورة نشاط كل منها، وبالإضافة إلى ذلك انه ليس من صلاحيات وظيفة التفتيش إبداء الرأي أو الطعن في قواعد الإجراءات و المبادئ التوجيهية للإدارة العامة، إذ يعد هذا من ضمن الصلاحيات المخولة للتدقيق الداخلي الذي من شانه أن يقرر بموضوعية وبدون تحيز على أهمية وفعالية هذه الإجراءات أو المبادئ التوجيهية المطبقة من طرف شركات التامين سعيا منها لتعزيز ملاءتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.

3. إلحاقها بالإدارة العامة:

إن إلحاق وظيفة التدقيق الداخلي بأعلى مستويات الهيكل التنظيمي لشركة التأمين يسمح لها بتنفيذ مهامها على أتم وأكمل وجه، فمن اجل تحقيق استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي عن جميع الوظائف الأخرى بشركة التامين من المستحسن أو من الضروري إلحاقها بالإدارة العامة مما يسمح للقائمين بوظيفة التدقيق الداخلي الحكم بكل موضوعية ودون تحيز على الوضعية المالية الحقيقية للشركة، مما ينعكس إيجابا على مصداقية التقارير المالية وبالتالي ضمان سلامة المركز المالي لشركة التامين.

4. إلحاقها بمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق:

يمكن لاستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي أن تكون اكبر عن طريق إلحاقها بقمة الإدارة في شركة التأمين وهذا من خلال وجود لجنة للتدقيق تسهر على استقلالية المدققين الداخليين عن المسيرين في شركة التأمين، كما تصادق على الأعمال المنجزة من طرف المدققين الداخليين وبرامج تدخلهم، كما يمكن لها اختيار المدققين الخارجيين القانونيين كأعوان رقابة خارجية على نشاط هذه الشركات إذ تضمن استقلاليتهم وتعمل على منع كل التأثيرات و الممارسات غير العادية من الإدارة التنفيذية على سير وانجاز أعمالهم الرقابية.

المطلب الثاني: وسائل وأهداف نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين.

أولا: وسائل نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين. [1]

يتم التركيز على أربعة عناصر أساسية لوضع نظام للرقابة الداخلية في شركات التأمين :

1. الخطة التنظيمية :

إن وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات التي تتخذ، ومحاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف شركة التأمين، بحيث تبنى على ضوء تحديد الأهداف وعلى الاستقلال التنظيمي للوظائف التشغيلية، سيحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها شركة التأمين، بالإضافة إلى تنسيق عمل جميع المديريات بما يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات.

2. تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة:

تعتبر الاجراءات وقواعد الممارسة من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية ، فإحكام وتحديد هاتين الوسيلتين من قبل المديرية العامة لشركة التأمين على بصورة مكتوبة ومنشورة حتى يتسنى فهمها وتطبيقها من طرف القائمين على سير عمليات النشاط التقني فيها، يساعد على حماية الأصول والعمل بكفاءة والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.

3. المقاييس المختلفة:

تستعمل المقاييس المختلفة داخل شركة التأمين على لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

[1] محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي،مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

- درجة مصداقية المعلومات.
- مقدار النوعية الحاصل من عمليات النشاط التقني.
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق م ا رحل الرقابة أو لاسترجاع المعلومات.

ثانيا: أهداف نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.[1]

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال على عمليات النشاط التقني في شركة التأمين، يضمن لإدارة الشركة وللهيئات الرقابية المخول لها العمل الرقابي على مثل هذا النوع من شركات التأمين تحقيق العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حماية موارد شركة التأمين على من الإسراف والإختلاس وعدم الكفاءة في التسيير.
- ضمان دقة البيانات المحاسبية بشكل يسمح بالاعتماد عليها في تقييم الملاءة المالية لشركة التأمين.
- ضمان الاستجابة للسياسة المسطرة من قبل الإدارة العليا لشركة التأمين.
- تقويم أداء كل قطاع من قطاعات وأقسام شركة التأمين.

كما يستهدف نظام الرقابة الداخلية قياس كفاءة العمليات ومدى الإستجابة للسياسات في كل أجزاء التنظيم زيادة على ذلك فهو يهدف إلى حماية الأصول وإمكانية الإعتماد على التقارير المالية والمحاسبية.

المطلب الثالث: مقومات الرقابة الداخلية في شركات التأمين.[2]

هناك شقين من مقومات نظام الرقابة الداخلية على النشاط التقني في شركات التأمين نجد فيها المحاسبية وأخرى إدارية.

أولا:المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين.

1.الدليل المحاسبي لشركات التامين.

ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب الحسابات بما يتلاءم وخصوصية شركات التأمين على من ناحية والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى، حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة عمليات التأمين التي تسجل فيه.

[1] ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2002،، ص 84.

[2] معموش محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 65 68.

ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها في مرحلة تالية يدويا أو الكترونيا وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات.

2.المجموعة المستندية في شركات التأمين:

تعتبر المستندات الدليل الموضوعي للإثبات في الدفاتر و السجلات المحاسبية و تحتوي المستندات على بيانات تمثل مدخلات النظام المحاسبي تعتبر دليل على صحة الأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط شركات التأمين، و تختلف طبيعة المستندات و الدورة التي تمر بها ووفقا لطريقة تنفيذ النظام المحاسبي، يدوي أو آلي أو يتم بهما في مراحل معينة. و في حالة قيام كل قسم من أقسام التأمين بتصميم مستنداته وفقا لطبيعة عمله، يفضل أن يكون ذلك في نطاق امكانية تتبع الدورة المحاسبية وتكاملها في قسم الحسابات العامة. وعادة ما تكون العمليات المالية مؤيدة بمستندات مثل وثائق التأمين الصادرة، إيصالات تحصيل الأقساط و كشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل ...إلخ، وهذه كلها مستندات تصدر من داخل شركات التأمين وقد تكون من خارج شركات التأمين مثل: عقود شركات العقارات، فواتير سداد المصروفات...إلخ.

3. المجموعة الدفترية في شركة التأمين:

تنقسم المجموعة الدفترية في شركات التأمين الى مجموعتين رئيسيتين:

1.3. الدفاتر و السجلات المحاسبية: وفقا للطريقة الفرنسية وهي التي يتم الأخذ بها في معظم شركات التأمين تتكون المجموعة الدفترية من دفتر اليومية العامة واليوميات المساعدة و دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.

أ.دفاتر اليومية:

- **دفتر اليومية العامة:** يستخدم دفتر اليومية العامة لإجراء قيود إجمالية لعمليات الشركة والتي سبق إثباتها في دفاتر اليومية الفرعية في أقسام التأمين المختلفة كما يستخدم هذا الدفتر لإثبات العمليات المالية غير المتكررة والتي لم يتم إثباتها في الدفاتر المساعدة وعلى ذلك فإن هذا الدفتر سوف يحتوي على قيود إجمالية للعمليات التالية:

– المقبوضات المختلفة. – المدفوعات المختلفة.

– تعديل وثائق التأمين و إلغائها. – إستحقاق أقساط التأمين والعمولات.
– إعادة التأمين. – إقفال الحسابات وإعادة فتحها.

- **دفاتر اليوميات المساعدة:** تستخدم هذه اليوميات لإثبات العمليات المتكررة حسب التسلسل التاريخي لحدوث هذه العمليات من واقع المستندات المؤيدة لها.فالسجلات الموجودة في أقسام التأمين تعتبر يوميات مساعدة مثل:

– دفتر الاصدار. – دفتر التجديدات. – دفتر التعديلات و الإلغاءات.
– دفتر التعويضات. – دفتر المقبوضات و المدفوعات.

ب. دفاتر الأستاذ:

- **دفتر الأستاذ العام:** يستخدم لتبويب العمليات التي تم إثباتها في دفتر اليومية العامة. ومن واقع دفتر الأستاذ العام يتم إعداد ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية تمهيدا لإعداد القوائم المالية لكل فرع من فروع التأمين.
- **دفاتر الأستاذ المساعدة:** هو سجل فرعي يستخدم لتوفير معلومات تفصيلية عن حساب المراقبة بدفتر الأستاذ العام، وتتساوى جملة حسابات دفتر الأستاذ المساعد مع رصيد حساب المراقبة المرتبط به دفتر الأستاذ العام.

2.3. سجلات وحسابات شركات التأمين وإعادة التامين.

- سجل الوثائق تقيد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة.
- سجل التعويضات وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة.
- سجل الوسطاء.
- سجل الإتفاقيات.
- سجل الأموال المخصصة.

4.الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة :

يجب أن ننوه إلى أن الدفاتر والسجلات السابقة توجد في نظم المحاسبة اليدوية ولكن معظم شركات التأمين الآن تستخدم الحسابات الإلكترونية في تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات.والنظام المحاسبي الذي يتم بواسطة الكمبيوتر يتم تشغيله بنفس الطريقة التي يعمل بها أي نظام محاسبي يدوي أو آلي، ومن أهم مميزات الكمبيوتر سرعته الفائقة، فهو يقوم بتسجيل العمليات فور حدوثها في حسابات

الأستاذ الخاصة بها مما يمكن من تحديث الأرصدة أولا بأول ويهيئ الفرصة لإعداد التقارير المالية اللازمة لمساعدة متخذي القرارات في أي وقت.

ثانيا:المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين:

1.هيكل تنظيمي كفء :

يتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هيكل تنظيمي كفء في شركة التأمين، في تحديد الإدارات والأقسام واختصاصات كل منها، بالإضافة إلى مسؤوليات الأشخاص و العلاقة بينهما، ويتوقف نوع الهيكل التنظيمي على حجم شركة التأمين وعدد المستويات التنظيمية فيها والانتشار الجغرافي لها وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفء ينبغي أن يتصف بمايلي:

- أن يتم تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل وأن السلطة واضحة ومفهومة.
- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام وبصفة خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة.
- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب تغيرات مستقبلية.
- الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينها.

2.مجموعة من العاملين على درجة من الكفاءة:

يعد وجود مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة والقدرات خصوصا فيا يتعلق بالمتطلبات التقنية والمالية، إضافة إلى معرفتهم بكل القواعد القانونية والتشريعية المنظمة للصناعة التأمينية والمعمول بها في المنطقة، عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين، لأن نظام رقابي فعال يستوجب التكوين والتدريب المستمر للعاملين في القطاع.

3. معايير أداء سليمة :

إن وجود هيكل تنظيمي كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس الأداء هؤلاء العاملين وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي ، وتحديد الانحرافات و الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

4. قسم التدقيق الداخلي :

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال في شركات التأمين وجود قسم ضمن هيكلها الوظيفي يطلق عليه قسم التدقيق الداخلي (Audit Interne) مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة العليا لشركة التأمين وأيضا التأكد من دقة البيانات المالية

والمحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي لشركة التأمين ، وأيضا التحقق من عدم وجود تلاعب أو مخالفات.

خلاصة الفصل.

يعمل التدقيق الداخلي في شركات التأمين على تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك بتقييمه وتحسينه من أجل ضمان مصداقية المعلومات المقدمة للإدارة العليا وحماية أصولها، وتحسين طرق تنفيذ مختلف المهام، ولهذا يجب أن تتوفر في المدقق مجموعة من الخصائص التي تسمح له بتأدية مهامه بكل نزاهة وموثوقية وتتمثل هذه المعايير في كفاءة المدقق وحياده التام ويجب أن يكون المدقق على مستوى عال من التحصيل العلمي والخبرة العملية.

الفصل الثاني: التدقيق الداخلي في شركات التأمين الجزائرية وفق المعايير الجزائرية

تمهيد

الجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال التأمين، خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق، حيث شهدت هذه الأولى توسعا في نشاط التامين وتطوير في الكفاءات المهنية مما يجب ضرورة تطبيق المعايير تدقيق الدولية في شركات التأمين الجزائرية من طرف المدقق الداخلي.

للتعريف أكثر بمعايير التدقيق الجزائرية وكذا أهميتها في شركات التأمين الجزائرية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب:

المبحث الأول: سنتطرق فيه إلى مراحل تطور نظام التأمين في الجزائر، شركات التأمين في الجزائر، هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين الجزائري.

المبحث الثاني: نتناول فيه معايير مبادئ وتخطيط وظيفة التدقيق المحاسبي، معايير الإثبات في التدقيق المحاسبي، معايير إعتماد المدقق على اعمال الآخرين وتقريره النهائي.

أما في المبحث الثالث سنتناول من خلاله تعريف تقرير التدقيق للمدقق الداخلي، أهمية تقرير التدقيق المدقق الداخلي في شركات التأمين، أنواع تقارير المدقق الداخلي في شركات التأمين.

المبحث الأول: نظام التأمين في الجزائر: التطور التاريخي، شركات التأمين والهيئات المشرفة عليها.

سنبرز في هذا المبحث اهم التطورات والتحولات الاقتصادية لقطاع التأمين في الجزائر من فترة الاحتلال الى ما بعد الاستقلال وأهم شركات التأمين الناشطة في السوق، وابراز دور الدولة في قطاع التأمين.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام التأمين الجزائري.

مر نظام التأمين في الجزائر بفترة الاحتلال وفترة الاستقلال حيث كان لكل فترة قوانينها ونصوصها

الفرع الأول: فترة الاحتلال[1]

لم تكن وضعية الجزائر سهلة في هذه المرحلة فيما يتعلق بمجال التأمين، بسبب التقدم البطيء الذي شهدته خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نظام التأمين السائد في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي، حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين وأهمها تلك النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930.

مرحلة ما قبل قانون 1930: عند تفحص النصوص التي صدرت عن المشرع الفرنسي قبل 1930 نلاحظ وجود مؤسستين هامتين لهما علاقة مباشرة بالتأمين في الجزائر، أولهما مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق المنشأة في سنة 1861 والتي كانت تمارس عمليات التأمين بالجزائر والمستعمرات الفرنسية، وثانيهما الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي المنشأة بفرنسا سنة 1907.

مرحلة ما بعد صدور قانون 1930: المجال الأساسي لهذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري، وهذا ما أكدته مادته الأولى التي تنص على أن هذا القانون لا يتعلق إلا بالتأمينات البرية.

هناك عدة نصوص تتعلق بعقود التأمين البري صدرت في وقت لاحق للقانون الفرنسي المؤرخ في13 جويلية 1930، ولعل أهم النصوص المكملة القانون المؤرخ في 14 جوان 1938، وتتمثل أهميته في تنظيم رقابة الدولة على قطاع التأمين البري وتحديده للمعايير التي ينبغي توافرها في شركات التأمين، والمرسوم المكمل المؤرخ في 30 ديسمبر 1938 المتعلق بطرق إنشاء شركات التأمين والقواعد التي تخضع لها في تسييره بالإضافة إلى تلك النصوص كانت هناك نصوص أخرى تنظم عقود التأمين بالجزائر في مجالات معينة، كالتأمين الإلزامي على السيارات المحدد بالقانون المؤرخ في 27 فيفري 1958 والمرسوم التطبيقي له المؤرخ في جانفي 1959 ، والتأمين الاجتماعي بمقتضى قانون 10 أوت 1943، والتأمين على المؤسسات الإستشفائية العمومية وفق المرسوم 17 أفريل ... 1943 الخ.

---

[1] بالي مصعب، **التأمين كأداة لادارة الأخطار دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينات CAAT**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، المسيلة، 2011-2012 ،ص ص 51 52.

نلاحظ أنه في مرحلة الاحتلال توجد العديد من النصوص التي كانت تحكم عقود التأمين في فرنسا كما في الجزائر، وأن هذه النصوص تعرضت لأكثر من مرة إلى التكملة والتعديل.

الفرع الثاني: فترة الاستقلال:

في هذه الفترة كان النظام السائد في هذا المجال بعد إسترداد السيادة الوطنية نظام التأمين الفرنسي لسنة 1930، وبعده عمل المشرع على سن قواعد قانونية جزائرية[1]، ويمكن ان نميز في هذا الصدد عدة مراحل أهمها:[2]

المرحلة الأولى (1962-1963): رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدى من طرف مؤسسات أجنبية، وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ونجم عن هذا القانون استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكلمة والمعدلة له، كذلك القانون المؤرخ في 27 فيفري1958.

المرحلة الثانية (1963-1966): تبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر هنا بالقانون الصادر في 08 جوان 1963 والمتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية لممارسة نشاطها.

المرحلة الثالثة (1966-1995): وتتمثل في احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة"، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966.

تطور النظام القانوني لعقد التأمين بواسطة مجموعة من الأحكام الخاصة والعامة، لعل أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 يناير 1974 المتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، والقانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 1985/75 المؤرخ في 1975/09/26 الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين، والقانون التجاري الصادر في 1975/09/26.

المرحلة الرابعة (1995- الى الأن): أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسد ذلك هو المرسوم 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار، ولأول مرة يفتح

[1] جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري** ، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 08.

[2] بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص ص 52 53.

المجال من خلال هذا المرسوم للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به مرسوم 95-07 هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA".

كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات؛ أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 06- 04المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات.

ويشتمل هذا النص على ثلاث محاور للإصلاح:

- ✓ تشجيع النشاط عن طريق وضع مقاييس تدعيم تطور التأمينات بصفة عامة وتأمينات الأشخاص بصفة خاصة.
- ✓ الأمان المالي للشركات من خلال مراجعة وإدخال قواعد جديدة كالتحرير الكلي لرأسمال شركةالتأمين.
- ✓ إعادة تنظيم الرقابة من خلال إنشاء لجنة مراقبة التأمين.

المطلب الثاني :شركات التأمين في الجزائر.

الفرع الأول: المؤسسات العمومية:

حيث نجد مؤسسات عمومية حديثة و أخرى تقليدية و متخصصة

أولا: المؤسسات العمومية التقليدية:

1. **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR).**[1] أنشئ الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين في 08 جوان 1963 بموجب الأمر 63-197، وتم تأسيسه بغرض ملئ الفراغ الذي تسببت فيه الشركات الأجنبية عند رفضها القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين في ظل السيادة الوطنية.

وبموجب الأمر رقم 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 ، والمتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين تم تحويل تسميتها من الصندوق إلى تسمية شركة وأصبحت تمارس نشاط التأمين إلى جانب نشاط إعادة التأمين وهذا بتشكيلها لمحفظة متعددة النشاطات لتغطية جميع الأخطار.

2. **الشركة الوطنية للتأمين(SAA)**[2]. تأسست بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 وهي ذات رأسمال مختلط بين الجزائر ومصر، وبمقتضى الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966، وفي إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين فقد تم تأميم الشركة، وفي 21 ماي 1975 أوكّلت لها مهمة تأمين السيارات والأخطار العامة والسرقة ...الخ، أي التخصص في

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،ص69.

[2] http://www.saa.dz/home/presentation-de-la-societe.html, 24/05/2018,15:30h.

الأخطار البسيطة، واستمرت على هذه الوتيرة ليتم تحويلها في 21 فيفري 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة عمومية ذات أسهم .

سنتطرق للشركة بالتفصيل في الفصل التطبيقي.

3. **الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT):**[1] في 30 أفريل 1985 وبفضل إعادة هيكلة قطاع التأمين، تم إنشاء الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل ،CAAT، طبقا للمرسوم 82/85 للتأمين من أخطار النقل. بدأت العمل في جانفي 1986 في سياق يتميز باحتكار الدولة لعمليات التأمين وتخصص الشركات،وبالتالي ،فقد تم اعتماد CAAT لممارسة نشاط فرع واحد وهو التأمين البحري والجوي والنقل البري.

ثانيا: المؤسسات المتخصصة في إعادة التأمين:

الشركة المركزية لإعادة التأمين[2] (CCR): تم إنشاء هذه الشركة من طرف السلطة الجزائرية في سنة بموجب الأمر 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر1975، حيث أسندت إليها جميع العمليات الجزائرية الخاصة بإعادة التأمين، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية لها رأسمال مملوك للدولة، ثم تحويلها بفضل الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة ذات أسهم مملوكة للدولة ويقدر رأس مالها ب 22 مليارد ج.

ثالثا: المؤسسات العمومية الحديثة: نجد أربع مؤسسات حديثة وهي:

1. **الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات[3](CAGEX)** أنشئت في 10 جانفي 1996 بموجب المادة رقم 04 من الأمر 96-06 المؤرخ في جانفي 1996 المتعلق بتأسيس نظام لتأمين القرض عند التصدير وتم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996. وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ 2 مليار دج، أسهمها تتوزع بالتساوي بين مساهميها العشرة (CPA ، BNA، BDL، BEA، BADR، SAA، CNMA، CCR، CAAT،CAAR) بحصة 10% لكل مساهم، تتمثل مهامها في تقديم الضمان للشركات الجزائرية المصدرة من الأخطار التجارية والسياسية والكوارث الطبيعية، أخطار عدم التحويل والأخطار الناجمة عن المشاركة في المعارض الدولية ... الخ.
2. **شركة ضمان القرض العقاري (SGCI) :** [1]هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تم إنشاءها في 05 أكتوبر 1997 برأسمال قدره 1000 مليون دينار جزائري، وقد باشرت نشاطها رسميا في الفاتح من جويلية 1998،وتتمثل مهامها في ممارسة جميع عمليات التأمين المتعلقة بالقروض العقارية.

[1] https://www.caat.dz/index.php/pre-sentation/de%CC%81couvrez-la-caat.html.24/05/2018,15:35h.

[2]https://www.ccr.dz/fr/dirigeants-et-staff/presentation-ccr24/05/2018,15:40h.

[3]. http://www.cagex.dz/index.php?page=12,24/05/2018,24/05/2018,16:00h.

3. **شركة تأمين المحروقات(CASH)**:[2] أنشئت سنة 1995 وتم اعتمادها في 18 جويلية 1990 ، وهي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها ب 1800 مليون دج وهو مشترك بين الشركات التالية: (CAAR،NAFTAL ، SONATRACH ، CCR)، وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع أخرى.
4. **الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار SGCI**[3]: تأسست في 05 نوفمبر 1997، وبمساهمة الخزينة بـ25% البقية مساهمة من قبل البنوك العمومية، تمارس عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يقدر رأسمالها 2 مليار دج.

الفرع الثاني: المؤسسات الخاصة:

1. **ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (Trust Algérie)** : هي أول شركة تأمين ذات رأسمال ملك للخواص تم منحها الاعتماد بتاريخ 18 نوفمبر1997، في حين بدأت في النشاط في 28 فيفري 1998، تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، بلغ اجمالي أصولها في سنة 2017، 8 مليار دينار.[4]
2. **الجزائرية للتأمينات (2A)**: أنشئت الشركة في إطار التعليمة رقم 07-95 بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلقة بفتح السوق التأمينية، منح لها الاعتماد بتاريخ 05 أوت 1998 من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم ملك للخواص100% يقدر رأسمالها 2 مليار دينار جزائري[5].
3. **الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR** : هي عبارة عن شركة ذات أسهم "SPA" يقدر رأسمالها الاجتماعي ب 450 مليون دينار جزائري مملوك للخواص بنسبة 100%، تم اعتمادها في05 أوت 1998، من اجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين في القطر الوطني وخارجه.[6]
4. **العامة للتأمينات المتوسطية (GAM)**: اعتمدت سنة 2001 برأسمال خاص جزائري، وذلك لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، تستعين في نشاطها على وكيلين عامين .عرفت الشركة عدة مشاكل مالية مما جعل الوزارة الوصية تتحفظ على قدرتها على الوفاء مما جعلها تسحب منها

[1] http://cna.dz/acteurs/societes-d-assurance/(offset)/5.24/05/2018,16:05h

[2] https://cash-assurances.dz/presentation.aspx. 25/05/2018,18:00h.

[3] http://www.sgci.dz/,25/05/2018,18:01h.

[4] http://www.trust-assurances.dz/fr/trust-assurance/qui-sommes-nous,25/05/2018,18:02h.

[5] https://www.2a.dz/presentation/index.php,25/05/2018;18:02h.

[6] http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/(offset)/5, 25/05/2018;18:03h.

الاعتماد جزئيا فيما يخص فرع تأمين القروض، ليتم في سنة 2007 شراؤها من طرف صندوق استثمار من جنوب إفريقيا رأسمالها يقدر بـ2747500000 دج.[1]

5. **شركة أليانس للتأمين (ALLIANCE):** هي شركة ذات أسهم اعتمدت سنة 2005 وبدأت النشاط في 2006 تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين.[2]
6. **شركة السلامة للتأمين (SALAMA):** اعتمدت شركة سلامة لتأمينات الجزائر بمقتضى القرار رقم46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 عن وزير المالية برأس مال قدره 1000 مليون دج، وبذلك امتصت شركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000 والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجموعة سلامة، توفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية، حيث تتوفر على 150 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و 4 مديريات جهوية، إلا إنها تنفرد بخدمات التكافل والوحيدة من كل مؤسسات التأمين في الجزائر التي تتعامل بالتأمين الإسلامي.[3]
7. **شركة Cardif Al.Djazair:** موجودة في الجزائر منذ 2006 وهي أحد فروع البنك الوطني الباريسي (BNP PARIBAS)، حيث أبرمت الشركة اتفاق شراكة مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في مجال التأمينات، يتكفل بموجبه الصندوق بتسويق برامج الشركة على مستوى وكالاته الوطنية 206 فيما تلتزم شركة التأمين الفرنسية بتوفير صيغ تأمين خاصة لزبائن الصندوق.[4]
8. **شركة الريان:** تم إنشائها سنة 2001 برأس مال مشترك، و بدأت بممارسة نشاطها التأميني سنة 2001، و تتمتع هذه الأخيرة بشبكة توزيع دولية واسعة خاصة في دول الخليج و ساعدت لاكتساب مكانة في سوق الجزائري لكن الحظ لم يحالفها لان المجمع أعلن إفلاسه سنة 2006.[5]
9. **تأمين لايف الجزائر :**

أنشأت في 17 أفريل 2011 برأسمال 2 مليار دينار جزائري، و تهتم بالتأمين على الأشخاص[6].

---

[1] https://gamassurances.com/gam-assurances/,25/05/2018;18:04h.

[2] https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous, 25/05/2018;18:04h

[3] برغوثي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين واثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية –saa–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص ص 97 .

[4] نفس المرجع السابق، ص98.

[5] نفس المرجع السابق، ص30.

[6] http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/(offset)/15,25/05/2018;18:09h.

10.الكرامة للتأمينات

تعد من أحد مخلفات الفصل بين تأمينات الحياة و تأمينات الأضرار في الجزائر، و تأسست بموجب القرار المؤرخ 09 مارس 2011 ، وتعود ملكية أ رسمالها إلى الشركة الجزائريةللتامين وإعادة التأمين CAAR، وهي مختصة في تأمينات الحياة، برأسمال قدره مليار دينار جزائري [1].

11.تأمين الاحتياط و الصحة SAPS

هي فرع من فروع الشركة الوطنية للتأمينات أنشأت في 10 مارس 2011، ب أ رسمال 2 مليار دينار جزائري، و تهتم بالتأمين على الأشخاص[2].

12.مصير الحياة macir a vie

هي شركة جزائرية للتأمين على الحياة ذات أسهم، و هي فرع من الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين، و لقد حصلت على الاعتماد بقرار مؤرخ ب 11 أوت 2011 برأسمال يقدر 2 مليار دينار.[3]

13.أكسا للتأمينات الجزائر(AXA) :

بالاشتراك مع البنك الخارجي الجزائري والرأسمال الوطني للاستثمار، تأسست بفرعين: التأمينات على الأضرار برأسمال قدره 2 مليار دينار جزائري، التأمينات على الحياة برأس مال قدره 2 مليار دينار جزائري.[4]

الفرع الثالث: التعاضديات والتعاونيات[5]

1. مؤسسة التأمين التبادلي:

كانت موجودة منذ 1964 و مازلت لحد الآن و هي:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي CCRMA؛ و الذي أنشأ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964.
- التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية و الثقافة MAATEC أنشأ بموجب قرار منح الإعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964، وتسمى بالتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة حيث بدأت تمارس نشاطها في 01 جانفي1965 لتمارس مختلف عمليات التأمين الشامل على السكن.

---

[1] http://www.caarama.dz/,25/05/2018;18:10h.

[2] http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance25/05/2018;18:19h.

[3] https://www.macirvie.com/presentation-de-macirvie/,25/05/2018;18:12h.

[4] https://www.axa.dz/,25/05/2018;18:15h.

[5] مرسلي راضية، **دراسة واقع وافاق شركات التأمين الخاصة في الجزائر دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات وبنوك،جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2015-2016، ص 33.

2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA :

أنشأ عام 1972 حيث يقوم على مبدأ التعاون و التضامن بين أعضائه المنخرطين و يتعامل مع الفلاحين و الصيادين، و يمارس كل عمليات التأمين على الأخطار المتعلقة بالفلاحة.

3. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية:

أنشأ في 02 جويلية 1983 و هو خاص بالتأمينات الاجتماعية، ومقره الرئيسي ببن عكنون و نميز نوعين هما:

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS الذي أنشأ عام 1985.
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غيرالأجراء CASNOS الذي تم إنشائه في 04 جانفي1992.

4. الصندوق الوطني للتقاعد CNR

أنشأ بموجب القانون رقم 83 12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتقاعد ،تم تأسيس نظام وحيد للتقاعد، و شهد قانونه الأساسي عدة تعديلات و ذلك حسب الأمرين :الأمر 96-18المؤرخ في06 جويلية 1996 والأمر 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997 وكذا القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يمنح للأجير معاش التقاعد ،يقوم هذا الصندوق بمنح معاش تقاعد للأجير عندما يصل سن معين و بشروط معينة.

5. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

لقد تم إنشائه في 26 ماي 1994 حيث تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة و تسييره إلى صندوق وطني مستقل و يحدد القانون الأساسي للصندوق و مهامه و تسييره بمرسوم تنفيذي، و في 06 جويلية 1994 أصبح الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلال المالي، تتمثل مهام الصندوق في ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين و ضمان تحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التامين عن البطالة و رقابة ذلك و منازعته .

المطلب الثالث: هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين الجزائري[1]

تعتبر الرقابة جزاءاً مهما لأي قطاع خصوصا لقطاع التأمين لذلك سوف نتطرق إلى أهم هيئات التي تقوم بالعملية الرقابية على قطاع التأمين في الجزائر.

الفرع الأول: مديرية التأمينات:

تمثل مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية سلطة مراقبة قطاع التأمينات بالجزائر وتتشكل من نيابة المديرية للتنظيم ونيابة المديرية للتحليل والدراسات ونيابة المديرية للرقابة ومن خلال هذا المطلب؛ سوف نتناول عرض المهام مديرية التأمينات.

أولا. مهام مديرية التأمينات:

تنقسم مهام مديرية التأمينات حسب كل نيابة إلى:

1. مديرية التنظيم :تتكفل بمايلي:

*إعداد وتطبيق أي نص ذو طابع تشريعي أو تنظيمي متعلق بالتأمين وإعادة التأمين.

*فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين، وبشكل أي عام وثيقة موجهة للتوزيع على الجمهور العام.

*المساهمة في دراسة وإعداد مشاريع ونصوص تشريعية وتنظيمية كانت قد شرعت فيها إدارات أخرى والتي تهم نشاط التأمين.

2.نيابة المديرية للتحليل والدراسات: وتقوم بـ:

-إعداد خلاصة للعمليات المحاسبية والمالية لقطاع التأمين.

-إعداد توقعات حول آفاق تنمية نشاط قطاع التأمين.

3.في حين تتكفل نيابة المديرية للرقابة بالآتي:

- ✓ الحرص على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- ✓ القيام بعمليات الرقابة والفحص الميداني للعمليات المحاسبية والمالية في شركات التأمين.

[1] حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمين وضرورة تجاوز العقوبات دراسة السوق الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات،جامعة المسيلة، 2011-2012، ص ص 118 124.

ثانيا: الإجراءات المعتمد عليها في عملية الرقابة:

هناك ثلاث مهام رئيسية مفوضة لهيئة الرقابة نذكرها فيمايلي:

1.التحقق من إمكانية وفاء شركات التأمين بتعهداتها إزاء المؤمن لهم:

يتم ذلك عن طريق المراقبة والمتابعة الدائمة لشركات التأمين وإعادة التأمين بواسطة قياس إمكانية وفائها بالتزاماتها باستخدام طرق تقييم تسييرها التقني والمالي اللذان يرتكزان على مايلي:

* يرتكز تقييم التسيير التقني على دراسة المعايير الأساسية مثل: تقييم الديون التقنية، انسجام الدفعات، نوعية تمثيل الديون التقنية، الملائمة(سياسة الاكتتاب وإعادة التأمين، وضوح العقود، تطور تكاليف التسيير).

*أما تقييم التسيير المالي فيحدد عن طريق فحص نوعية عمليات التوظيف المالي وتطورات العناصر التأسيسية لهامش القدرة على سداد الديون.

2.احترام القوانين المعمول بها:

تعد مراقبة تطبيق التشريع والقوانين فيما يتعلق بالتأمين من جانب الشركات التي تنشط في السوق والتأكد منها، واحدة من بين المهام الأكثر حساسية التي تخص هيئة المراقبة لأنها تمثل الأداة التي تتبلور من خلالها كل الأهداف والتوجيهات التي دعا إليها مع افتتاح السوق، وهي على وجه الخصوص حماية مصالح المؤمن لهم وكذا مصالح الجمهور بشكل عام.

3.دراسة ملفات الاعتماد:

تمثل معاينة ملفات الاعتماد بالنسبة للدولة أول مهمة لمراقبة المؤسسة المعنية، حيث يتم في هذا الاتجاه إدماج كامل أبعاد المراقبة (من قابلية تجسيد المشروع، وكفاءات التسيير، والتطورات المرتقبة للنشاط) فدراسة الملف، تساعد بشكل كبيرفي اتخاذ القرار من طرف المديرية قبل إحالتها إلى لجنة الاعتماد التابعة للمجلس الوطني للتأمينات، وعلاوة على ذلك ففي حالة تقديم الاعتماد سيتم توجيه أهمية خاصة إلى تطور العلاقة بين أداء الشركة الجديدة ومخططها المرتقب وهذا خلال خمس سنوات.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للتأمينات C.N.A

أنشئ المجلس الوطني للتأمينات في25 جانفي 1995 بموجب الأمر 95-07، وهو جهاز استشاري تابع لوزارة المالية حيث يسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلاً،

فهو يساهم في ذلك كونه يعتبر وسيلة هامة في توجيه السياسة العامة للدولة لنشاط التأمين، ويرأس هذا المجلس وزير المالية، ويتشكل المجلس الوطني للتأمينات على الخصوص من الأطراف التالية:

- ممثلي الدولة
- ممثلي المُؤمنين والوسطاء
- ممثلي المُؤمن لهم
- ممثلي مستخدمي القطاع

أولا: تنظيم المجلس الوطني للتأمينات:

يتكون المجلس من أربعة لجان:

- **لجنة الاعتماد** :هيئة مكلفة بدراسة طلبات الاعتماد (أو سحب الاعتماد) لممارسة مهنة المؤمن و/أو سمسار التأمين.
- **لجنة تحديد الأسعار(التعريفات) والدفاع عن المُؤمن لهم**
- **لجنة تنظيم وتطوير السوق**
- **اللجنة القانونية والاستشارية**

تكلف بإدارة وتنسيق أشغال هذه اللجان أمانة دائمة تتصرف بمديريات إدارية ومحاسبية وبأربعة أقسام هي:

- القسم التقني
- قسم الإحصاء والتسعيرة
- قسم التنظيم والمراقبة
- قسم تطوير التعاون الدولي

الفرع الثالث. الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمينUAR.

أنشئ الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين في 22 فيفري 1994 بموجب القانون 90-31المؤرخ في 4 ديسمبر 1994، وللاتحاد صفة الجمعية المهنية، وما يميزه عن المجلس الوطني للتأمينات هو أنه يهتم فقط بمشاكل المؤمنين حيث أن العضوية فيه تقتصر على شركات التأمين وإعادة التأمين فقط.

أولا.تنظيم الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية:

ينظم الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين من خلال مجموعة هياكل أساسية تتمثل في:

- **المجلس العام:** ويتكون من عدة أعضاء أساسيين وشرفيين.
- **اللجنة المسيرة** : تتكون من رئيس، نائب الرئيس، أمين الخزينة ومساعد أمين الخزين، وإلى جانب عدة مساعدين بشرط أن لا يتعدى عدد الممثلين من كل شركة اثنين، ومن أجل التكفل بإنشغالات القطاع ومشاكله وبغرض تحقيق أهدافه تم إنشاء لجان دائمة ولجان خاصة وهي كالآتي:

لجنة اعتماد الخبراء: ويهدف إلى منح الاعتماد للخبراء الراغبين في ممارسة نشاطهم مع شركات التأمين.

لجنة الإعلام الآلي والإحصاء: وهي مكلفة بإعداد الإحصائيات التي تتعلق بنشاط التأمين.

لجنة العلاقات مع وسطاء التأمين: ويكمن دورها في تقييم مجهود الوكلاء العامين والسماسرة في ترقية الخدمات المقدمة.

لجنة الاحتياط والوقاية: وتقدم اقتراحات فيما يخص وقاية الخطر.

لجنة التكوين والوثائق: وتعمل على تكوين عمال القطاع، وتسمح لهم بالمطالعة وبتقديم المراجع كلما طلب منها ذلك.

لجنة المصالح: وهي مكلفة بحل النزاعات التي قد تنشأ مابين شركات القطاع.

اللجنة القانونية والتشريعية: تقدم اقتراحات فيما يتعلق بإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية.

لجنة الإعلام: هي مكلفة بإطلاع العامة والمؤمن لهم على كل الأخبار التي تخص قطاع التأمين.

لجنة الموارد البشرية: تدرس علاقات العمل في مجملها.

لجنة المحاسبة والمالية: تقوم بإعداد تقرير سنوي عن نشاط التأمين.

هذا إلى جانب لجان أخرى يكلف كل منها بفرع من فروع التأمين وهي: لجنة السيارات، لجنة النقل، لجنة تأمينات الأشخاص، لجنة الحريق والهندسة والأخطار المختلفة، وأخيرا لجنة إعادة التأمين.

الفرع الرابع. باقي الهيئات المتدخلة في عملية الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

أولا. الهيئة المركزية للأخطار:

هذه الهيئة موجودة بوزارة المالية ومرتبطة بمديرية التأمينات، فشركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية ملزمة بأن توفر كل المعلومات الضرورية لهيئة الأخطار، وهذا لإتمام مهامها وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 07-138 حيز مهام هذا الجهاز:

- يجمع ويركز كل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتب بها لدى شركات التأمين وإعادة التأمين والفروع التابعة للشركات الأجنبية.
- شركات التأمين ملزمة من جهتها بالتصريح عن جميع عقود التأمين المصدرة.

ثانيا. لجنة الإشراف على قطاع التأمينات:

تتكفل بمهام رقابة شركات التأمين، تتشكل هذه اللجنة من رئيس يعينه فخامة رئيس الجمهورية وممثلين عن المجلس الأعلى، وممثل عن وزارة المالية، وخبير في مجال التأمينات.

ثالثا. صندوق ضمان المؤمن لهم(fonds de garantie des assurés)

بموجب أحكام المادة 213 من القانون04-06 يؤسس لدى وزارة المالية صندوق يدعى بصندوق ضمان المؤمن لهم، وهذا بهدف تحمل جزء أو كل الديون التقنية تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من العقود، وهذا في حالة عسر مالي لشركات التأمين، يتم تمويل هذا الصندوق باشتراك سنوي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية، على أن لا يتعدى هذا المبلغ 1% من الأقساط المصدرة الصافية من الإلغاءات.

المبحث الثاني: عرض معايير التدقيق الداخلي في الجزائر.

الجزائر كغيرها من دول العالم تبنت معايير التدقيق الدولية في جميع المؤسسات، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى عرض بعض معايير التدقيق المعتمد عليها في الجزائر.

المطلب الأول: معايير مبادئ وتخطيط وظيفة التدقيق المحاسبي

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق 210 اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق:[1]

يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق.

1. الشروط المسبقة للتدقيق:

يجب على المدقق أن يضمن أن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة، خاصة:

- المرجع المحاسبي المطبق مقبول بالنظر لخصائص الشركة وهدف كشوفه المالية.
- الإدارة تعترف، تدرك وتتحمل مسؤولياتها فيما يخص الإعداد و العرض الصادق للكشوف المالية.
- لا تضع الإدارة أية حدود أو قيود على الفحوص والمراقبات المؤداة والضرورية للقيام المهمة.
- إذا توقع المدقق عدم قدرته على تقديم رأيه حول الكشوف المالية بافتراض عدم اجتماع مناقشة الأمر مع الإدارة أو القائمين على الحكم في الشركة وفي حالة عدم معالجة الأمر يرفض المهمة، إلا إذا كان القانون يمنع ذلك.

2. محتوى رسالة لمهمة التدقيق:

- **الأحكام الأساسية لرسالة مهمة التدقيق:**

يجب أن تدون أحكام مهمة التدقيق في رسالة مهمة التدقيق ويجب أن تتضمن:

- هدف ونطاق التدقيق المتضمن الكشوف المالية ومنها مرجع التشريع المطبق، القوانين السارية المفعول ومعايير التدقيق.
- مسؤوليات المدقق، ومسؤوليات الإدارة.
- تعريف المرجع المحاسبي المطبق عند إعداد الكشوف المالية.

[1] مقرر رقم 002 ،المؤرخ في 04 فيفري 2016 ، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص2.

- يجب على الإدارة تقديم تصريحات كتابية لتبرير العناصر المثبتة للكشوف المالية أو التأكيدات التي تقوم عليها.
- يجب على الإدارة أن تقدم مشروع الكشوف المالية وكل المعلومات الضرورية في الوقت المناسب للمدقق حتى تسمح له بإتمام التدقيق وفق الرزنامة المقترحة.
- يجب على الإدارة إعلام المدقق بالأفعال التي قد تؤثر على الكشوف المالية و التي قد تعلم بها في الفترة الممتدة بين تاريخ تقرير التدقيق وتاريخ المصادقة على الكشوف المالية.

➢ **التدقيقات المتكررة:**

- يجب أن تتم المصادقة من الطرفين المعنيين، على رسالة المهمة الأولية المعدة من طرف المدقق في السنة الأولى من المهمة وذلك قبل الشروع في أعمال الفحص والمراقبة.
- يحدد المدقق أثناء تأدية مهمته إذا كان من الضروري تذكير الشركة بمحتوى رسالة المهمة أو إعادة صياغتها لاسيما عند:

- وجود مؤشرات تظهر سوء تقدير الإدارة حيال طبيعة ونطاق تدخلات المدقق.
- مواجهة المدقق لمشاكل خاصة لدى مباشرته لأعماله.

3. تعديل أحكام المهمة في أطار مهمة التدقيق التعاقدية:

➢ يجب على المدقق أن لا يقبل تعديل أحكام مهمة التدقيق إذا لم يكن هناك سبب معقول لفعل ذلك مثلا، لا يمكن للإدارة أن تطلب تحديد مهمة التدقيق إذا كان الهدف من ذلك هو تجنب الحصول على رأي مع التحفظ حول جوانب معينة.

➢ إذا وافق المدقق على تعديل أحكام مهمة التدقيق إلى مهمة محددة أو خدمة مرتبطة بها فيجب على هذا الأخير والإدارة وضع أحكام جديدة وتضمينها في رسالة المهمة أو تحت أي شكل آخر مناسب للاتفاق الكتابي.

➢ إن تقرير المدقق لا يجب أن يحيل إلى المهمة الأصلية كمرجع أو أن يذكر الإجراءات المتخذة التي تضمنتها هذه الأخيرة إلا إذا كانت المهمة الجديدة معنية بهذه الإجراءات.

الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية:[1]

يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية.

1. تخطيط مهمة التدقيق:

يستدل تخطيط مهمة التدقيق في توقع:

- إجراءات التدقيق التي يتعين وضعها من طرف أعضاء فرقة التدقيق.
- طبيعة ونطاق الإشراف على أعضاء فريق التدقيق ومراجعة أمالهم.
- طبيعة ونطاق الموارد الضرورية لانجاز المهمة، بما في ذلك اللجوء إلى الخبراء.

2. الهدف الذي يرمي اليه المدقق وتنظيم المهمة:

يهدف المدقق الى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية، في هذا الإطار يلزم المدقق بإعداد استراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الشركة ولحجم الأعمال التي يتعين إنجازها:

3. استراتيجية التدقيق:

تصف إستراتيجية التدقيق المنهج العام للأعمال، لاسيما تلك التي تتضمن:

- رزنامة وتوجيه الأعمال.
- عتبة أو عتبات الدلالة المعمول بها والمبادئ التوجيهية لتحظير برنامج العمل.

4. برنامج العمل:

يحدد برنامج العمل بشكل مفصل طبيعة ونطاق التي تعتبر ضرورية، خلال السنة المالية، لوضع خطة المهمة، قصد تقليص مخاطر التدقيق الى مستوى ضعيف ومقبول.

5. التعديلات المدرجة في استراتيجية التدقيق وبرنامج العمل:

خلال التدقيق، على المدقق تحيين وتغيير استراتيجية التدقيق وبرنامج العمل كلما اقتضت الضرورة ذلك.

[1] مقرر رقم 150 المؤرخ في11 أكتوبر2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص2.

6. **التوثيق:** يجب على المدقق ان يدرج في وثائق التدقيق

- ✓ استراتيجية العامة للتدقيق وبرنامج العمل.
- ✓ كل التغييرات المهمة المضافة للاستراتيجية العامة للتدقيق او برنامج العمل خلال مهمة التدقيق.

المطلب الثاني: معايير الإثبات في التدقيق المحاسبي

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق 505 التأكيدات الخارجية: [1]

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 505 استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.

- التأكيد الخارجي هو دليل مثبت يتم التحصل عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة إلى المدقق من طرف الغير، سواء أكان في شكل ورقي، الكتروني أو شكل آخر.
- طلب تأكيد مستعجل(تأكيد ايجابي)هو طلب من خلاله يكون" الغير "مدعو للرد مباشرة على المدقق ما إذا كان يؤكد أو ينفي المعلومات الواردة في الطلب أو يقدم معلومات مطلوبة.
- طلب تأكيد ضمني(تأكيد سلبي)هو طلب من خلاله يكون الغير مدعو للرد مباشرة على المدقق فقط في حالة نفيه للمعلومات الواردة في الطلب.

1) إجراءات التأكيد الخارجي:

يجب على المدقق، عند لجوئه إلى إجراءات التأكيد الخارجي، الحفاظ على الرقابة على طلبات التأكيد، الأمر الذي يتطلب لاسيما:

- تحديد المعلومات موضوع التأكيد أو الطلب، كذلك رصيد الحسابات، مكوناتها، آجال الاتفاقيات، العقود أو العمليات التي قد تكون أبرمتها الشركة مع طرف آخر.
- تصور تصميم طلبات التأكيد مع ضمان أن تكون الطلبات موجهة إلى الشخص أو الجهة المعنيين مع و التي تنص على وجوب توجيه الردود إلى المدقق مباشرة.
- مباشرة إجراءات إرسال الطلبات إلى الغير وكذلك متابعتها.

2) رفض إدارة بالسماح للمدقق بإرسال طلب التأكيد:

إذا رفضت الإدارة السماح للمدقق بإرسال طلب التأكيد يجب عليه أن:

- يتحرى أسباب رفض الإدارة ويحاول الحصول على عناصر مقنعة حول صحة هذه الأسباب.

[1] مقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016،مرجع سبق ذكره، ص3.

- وضع إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.
- إذا استخلص المدقق أن رفض الإدارة السماح له بإرسال طلب التأكيد غير معقول أو عدم قدرته على الحصول على عناصر مقنعة ذات دلالة ومصداقية بواسطة إجراءات التدقيق البديلة، يجب عليه إعلام الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة كما يجب عليه أيضا فحص آثار هذه الوضعية على التدقيق وعلى رأيه كذلك.

3) نتائج إجراءات التأكيد الخارجي:

- **مصداقية الردود على طلبات التأكيد:** إذا تبين للمدقق عوامل تثير لديه شكوك حول مصداقية الرد على طلب التأكيد، فإنه يتوجب على هذا الأخير الحصول على أدلة مثبتة مكملة لإزالة هذه الشكوك.
- **عدم تلقي الردود:** عدم تلقي الرد هو غياب الرد أو تلقي رد جزئي من طرف الغير على طلب التأكيد المستعجل، أو إعادة إرسال طلب التأكيد إلى المدقق لأنه لم يتم تسليمه إلى المرسل إليه.
- **حالة الرد على كلب التأكيد المستعجل الضروري للحصول على أدلة مثبتة كافية وملائمة:** إذا رأى المدقق أن الرد على طلب التأكيد المستعجل يعد ضروري للحصول على أدلة مثبتة كافية وملائمة، فإن إجراءات التدقيق البديلة لن تقدم الأدلة المثبتة التي يحتاجها هذا الأخير. إذا لم يحصل المدقق على التأكيد الضروري فيجب أن يحدد آثار ذلك على التدقيق وعلى رأيه.
- **الفوارق:** الفارق هو وجود اختلاف في الرد بين المعلومات المقدمة من الغير وتلك التي طلب المدقق تأكيدها أو المحتواة في الوثائق المحاسبية للشركة.

4) التأكيدات الضمنية:

تقدم التأكيدات الضمنية أدلة أقل إثباتا مقارنة بالتأكيدات المستعجلة ويستوجب على المدقق أن لا يستعمل هذه التأكيدات إلا عند اجتماع كل الشروط التالية:

- إذا قدر المدقق أن خطر وجود انحرافات معتبرة ضعيف وحصل على أدلة مثبتة كافية وملائمة حول فعالية تسيير المراقبة ذات الصلة بالتأكيد المعني.
- إذا كان المدقق يجهل الظروف أو الحالات التي أدت بالمرسل إليهم إلى إهمال طلبات التأكيد الضمني.

5) تقييم الأدلة المثبتة المتحصل عليها:

- ✓ يجب على المدقق تحديد ما إذا كانت نتائج التأكيد الخارجي تقدم أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية أو إلزامية الحصول على أدلة مثبتة مكملة.
- ✓ يساعد تقييم المدقق، مع الأخذ بعين الاعتبار كل إجراءات التدقيق المنجزة في جهات أخرى على تحديد ما إذا تم جمع أدلة مثبتة كافية وملائمة أو ضرورة الاستعانة بأدلة مثبتة مكملة.

الفرع الثاني: المعيار الجزائري للتدقيق 520 الإجراءات التحليلية:[1]

يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها؛ وإلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.

1. الإجراءات التحليلية المادية:

- قد تكون المراقبات المادية الموضوعة حيز التنفيذ من طرف المدقق إجراءات تحليلية مادية أو مراجعات تفصيلية أو توليفة بين الاثنين.
- يجب على المدقق تقدير ملائمة إجراء تحليلي خاص ودلالته للتأكيدات المحددة، كما يجب عليه التأكد من فعاليته في كشف اختلال ما، والذي إذا أخذ على حدا أو أضيف لإختلالات أخرى قد يؤدي إلى اختلالات معتبرة في الكشوف المالية.
- يجب على المدقق تحديد المبلغ الذي يعتبره مقبولا لأي فارق بين المبالغ المسجلة والقيم المنتظرة والذي ما فوقه وجب عليه وضع إجراءات التدقيق لشرح هذه التغيرات وجمع العناصر المقنعة المتعلقة بتناسق هذه التغيرات أو عدمه.

2. الإجراءات التحليلية كأداة لتأسيس خلاصة

يجب على المدقق أن يتصور ويضع حيز التنفيذ إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق لتساعده في تأسيس خلاصة تامة حول توافق الكشوف المالية مع معرفته للشركة.

3. تحليل نتائج الإجراءات التحليلي

عندما تؤدي الإجراءات التحليلية بالمدقق إلى تحديد مخاطر لم يتم اكتشافها بعد، فانه يقدَر ضرورة استكمال إجراءات التدقيق التي أداها بـ:

- ➢ طلب معلومات من الإدارة وجمع تناصر مقنعة ملائمة لتأكيد الردود التي تم الحصول عليها.
- ➢ وضع إجراءات تدقيق أخرى تعتبر ضرورية بالنظر إلى الظروف.

[1] مقرر رقم 23، المؤرخ في 15 مارس، 2017 ، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2017، ص4.

المطلب الثالث: معايير إعتماد المدقق على اعمال الآخرين وتقريره النهائي.

الفرع الأول: المعيار الجزائري للتدقيق 620 استخدام أعمال خبير معيني من طرف المدقق:[1]

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلّب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة و التدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير.

يتحمّل المدقق كامل المسؤولية في رأي التدقيق الذي يعبر عنه، و لا يخففها استخدامه لأعمال خبير عينه.

1. تقدير ضرورة الاستعانة بخدمات الخبير:

عندما تكون الخبرة في ميدان غير المحاسبة أين يكون التدقيق ضروريا لجمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة، على المدقق تحديد اذا كان من المناسب الاستعانة بخدمات الخبير الذي يعينه.

قد يكون من المناسب الاستعانة بخبير من أجل:

- الحصول على معرفة أفضل للشركة و محيطها، بما فيه مراقبتها الداخلية، مخاطر الاختلالات المعتبرة و تحديد المنهج العام للرد على هذه المخاطر.
- جمع عناصر مقنعة كافية و ملائمة أخرى.

2. طبيعة، رزنامة و امتداد إجراءات التدقيق:

لتحديد طبيعة، رزنامة وامتداد هذه الإجراءات، على المدقق الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- طبيعة الموضوع الذي هو محل أعمال الخبير.
- مخاطر الاختلالات المعتبرة المتعلقة بالموضوع الذي هو محل أعمال الخبير أهمية أعمال الخبير في إطار التدقيق.
- معرفة و تجربة المدقق للأعمال المنجزة سابقا من طرف الخبير.
- إذا كان الخبير يخضع أو لا لسياسات و إجراءات رقابة النوعية لمكتب المدقق.

3. كفاءة، مهارات و موضوعية الخبير المعين من طرف المدقق

على المدقق تقييم ما إذا كان الخبير الذي سيعيَن يمتلك الكفاءة، المهارات و الموضوعية الضرورية بالنظر إلى احتياجات التدقيق.

[1] مقرر رقم 23، المؤرخ في 15 مارس، 2017 ، مرجع سبق ذكره، ص5.

فيما يخص الموضوعية، يجب أن يتضمَن تقييمه تحقيقات خاصة بالمصالح المالية و علاقات هذا الخبير مع الشركة والتي من شأنها المساس بموضوعيته.

4. الإشارة للخبير المعين من طرف المدقق في تقرير التدقيق

إذا أشار المدقق في تقريره لأعمال الخبير الذي عينه معتبرا ذلك ذا دلالة في فهم الرأي المعدل الذي عبر عنه، فعلى المدقق التنويه في تقريره أن ذلك لا ينقص من مسؤوليته في شيء فيما يتعلَق بالرأي الذي عبر عنه.

الفرع الثاني: المعيار الجزائري لتدقيق 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية[1]

يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية.

1. تأسيس الرأي حول الكشوف المالية:

يجب على المدقق من خلال الواجبات التي أداها أن:

- يكون رأي بشأن معرفة ما إذا كان إعداد الكشوف المالية في جميع جوانبها قد تم وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.
- يستنتج إذا كان قد حصل أو لم يحصل على الضمانات المعقولة، أن الكشوف المالية في مجملها، لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

2. شكل الرأي:

إذا استخلص المدقق أنه قد تم إعداد الكشوف المالية، في جميع جوانبها المهمة، وفقا للمرجع المحاسبي المطبق، فإنه يعبر عن ذلك برأي غير معدل.

يعبر المدقق عن رأي معدل في تقريره وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق م.ج.ت.705، عندما:

- يستنتج أنه على أساس العناصر المقنعة المجمعة، تتضمن الكشوف المالية في مجملها اختلالات معتبرة.

[1] مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، مرجع سبق ذكره، ص5.

- ليس بوسعه جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة التي تسمح له باستنتاج ان الكشوف المالية في مجملها لا تتضمن اختلالات معتبرة.

3. المعلومات الإضافية المعروضة بالتزامن من الكشوف المالية:

عندما يتم عرض معلومات إضافية غير مطلوبة في إطار المرجع المحاسبي المطبق، تزامنا مع الكشوف المالية، فعلى المدقق تقدير إمكانية تمييزها بشكل واضح عن الكشوف المالية.

في حالة العكس، على المدقق مطالبة الإدارة بتغيير كيفية عرض المعلومات الإضافية، إذا رفضت الإدارة ذلك على المدقق الإشارة في تقريره أنه لم تتم مراجعة هذه المعلومات الإضافية.

يجب أن يغطي رأي المدقق المعلومات الإضافية الغير مطلوبة ضمن المرجع لمحاسبي المطبق ولكنها تشكل جزءا لا يتجزأ عن الكشوف المالية حيث لا يمكن تمييزها بشكل واضح نظرا لطبيعتها وطريقة عرضها.

المبحث الثالث: تقرير المدقق الداخلي في شركات التأمين في الجزائر

بعد انتهاء المدقق الداخلي من عملية التدقيق، يقوم بإبداء رأيه الفني والمحايد في شكل تقرير يبين فيه كافة الإجراءت وعمليات الفحص ونطاق مهمة التدقيق والكشف عن التجاوزات والأخطاء إن وجدت.

المطلب الأول: تعريف تقرير التدقيق للمدقق الداخلي:

يمكن تعريف تقرير مدقق الداخلي بأنه عبارة عن: وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي[1].

ويمكن أن يعرف تقرير التدقيق على أنه ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات[2].

المطلب الثاني :أهمية تقرير التدقيق للمدقق الداخلي في شركات التأمين:

تنبع أهمية تقرير التدقيق في كونه يعد الوسيلة التي يستطيع المدقق الداخلي أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم، أما بالنسبة للمستفيد من هذا التقرير فتنبع أهميته من كونه الأساس الذي تعتمد عليه فئات مختلفة من المجتمع وذلك لاتخاذ قراراتهم و رسم السياسات الحالية والمستقبلية، لذلك ونظرا لأهمية تقرير المدقق الداخلي فقد اهتمت الهيئات العلمية للمحاسبين والمدققين والتشريعات التي تتناول تدقيق الحسابات في معظم الدول لوضع المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد هذا التقرير ومن العوامل التالية تنبع أهمية تقرير المدقق:

- ✓ أن هذا التقرير هو خلاصة ما وصل إليه المدقق من عمله، حيث أن عملية التدقيق تتيح له التعرف علي كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات شركة التامين والتي انعكست في النهاية علي نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم يكون تقرير المدقق بمثابة كشف يقدمه لمن يهمه

[1] د.خالد راغب الخطيب و د.محمد فضل مسعد، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص253.

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية**، تخصص التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 185.

الأمر وبصفة خاصة الملاك عن التصرفات المالية التي قامت بها إدارة الشركة خلال الفترة المالية محل التدقيق.

- ✓ يعتبر تقرير المدقق الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق المهنية والجنائية للوقوف علي إهماله أو تقصيره في الرقابة، وذلك إذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمساءلته جنائيا أو مدنيا.
- ✓ تزايد الطلب علي الرأي الفني المحايد للمدقق(المنتج النهائي لعملية التدقيق).[1]

يمكن تلخيص أهمية تقرير التدقيق للمدقق الداخلي نفسه ولجميع أصحاب المصلحة في شركات التأمين فيما يلي :

- ➢ تقرير تدقيق الحسابات له أهمية خاصة للمدقق الداخلي نفسه باعتباره المنتج النهائي لعملية تدقيق الحسابات والمؤشر علي إنجازه لعمله وفقا لمعايير تدقيق الحسابات المتعارف عليها، وأداه المدقق لتوصيل رأيه الفني المحايد لأصحاب المصلحة في الشركة وبالتالي الاستفادة من ردود أفعالهم التي تعكس احتياجاتهم مما يؤثر علي جودة عملية تدقيق الحسابات ككل.
- ➢ يعتبر تقرير المدقق بمثابة الوثيقة المكتوبة والتي يجب الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق الداخلي القانونية وذلك في حالة مساءلته جنائيا أو مدنيا نتيجة وجود تقصير أو إهمال وكذلك مسؤوليته المهنية أمام المجتمع والتي تنظمها قواعد آداب وسلوك المهنة.
- ➢ يحقق تقرير التدقيق عن القوائم المالية لشركة التأمين قيمة مضافة للمتعاملين من خلال رأي المدقق الذي يساعدهم في تحديد مدى جودة ونوعية المعلومات في القوائم المالية، ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.
- ➢ أن تقرير التدقيق يعطي مؤشرا عن مدى وفاء الإدارة العليا بشركة التأمين محل التدقيق بمسؤولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية لها باعتبارها وكيلا عن الملاك ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة ومعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية للشركة، ومدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لأنشطة الشركة[2].

[1] د. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر –الناحية النظرية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص ص 114.

[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، مرجع سبق ذكره، ص 186.

المطلب الثالث :أنواع تقارير المدقق الداخلي في شركات التأمين.

يتوقف تحديد نوع تقرير المدقق الداخلي علي تحديد نوع القيود أو الأخطاء أو أوجه التقصير التي يواجهها خلال أدائه لمهمته وإنجاز برنامج التدقيق، ومن ناحية أخرى يتولى المدقق بخبرته وحكمته تحديد الأهمية النسبية لمثل هذه الأخطاء أو أوجه التقصير وذلك في سبيل اتخاذ القرار المناسب حول إبداء الرأي المناسب بالنسبة لكل حالة.

الفرع الأول: التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها[1]

أولا: التقارير الخاصة: وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة، ولم ينص القانون علي إعدادها.

ثانيا: التقارير العامة :وهي التقارير التي يعدها المدقق تمشيا مع نصوص القوانين المنظمة لشركات التأمين، وغالبا ما يطلق علي هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية، كما نصت بعض التشريعات الأخرى علي أنواع أخرى من التقارير مثل الإقرار الضريبي وتقرير زيادة رأس المال وتقرير إصدار الأسهم والسندات.

الفرع الثاني: التقارير من حيث محتويات التقرير[2]

يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلي الأنواع التالية:

أولا: تقارير مختصرة: ويطلق عليها البعض تقرير الميزانية، ويتكون هذا التقرير من جزأين هما، جزء خاص بفقرة النطاق ويبين فيها المدقق عملية التدقيق والغرض منها، والجزء الثاني هو فقرة الرأي وتتضمن الرأي الفني المحايد للمدقق الداخلي حول دفاتر شركة التأمين والقوائم المالية ونتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق، يتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية والتي تتمثل في:

- ✓ قائمة المركز المالي.
- ✓ قائمة الدخل.
- ✓ قائمة الأرباح المحتجزة.
- ✓ قائمة التغير في المركز المالي.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 125.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 125 126.

- ✓ الملاحظات المرافقة للتقرير المالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.
- ✓ الجداول التفصيلية الخاصة ببنود القوائم المالية.
- ✓ الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية.

ثانيا: التقارير المطولة :وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة، ويتضمن هذا النوع من التقارير شرح مفصل وأمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر، ومن الأمثلة عليها

التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفها المدقق أثناء عمله، توصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته، تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية.

الفرع الثالث: التقارير من حيث إبداء الرأي:[1]

علي ضوء الرأي الذي يكون المدقق قد توصل إليه نتيجة تطبيقه لمعايير التدقيق وبذل العناية المهنية اللازمة فإنه أمام أربعة أنواع من التقارير هي:

أولا: الرأي المطلق:

يصدر المدقق هذا الرأي وذلك في حالة تحقق الشروط التالية :

- ✓ تضمين كافة القوائم(قائمة المركز المالي، الدخل، الأ رباح المحتجزة، التدفقات النقدية)بالقوائم المالية.
- ✓ إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية التدقيق.
- ✓ جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني.
- ✓ تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

ثانيا: الرأي المتحفظ:

وهو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الافتراضات، ويجب علي المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها علي القوائم المالية المدققة، ويمكن أن تقسم التحفظات التي يصدرها مدقق الداخلي إلي الأنواع التالية:

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 191 ، 192 .

1. وجود قيود علي نطاق الفحص:

قد تؤدي القيود علي نطاق عمل المدقق إلي رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ويجب علي المدقق الامتناع عن إبداء الرأي عندما يكون الأثر المحتمل للقيد علي النطاق هاما وعاما للدرجة التي يجد فيها المدقق الداخلي نفسه غير قادر علي الحصول علي أدلة تدقيق حسابات كافية وملائمة، ومن ثم غير قادر علي إبداء رأي عن القوائم المالية، أما إذا كان التأثير المحتمل لهذه القيود علي نطاق غير هام لدرجة كبيرة فإن المدقق الداخلي يبدي رأيا متحفظا.

2. حالة الخلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية:

قد يختلف المدقق الداخلي مع إدارة الشركة حول بعض الأمور، مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها في إعداد القوائم المالية، أو طرق تطبيق هذه السياسات أو مدى كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فإذا كانت مثل هذه الاختلافات مهمة نسبيا يجب علي المدقق أن يبدي رأيا متحفظا أو رأيا عكسيا تبعا للأهمية النسبية للحالات التي ترفض فيها إدارة الشركة تصحيح مخالفتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو لمعايير المحاسبة الدولية.

ثالثا: الرأي السلبي (المعاكس):

هو التقرير الذي يتضمن رأيا معاكسا عند ما يتأكد المدقق بأن القوائم المالية لا تعكس الصورة الصحيحة لواقع شركة التأمين وعندها يجد المدقق أن التحفظ في تقريره غير كافيا للإفصاح عن النقص أو التضليل في القوائم المالية ويجب علي المدقق بيان أسباب إصداره للرأي السلبي، ويمكن للمدقق الداخلي إصدار رأي سلبي(معاكس)في الحالات التالية :

- ✓ عند عدم رضا المدقق عن ما تكنه القوائم المالية من معلومات وأنها لا تمثل الصورة الصادقة والعادلة للوضع المالي للشركة.
- ✓ عدم التوافق بينه وبين الإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات، مثل التزوير والتضليل مما يؤثر علي عدالة القوائم المالية.

رابعا:الامتناع عن إبداء الرأي:

يقوم المدقق الداخلي بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول علي أدلة إثبات كافية وملائمة، لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية، وقد يمتنع المدقق عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة علي مدى الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة أحد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير علي المركز المالي وعلي نتائج الأعمال.

في هذه الحالة يجد المدقق أنه من الصعب عليه تكوين رأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة، ومن الممكن للمدقق أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية:

- ✓ في حالة عدم السماح للمدقق الداخلي بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدتهم، أو إرسال مصادقات للدائنين للتحقق من رصيد الشركة لديهم.
- ✓ القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق أو من ينوب عنه وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق.
- ✓ في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية العمومية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم.

الشكل التالي يوضح لنا أنواع تقارير المدقق الداخلي في شركات التأمين في الجزائر:

شكل رقم 03 أنواع تقارير المدقق الداخلي

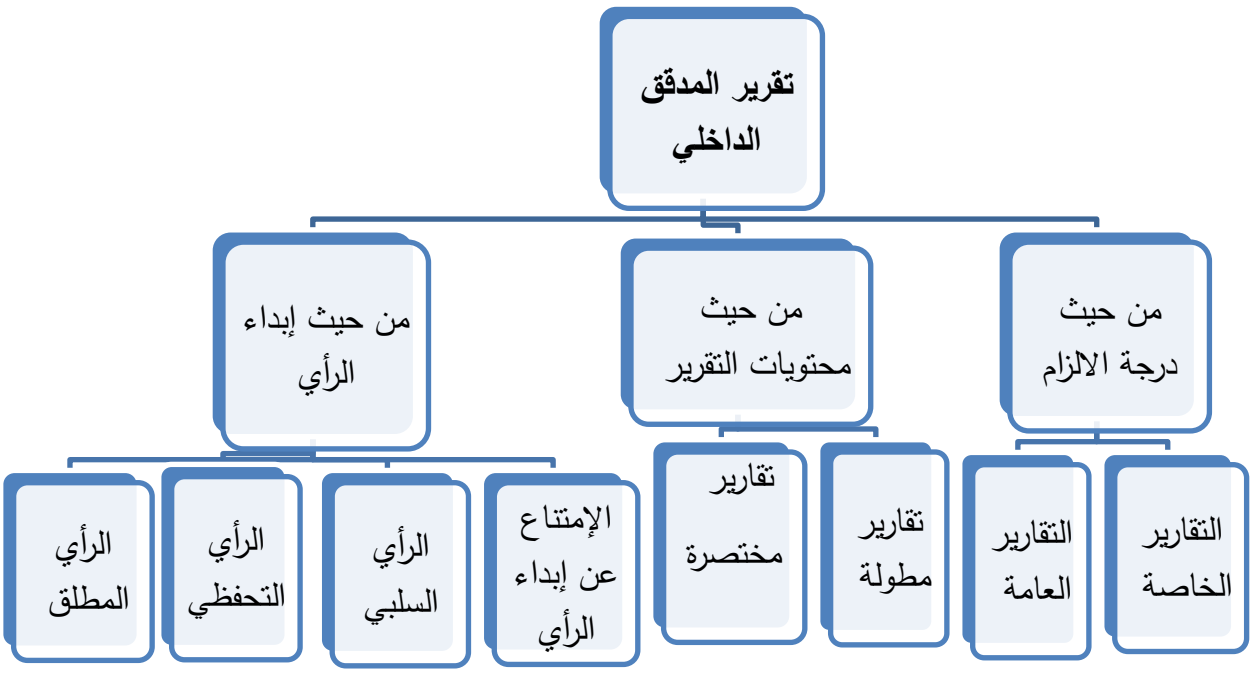

المصدر: من اعداد الطلبة.

خلاصة الفصل.

من خلال هذا الفصل تم استنتاج أن الشركات العمومية للتأمين في الجزائر هي التي تمثل أكبر حصة سوقية مقارنة بشركات التأمين الخاصة، وعلى الرغم من التوازن في التعداد بين الشركات العمومية أو الخاصة إلا أن الشركات العمومية تتفوق برقم أعمال المنجز بأضعاف تقريبا، و هذا لأسبقيتها في الميدان او كتسابها لخبرة أكبر

من خلال العرض التفصيلي لمعايير التدقيق الدولية في الجزائر، يمكن أن نلاحظ أن هذه المعايير كغيرها من المعايير الأخرى اشتملت على جملة من المبادئ والمسؤوليات لممارسة مهنة التدقيق وكذا معايير تخص الإثبات واعتماد عمل المدققين الآخرين والتقرير في التدقيق، كونها إطارا متجانسا وقابلا للتطبيق على المستويات المهنية الدولية، وأكثر عمومية وشمولا كونها صادرة عن هيئة دولية تضم معظم دول العالم، الملاحظ أنها ترتكز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني بغرض تقليل التفاوت والقرب من الموضوعية.

فالجزائر بإمكانها تحقيق التوافق مع الممارسات الدولية للتدقيق، ما قد يساعدها على التواصل مع الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الدولي دون إغفال مستوى المدققين في الجزائر الذي قد يتطلب الرفع منه الأخذ بالمتطلبات الدولية للتعليم والخبرة.

كما يضطلع المدقق في نفس الوقت بجمع أدلة الإثبات وإسداء حكمه الشخصي عليها من حيث كفايتها وأهميتها ودرجة الاعتماد عليها، وبالتالي تشكل الأساس الذي من خلاله يتبلور الرأي الفني للمدقق حول البيانات المحاسبية للشركة في اعداد تقريره.

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA

تمهيد

تعتبر الدراسة الميدانية إسقاطا لما جاء في الجانب النظري من البحث، من خلال إتباع خطوات منهجية تسمح بتحديد المعلومات التي يجب الحصول عليها، بهدف الوصول إلى استخلاص نتائج ميدانية، تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في إشكالية البحث من عدمها.

لذا قمنا في هذا الفصل بتناول التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات SAA عنابة وهذا من أجل تحديد ايجابياته وسلبياته، وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول، تناولنا فيه التعريف بالشركة الوطنية للتأمينات، من خلال عرض نشأتها و المستويات الإدارية المشكلة لهيكلها التنظيمي ، مع تقديم بعض الإحصائيات عنها من خلال تطور رقم اعمالها و حجم التعويضاتالتي قدمتها الشركة.

المبحث الثاني، تطرقنا فيه الى أسلوب التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات، من خلال توضيح عملية التحضير والعمل الميداني لعملية التدقيق الداخلي و مرحلة إعداد التقرير ومتابعة التوصيات المقدمة في التقرير الأولي.

المبحث الثالث، الذي خصصناه لتقييم أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في الشركة الوطنية للتأمينات، بداية بعرض ايجابياته ثم تبيين سلبياته.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات SAA

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA من أهم المؤسسات الفاعلة في سوق التأمين الجزائري باعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشأة وكذا من حيث المكانة التي تحتلها في السوق، وفي مايلي سيتم تقديم الشركة من خلال التعرف على نشأتها وأهم منتجاتها، وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين وأهم منتجاتها:

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمينات:

من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة لوطنية للتأمينات تبين لنا أنها أنشأت في 12 ديسمبر 1963 على شكل شركة مختلطة، بمساهمة الخبرة التقنية المصرية آنذاك (61% من رؤوس الموال الجزائرية و 39% من رؤوس الأموال المصرية) وهذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الإستقلال الإطارات والهيئات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت الشركة في ممارسة نشاطها ابتداءا من 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين، لكن هذه الوضعية لم تدم طويلا حيث تم التأميم الكلي للشركة في 27 ماي 1966، وبدأت بذلك احتكار الدولة لعمليات التأمين.

في جانفي 1966، وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الدولة الشركة الوطنية للتأمين لاستغلال السوق المحلية للأخطار البسيطة (تأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين).

في 27 فيفري 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين عل استقلاليتها المالية وتحولت بذلك الى شركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 الى 500 مليون دينار جزائري وليصل في سنة 2012 الى 20 مليار دينار جزائري.

في سنة 1991 قامت الدولة برفع تخصص شركات التأمين، عقب هذا استطاعت الشركة الوطنية للتأمين فتح نشاطها لكل عمليات التأمين متعددة الفروع ماعدا التأمين على الصادرات الذي يقتصر على شركة CAGEX.

في عام 1995م صدر الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتامين والقاضي باعتماد وكلاء سماسرة التامين من طرف الشركة الوطنية للتامين بهدف فتح المجال أمام توسع سوق التامين بدخول الأجانب فيه، وتعتبر الشركة من بين أهم الشركات في الجزائر والدليل على ذلك ماحققته في 2016 من رقم

أعمال تجاوز 26877 مليون دينار جزائري، كما أن الشركة هي شركة أسهم برأسمال اجتماعي 31 مليار دينار جزائري.

الفرع الثاني: المنتجات التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين:

تمارس الشركة الوطنية للتأمين كافة فروع التأمين على الأضرار المتمثلة في:

- تأمينات الأضرار على الممتلكات:
  - ✓ تأمين الحريق والأخطار الأخرى البسيطة (المنازل، الأخطار المهنية، السرقة...الخ)
  - ✓ تأمينات الأخطار التقنية (الآلات، المعدات الالكترونية والإعلام الآلي...الخ)
  - ✓ التأمينات المرتبطة بالبناء.
  - ✓ التامين على الكوارث الطبيعية.
- التأمين على القروض.
- التأمينات على خسائر الاستغلال (بعد الحريق وإنكسار الآلات).
- التأمينات على المسؤولية المدنية.
- تأمين السيارات.
- تأمينات النقل.
- التأمينات الزراعية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات SAA (2018).

تلعب الإدارة العامة دورًا رائدًا داخل الشركة لأنها تتمتع بقوة التوجيه والتحكم في الأنشطة، وبالتالي تحدد السياسة العامة للشركة، وتحدد أهداف الشركة والتحقق من صحة الأهداف الجزئية.

ويتولى رئاسة مجلس الإدارة المدير العام الذي يتمتع بالسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة.

أولا: الرئيس المدير العام:

- يمتلك رئيس مجلس الإدارة الصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون التجاري والنظام الأساسي للشركة والقواعد الداخلية لمجلس الإدارة التي يمارسها تحت إشراف مجلس إدارة الشركة.

- هو الذي يدير ويسيطر على جميع أنشطة الشركة والتي تحدد تحت سيطرة مجلس الإدارة السياسة العامة للشركة، ويحدد الأهداف العامة للشركة ، ويحدد الأهداف الجزئية .
- بالنظر إلى نطاق مهامه ، يفوض الرئيس المدير العام بعض صلاحياته إلى نواب المدير العام ورؤساء الأقسام والمديرين المركزيين والمديرين الإقليميين .

ثانيا: المساعدون للرئيس المدير العام:

مساعدوا الرئيس المدير العام مسؤولون عن:

- وضع الدراسات وإبداء الرأي بشأن أسئلة معينة موجهة إلى المدير العام.
- تنسيق جميع الأعمال داخل أو خارج الشركة ، نيابة عن المدير العام.
- أن يتابع نيابة عن الرئيس المدير العام بصفته رئيس المجلس وبصفته الرئيس العام مهام قانونية وتقنية واقتصادية ومالية وإدارية خاصة ، شخصية وطنية أو دولية ...الخ.
- تمثيل الرئيس المدير العام في جميع الاجتماعات وفي جميع المؤسسات(الوطنية أو الإقليمية أو القارية أو الدولية) وأداء أي مهام أخرى يعتبرها الرئيس المدير العام مناسبة.

ثالثا: مديرية التدقيق الداخلي:

تكون مديرية التدقيق مسؤولة عن ضمان حماية أصول الشركة، مهمتها هي ضمان الاستخدام السليم لموارد الشركة، وسوف يشمل مجال التدخل الخاص بها المراجعة المالية والمحاسبية ومراجعة الحسابات التشغيلية وتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

يقوم قسم التدقيق بإعداد تقرير تدقيق داخلي سنوي، وتتفرع مديرية التدقيق الى الأقسام التالية:

1. قسم التدقيق التقني:

- التحقق من خلال مراجعة الحسابات العادية، من أن العمليات التقنية منتظمة وأن ترجمتها إلى وثائق المحاسبة للشركة صادقة.
- إبداء الرأي في جميع الملاحظات والتعاميم والتوجيهات وغيرها من الوثائق التي تشكل الرقابة الداخلية للشركة فيما يتعلق بأهميتها ومحتواها وترابطها مع النظام بأكمله، وصياغة توصيات للإدارة وضمان متابعتها.

2. قسم التدقيق الإداري و المحاسبي و المالي:

التحقق من خلال عمليات التدقيق من أن دليل الإجراءات الإدارية والمحاسبية والمالية، الذي هو جزء لا يتجزأ من الرقابة الداخلية للشركة، يلاحظ بشكل جيد في الممارسة وعلى جميع مستويات الشركة،كما تتفرع المديرية العامة للتدقيق الداخلي الى ثلاث مديريات جهوية: شرق، وسط، غرب.

الشكل التالي يوضح هيكلة مديرية التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمين:

شكل رقم 04 :الهيكل التنظيمي لمديرية التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات

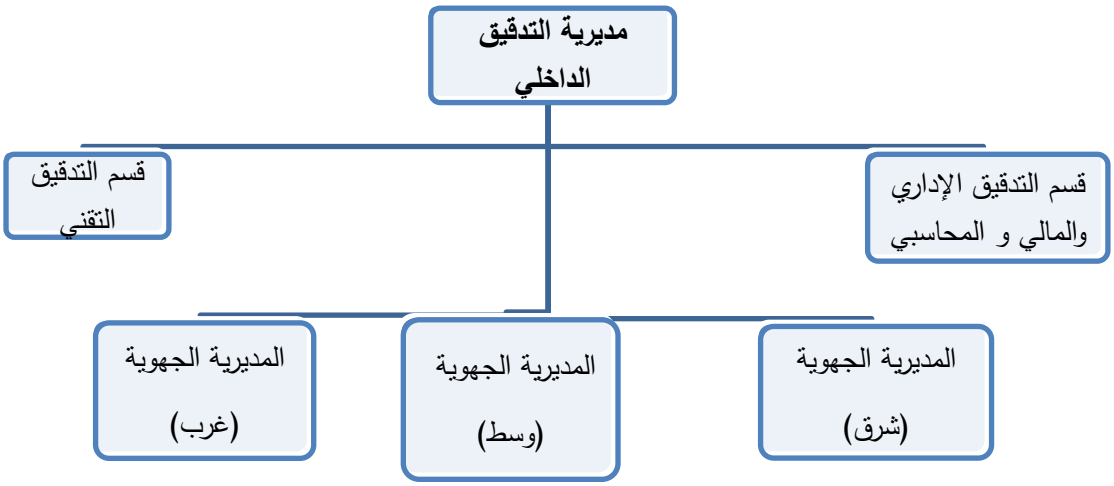

المصدر: من اعداد الطلبة.

رابعا: نائب المدير العام المكلف بالمهام التقنية:

يتولى مسؤولية تحقيق سياسة الشركة فيما يتعلق بتطوير المبيعات والموازنة التقنية للشركة من خلال التنسيق والرصد والمساعدة ومراقبة الأنشطة التقنية والتجارية التي تنفذها الفروع الواقعة تحت مسؤوليته، ولا سيما الأقسام التقنية الخمسة، ويتمثل تنظيم النائب المدير العام المكلف بالمهام التقنية في:

1. **قسم تأمين الشركات:** ويتكون من:
   - ✓ التأمين على النقل.
   - ✓ التأمين الزراعي.
2. **قسم التسويق:** تتمثل مهامه في:
   - ✓ الإشهار للتعريف بمنتجات الشركة.
   - ✓ تنشيط شبكة التوزيع.
   - ✓ التخطيط والقيام بالدراسات الخاصة.
   - ✓ تحديد اهداف كل فرع تأمين موسمي.
   - ✓ البحث وتطوير منتجات جديدة.
3. **قسم تأمين السيارات:** لدى قسم تأمين السيارات مديريتين حسب الوظيفة:
   - ✓ قسم الاشتراكات ينقسم الى قسم الإنتاج الفرعي قسم المساعدة الفرعية.
   - ✓ قسم التعويض ينقسم الى قسم الفقد البدني ،الإدارة الفرعية للخسائر الجسدية.
4. **قسم التأمين على الأشخاص:** يشمل قسم تأمين الأشخاص على:
   - ✓ قسم "التأمين الجماعي.
   - ✓ قسم "التأمين الفردي.
5. **قسم التأمين على الخواص والمهنيين:** وتنقسم الى:
   - ✓ مديرية الحرائق والأحطار المتعددة.
   - ✓ مديرية المسؤولية المدنية والأخطار المتعددة.
6. **مديرية إعادة التأمين:** تتألف مديرية إعادة التأمين من ثلاث إدارات فرعية:
   - ✓ الإدارة الفرعية لإعادة التأمين التقليدية.
   - ✓ الإدارة الفرعية لإعادة التأمين والتأمين المشترك.
   - ✓ الإدارة الفرعية للإحصاء والنمذجة.
7. **مديرية المنازعات العامة:** ومهامها هي:
   - ✓ تسيير الأعمال القانونية.
   - ✓ تحديد الإجراءات التي تسمح بتطبيق القوانين.
   - ✓ تحديد وسائل التعويض.

✓ تطبيق القواعد القانونية في الشركة.

خامسا: نائب المدير العام المكلف بالمحاسبة و المالية ونظام المعلوماتية:

يشرف على حماية وأمن الأصول المادية للشركة والإدارة المالية للحسابات والميزانيات وبشكل عام على الحسابات المحاسبية والمالية للشركة والخزينة، ويتكون من قسمين:

1. قسم المالية والمحاسبة.

شعبة المحاسبة والمالية مسؤولة عن تنفيذ السياسة المحاسبية والمالية للشركة وهي أيضا مسؤولة عن إدارة الميزانية والضرائب في الشركة، فهي مسؤولة عن دراسة وتنظيم وتوجيه وتنسيق والإشراف على جميع الإجراءات المتعلقة بما يلي:

• **إدارة المحاسبة:** إدارة الحسابات العامة وفقا للوائح المعمول بها، محاسبة الأوراق المالية وتنفيذ نظام محاسبة تحليلي، إعداد الميزانية العمومية والبيانات المالية السنوية للمؤسسة.

• **الإدارة المالية:** مراقبة الأسواق النقدية والمالية وتحليل البيانات المالية وإدارة الاستثمار في الأسواق المالية ومتابعة الشركات التابعة وما إلى ذلك.

• **إدارة النقدية والميزانية:** التحكم في استرداد الديون ومركزية خزينة الشركة، وإعداد الميزانية ورصد تنفيذ الميزانية، ومراقبة الإدارة ، ...الخ.

• **إدارة الضرائب:** مراقبة تطبيق الإجراءات الضريبية .

2. قسم نظام المعلوماتية: تقوم نظم المعلومات بالعمليات التالية:

- تنفيذ سياسة تكنولوجيا المعلومات للشركة.
- التعاون في تعريف وتنفيذ نظام معلومات موثوق وفعال.
- تطوير وتنفيذ خطط ماجستير تكنولوجيا المعلومات.
- إعداد المواصفات لأي عملية اقتناء ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات (البرامج والأجهزة).
- تحديد طبيعة ومحتوى مشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير وتطبيق تطبيقات الحاسوب.

- المشاركة في تحسين قواعد الإدارة وإجراءات العمل داخل الشركة.
- تطوير أدوات التحكم في الكمبيوتر القادرة على كشف جميع حالات الاحتيال.

سادسا: الأمانة العامة:

تتولى تنفيذ سياسة الشركة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وإدارة أنشطة الرقابة العامة، ومتابعة المساعدات ومراقبة الأنشطة، وتتكون الأمانة العامة من:

1. **مديرية الموارد البشرية:** تتكلف بالمهام التالية:
   - ✓ إعداد العلاقات الاجتماعية في الشركة.
   - ✓ تكوين الموارد البشرية في الشركة من أجل التكيف مع المحيط.
   - ✓ التنسيق بين مختلف المديريات، وتنظيم الشركة.
2. **مديرية الممتلكات العامة:** تقوم بـ:
   - ✓ تقديم الوسائل اللازمة: المادية، المالية والتقنية.
   - ✓ مراقبة ومتابعة تسيير الممتلكات، إعداد الدراسات و مراقبة البرامج الجديدة.
3. **مديرية الرقابة العامة:** تقوم بالوظاف التالية:
   - ✓ تقديم التقارير السنوية.
   - ✓ البحث عن الفروقات المسجلة، متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.
4. **مديرية التكوين:** تشمل مديرية التكوين:
   - ✓ القسم الفرعي علم التربية.
   - ✓ المديرية الفرعية الإدارة الإداريسة.
5. **مديرية المصالح المركزية:**

تعمل على تنظيم وتنسيق ومراقبة جميع العمليات المتعلقة بالعمال وكذلك ممتلكات الشركة وكيفية معالجتها محاسبيا وتحتوي على:

- ✓ قسم الإدارة العامة.
- ✓ قسم المحاسبة والمالية.

مما سبق يمكننا أن نجسد الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينSAA

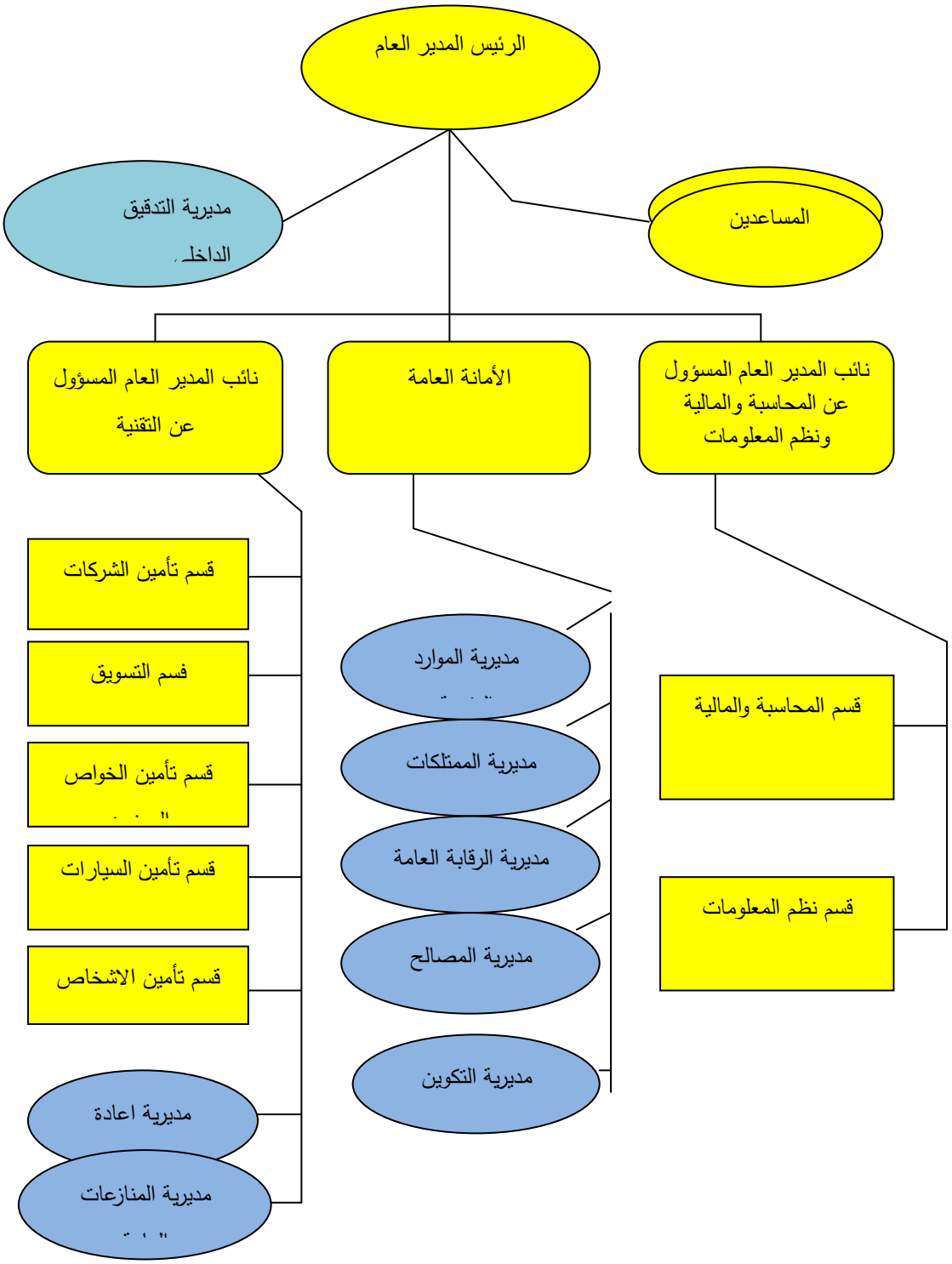

المصدر:وثائق ومستندات الشركة الوطنية للتأمينات،2018.

المطلب الثالث: مكونات محفظة نشاط الشركة الوطنية للتأمينات وتطور رقم الأعمال والتعويضات.

يمكن دراسة الوضعية العامة للشركة الوطنية للتأمين من خلال دراسة كل من رقم الأعمال ومحفظة النشاط والتعويضات.

أولا: مكونات محفظة نشاط الشركة خلال سنة 2016.

تتكون محفظة نشاط المؤسسة من عدة أنواع من التأمينات نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 01: محفظة نشاط الشركة الوطنية للتأمينات لسنة 2016.

نوع التأمين	تأمين السيارات	تأمين الأخطار المختلفة	تأمين القروض البنكية
النسبة	%74.44	%25.55	%0.01

المصدر: التقرير السنوي للشركة الوطنية للتأمين لسنة 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر المكونة لمحفظة نشاط الشركة هي التأمينات على السيارات بنسبة 74.44% تليها تأمينات الأخطار المختلفة بنسبة 25.55% بينما تكون نسبة تأمينات الأشخاص ضئيلة جدا بـ 0.01%.

ويمكن توضيح محفظة نشاط الشركة بالشكل الموالي:

الشكل رقم 06: شكل توضيحي لمحفظة نشاط الشركة الوطنية للتأمينات لسنة 2016.

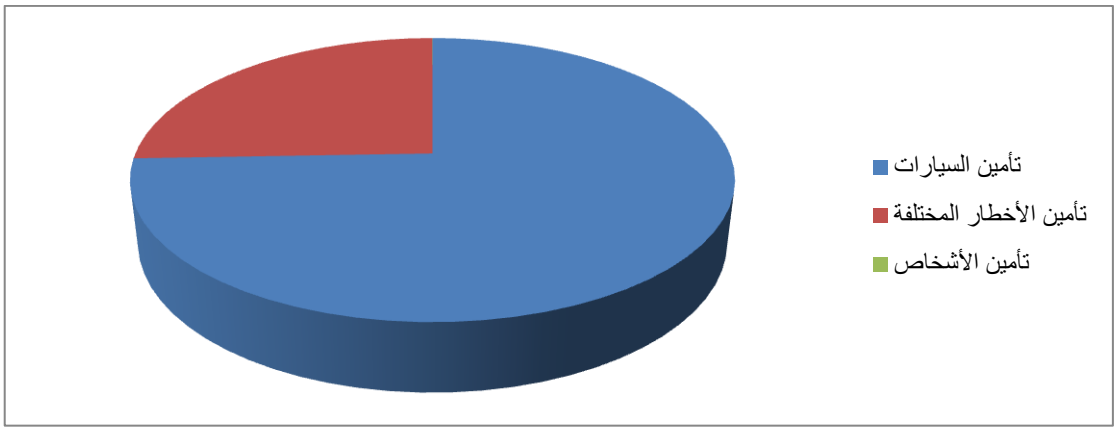

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول السابق.

ثانيا: تطور رقم الأعمال:

من خلال التقارير السنوية لنشاط الشركة للفترة الممتدة بين 2010-2013 لاحظنا تطور رقم الأعمال للشركة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين ما بين 2010-2013 حسب الفروع.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة / الفروع	2010	2011	نسبة التطور 11/10	2012	نسبة التطور 12/11	2013	نسبة التطور 13/12
أخطار إجبارية	2911	2908	%0.1-	3060	%5	3090	%1
أخطار غير إجبارية	11633	12470	%7	15396	%23.5	17402	%13
مجموع تأمين السيارات	14547	15378	%5.5	18456	%20	20492	%11
تأمين المهنيين الخواص	1514	1712	%13	1721	%0.5	1915	%11
تأمين الأخطار الصناعية	1895	2047	%8	2231	%9	2438	%9
تأمينات النقل	287	366	%27.5	292	%-20	312	%6
التأمينات الفلاحية	184	218	%18	256	%17	445	%77.5
مجموع أخطار الشركة	2366	2631	%11	2779	%5.5	3195	%15
تأمينات الأشخاص	1619	1426	%-12	208	%-85	155	%-25
المجموع	20073	21147	%5	23164	%9.5	25757	%11

المصدر: التقارير السنوية لنشاط الشركة للفترة الممتدة بين 2010-2013

من خلال الجدول نستنتج أن رقم الأعمال بصفة إجمالية يعرف تطورا نسبيا اجابيا سنة بعد أخرى وهذا ما يؤكد مكانة الشركة في سوق التأمين الجزائري، كما نلاحظ أن نسبة التأمينات على الأشخاص في تناقص من سنة الى أخرى قد يكون راجع لأسباب ثقافية أو معتقدية.

تعذر علينا الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة الوطنية للتأمينات لسنة 2014 فقمنا بإعداد الجدول الخاص بتطور رقم الأعمال للشركة لسنتي 2015 و2016 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 03 تطور رقم الأعمال لسنتي 2015 و2016.

الوحدة: مليون دينار جزائري

الفرع / السنة	2015	2016	معدل التطور
تأمينات السيارات	20634	20005	%-0.4
الأخطار المتعددة	5655	5747	%1.6
الأخطار الفلاحية	745	749	%0.55
التأمين على القروض البنكية	2.6	3.2	%21.03
االتامينات على النقل	362	373	%10
المجموع	27393	26877	%-5.21

المصدر: الموقع الرسمي للشركة الوطنية للتأمينات.

من خلال الجدول السابق لاحظنا انخفاض في رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 5.21% وهذا راجع انخفاض التامين على السيارات الذي يمثل النسبة الأكبر في رقم أعمال الشركة.

نستخلص بأن التامينات علي المستوى العام بما في ذلك جميع شركات التامين في الجزائر من خلال حجم المنتوجات نسجل بفضل فرع تأمين السيارات نمو ملحوظ في سنة 2016 مقارنة بسنة

2015، حيث تجاوز الإنتاج 119471 مليار دينار جزائري في سنة 2016 مقارنة بـ 118724 مليار دينار جزائري في سنة 2015، بمعدل تطور وصل الى 0.63% .

انظر الملحق رقم (01).

والشكل البياني التالي يوضح تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات من سنة 2010 إلى غاية 2013.

شكل رقم 07 تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات من سنة 2010 إلى غاية 2013.

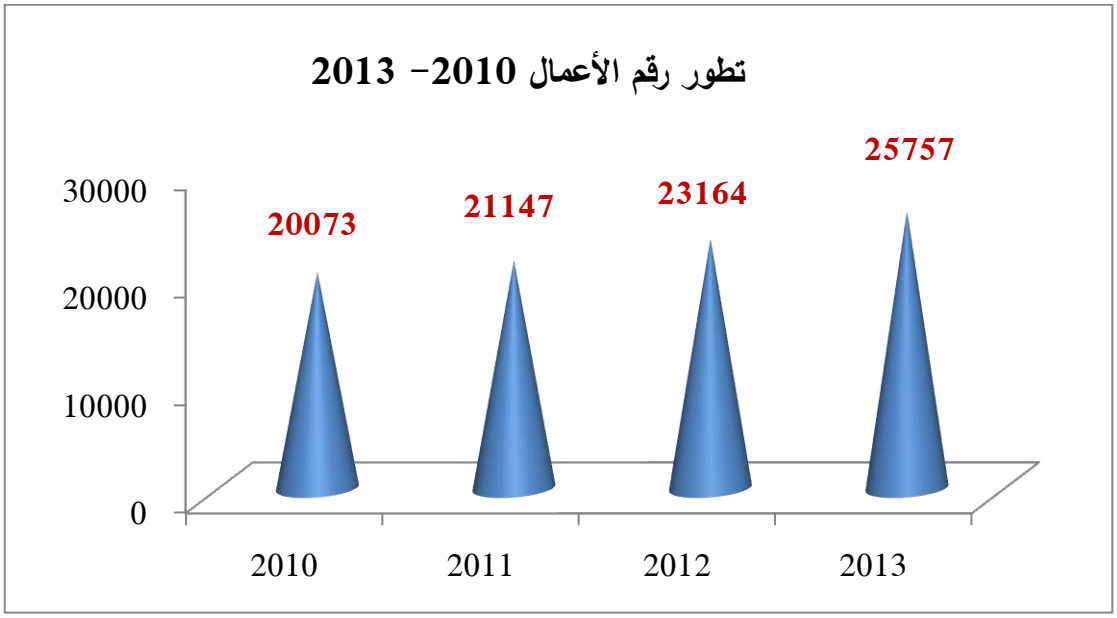

المصدر: من اعداد الطلبة بلإعتماد على الجدول السابق.

ثالثا: تطور حجم التعويضات في الشركة الوطنية للتأمين.

تقوم الشركة في حالة حدوث الضرر او تحقق الأخطار للمؤمنين لهم بدفع تعويضات مالية.

من خلال الجدول التالي نوضح تطور حجم التعويضات في الشركة الوطنية للتأمينات في الفترة الممتدة بين 2010-2013.

جدول رقم 04: تطور حجم التعويضات في الشركة في الفترة الممتدة بين 2010-2013.

السنة / الفروع	2010	2011	نسبة التطور 11/10	2012	نسبة التطور 12/11	2013	نسبة التطور 13/12
خسائر مادية	5911	7214	22	9274	28.5	9939	7
خسائر جسمانية	3077	3145	2	3294	4.5	3664	11
مجموع	8988	10359	15	12568	21	13603	8
تأمينات المهنيين الخواص	160	180	12.5	203	12.5	226	11
تأمين الاخطار الصناعية	167	317	89.5	311	-1.5	398	28
تأمين النقل	325	78	-76	326	317	21	-93
التأمينات الفلاحية	62	95	53	94	-1	82	-12.5
مجموع اخطار الشركة	554	490	-9	731	49	501	-31
تامين الاشخاص	426	443	4	653	50.5	212	-67.5
المجموع	10128	11472	13	14155	23.5	14541	3

المصدر: التقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن حجم التعويضات على الأخطار بصفة إجمالية يعرف تطورا سنة بعد أخرى وهذا راجع لحجم الخسائر المادية والجسمانية.

كما ورد في التعليق الخاص بجدول تطور رقم لأعمال فإن نسبة التعويضات على تأمينات الأشخاص تبقى منخفظة.

الشكل البياني التالي يوضح تطور حجم التعويضات خلال الفترة الممتدة من2010-2013.

شكل رقم 08: يوضح تطور حجم التعويضات خلال الفترة الممتدة من2010-2013

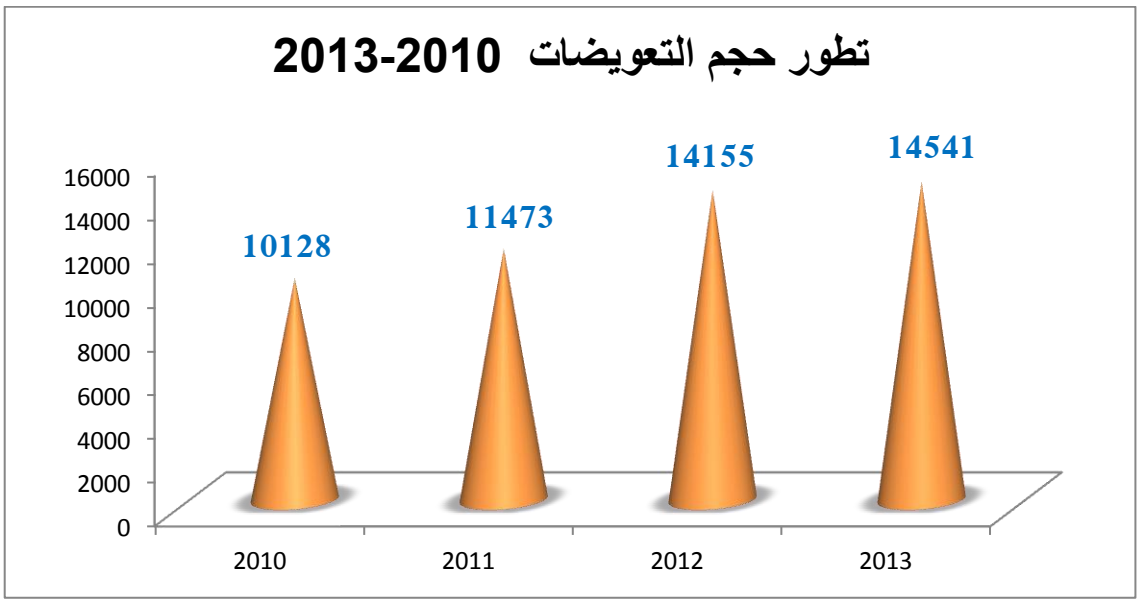

المصدر: من اعداد الطلبة بلإعتماد على الجدول السابق.

تبقى الشركة الوطنية للتأمين تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج بنسبة تقدر بـ 22.5% من سوق التأمين الجزائري في سنة 2016، وهذا ما يعكسه محور هيكلة نشاط الشركة اذ تشكل تأمينات السيارات ما نسبته 74.44% منه.

و لتعزيز المعلومات سابقة الذكر انظر الملحق رقم 01.

المبحث الثاني: سيرورة التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات SAA.

نتطرق في هذا المبحث الى توضيح أسلوب التدقيق المعتمد في الشركة الوطنية للتأمينات حيث سنتطرق في المطلبين الأول والثاني الى التحضير لمهمة التدقيق والعمل الميداني لها في الشركة الوطنية للتأمينات من خلال تدقيق جدول تدفقات الخزينة على مستوى المديرية الجهوية باتنة، وقد تعذر علينا الحصول على متابعة توصيات المدقق خلال تدقيق جدول تدفقات النقدية لذلك سنقوم في المطلب الثالث بربط كيفية إعداد المدقق للتقرير و متابعة التوصيات التي يقدمها في مهمة تدقيق أخرى وهي تدقيق تكاليف المهمات على مستوى المديرية الجهوية سطيف وتتمثل مراحل التدقيق الداخلي في:

1. التحضير لمهمة التدقيق.
2. العمل الميداني لمهمة التدقيق.
3. تقرير المدقق الداخلي.
4. متابعة التوصيات.

المطلب الأول: التحضير لمهمة التدقيق الداخلي: عرض نموذج التحضير لمهمة التدقيق على مستوى المديرية الجهوية باتنة 2015.

في هذا المطلب سندرس كيفية التحضير لمهمة تدقيق جدول تدفقات الخزينة، من خلال اجتماعنا مع المدقق القائم بالمهمة تبين لنا أن المديرية العامة للتدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمين راسلت المديرية الجهوية للتدقيق للقيام بمهمة تدقيق جدول تدفقات الخزينة على مستوى المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمينات (باتنة) و الوكالات التابعة لها، حيث تضمنت الرسالة اهم المراجع المعتمدة من طرف المدقق خلال مهمة التدقيق و المتمثلة في:

- ✓ قوانين مالية سارية المفعول
- ✓ إستبيان الرقابة الداخلية على جدول التدفقات الخزينة (**Q.C.I**) (انظر الملحق 02)
- ✓ التعليمة رقم 301 الرئيس المدير العام 2011 المتعلقة بمتابعة جدول تدفقات الخزينة. (انظر الملحق 03)
- ✓ التعليمة رقم 898 الرئيس المدير العام 2011 النتعلقة بكيفية انشاء جدول تدفقات الخزينة.

كما حددت المديرية العامة للتدقيق أن هذه المهمة تكون في ظرف 10 أيام.

كما تضمنت الرسالة أن المهمة تهدف الى:

- ✓ تحسين الرقابة الداخلية مع احترام المبادئ الأساسية والأحكام التنظيمية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي المتعلق بإنجاز جدول تدفقات الخزينة الذي يسمح بتقييم القدرة المالية للشركة.
- ✓ ضمان وجود مصلحة مالية
- ✓ وجود مكلف بمتابعة جدول تدفقات الخزينة وعمليات التقارب البنكي والوضعية المالية للشركة.
- ✓ انجاز جدول تدفقات الخزينة متضمنا العناصر المنصوص عليها قانون المالية في الجريدة الرسمية.

لتحقيق الأهداف المسطرة طلبت مديرية التدقيق من الفريق القائم بالمهمة بإتباع الخطوات التالية:

- ✓ اجتماع افتتاحي مع المدير الجهوي للشركة الوطنية للتأمين "باتنة" والمسؤولون المكلفون بعمليات متابعة الخزينة و التقارب البنكي.
- ✓ يقوم المدقق بشرح الأهداف والخطوات التي يتبعها، ويطلب من المدير توفير الجو الملائم من أجل نجاح المهمة.

قبل الشروع في عمليات الفحص يطلب فريق التدقيق من مصلحة المالية والمحاسبة الوثائق التالية:

- ✓ ميزان المراجعة الشهري لسنة 2014.
- ✓ ميزان المراجعة السداسي لسنة 2014.
- ✓ كشف الحساب البنكي512.
- ✓ الدفتر الكبير للحساب البنكي 512.
- ✓ الدفتر الكبير لحساب عمليات الدفع 581.
- ✓ التقارب البنكي لكل وكالة خلال شهر ديسمبر 2014.

المطلب الثاني: العمل الميداني لمهمة التدقيق الداخلي: عرض نموذج العمل الميداني لمهمة التدقيق على مستوى المديرية الجهوية باتنة 2015.

قام فريق التدقيق بالذهاب الى المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتامين "باتنة" والوكالات التابعة لها "بسكرة 3113، عين مليلة 2901" في 2015/01/18 لمباشرة مهمة التدقيق التي انتهت في 2015/01/27 أي في مدة 10 ايام.

من خلال اختبار وفحص بعض الوثائق المذكورة سابقا، قام فريق التدقيق بعرض استبيان الرقابة الداخلية على مستوى المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة للاستفسار عن النواحي التفصيلية والإجراءات واللوائح التنظيمية للشركة وتكون الإجابة عليها بنعم أو لا.

حيث أن الإجابة بنعم تدل على اتباع الإجراء السليم، ولإجابة بـ لا تدل على وجود تقصير في مجال معين وعدم اتباع الإجراء السليم، والجدول ادناه يوضح نموذج استبيان الرقابة الداخلية في الشركة الوطنية للتأمين:

الجدول التالي يبين نموذج لاستبيان الرقابة الداخلية على جدول تدفقات الخزينة.

جدول رقم 05: نموذج لاستبيان الرقابة الداخلية على جدول تدفقات الخزينة.

الرقم	السؤال	نعم	لا	الملاحظات
01	.هل تم تعيين شخص مسؤول عن متابعة جدول تدفقات الخزينة على مستوى الوكالات؟			
02	.هل شارك المسؤول عن متابعة جدول تدفقات الخزينة في إعداد حالة التقارب؟			
03	هل أرسلت المديرية الجهوية إلى الوكالات: . نسخة عن إجراءات متابعة جدول تدفقات الخزينة؟ . كل النقاط والتعليمات المنشورة والمقررة من طرف الشركة؟			
04	هل المسؤول عن متابعة جدول تدفقات الخزينة إلتزم بـــ:			

	.تعليمة الرئيس المدير العام رقم 898-2011؟ .جميع التعليمات المتعلقة بتسيير الخزينة؟			
05 06	هل الوثائق والسندات التالية ألحقت بجدول تدفقات الخزينة: .حالة التقارب البنكي؟ .الشيك الذي يشمل نفقات الخزينة الخاص بـ 10 أيام؟ .الحالات الغير مسددة الخاص بـ 10أيام؟ . الحالات المسددة الخاص بـ 10 أيام؟ . الوثائق المذكورة أعلاه هل مصادق عليها من طرف الشخص المسؤول و رئيس الوكالة؟			
07	.هل هناك مراقبة دقيقة على جدول تدفقات الخزينة المرسلة من طرف الوكالات من طرف المسؤول عن متابعة TFT على مستوى قسم المالية؟			
08	هل المسؤول عن متابعة تدفقات الخزينة يجري مقاربة مبالغ جدول تدفقات الخزينة مقارنة مع المبالغ الموجودة في الوثائق الملحقة؟			
09	هل ترسل المديرية الجهوية إلى المديرية المركزية للمالية جدول تدفقاتها: .على شكل ملف excel . بعد 10 أيام من نهاية كل شهر . يحتوي على جميع التحصيلات والمدفوعات معدة من طرف المديرية الجهوية.			
10	هل المديرية الجهوية ترسل إلى المديرية المركزية للمالية بعد 15 يوم من كل شهر الوثائق التالية: .هل الوضعية الضريبية الشهرية			
11	هل حالات التقارب الشهرية للوكالات منتظمة: . ترسل في الأوقات المحددة ؟			

	. تعدل من طرف المديرية الجهوية؟			
12	هل الحساب 581: . تم تحليله بطريقة شرعية؟ . يرصد بشكل دوري؟			
13	هل توجد سجلات للمعاملات البنكية لكل رقم حساب، في حالة نعم: . ممضية وموضوع عليها الختم؟ . مقدمة بشكل صحيح؟ . يوميا؟			

انظر الملحق 02

بعد عرض الاستبيان قام فريق التدقيق من التأكد من الإجابات من خلال فحص الوثائق المطلوبة والمذكورة سابقا، استخرج المعاينات التالية:

1. على مستوى المديرية الجهوية للشركة:

- ✓ وجود رئيس قسم المحاسبة والمالية.
- ✓ وجود رئيس مصلحة المالية.
- ✓ رئيس قسم المحاسبة والمالية لم يقم بتعيين مكلف يتابع جدول تدفقات الخزينة المرسلة من طرف الوكالات.
- ✓ المراقبون المكلفون بعمليات المحاسبة أضيفت لهم مراقبة جدول تدفقات الخزينة المرسلة من طرف الوكالات.
- ✓ جدوال تدفقات الخزينة موجودة بشكل عشوائي وليست مجمعة مع بعضها.

بعد فحص عدة جداول لتدفقات الخزينة المرسلة من طرف الوكالات تبين مايلي:

- ✓ معظم الوكالات لا ترسل جدول تدفقات الخزينة كل 10 أيام مخالفة ما ورد في التعليمة 301 الرئيس المدير العام 2011 .

- ✓ تقوم الوكالات بإرسال الوضعية المالية وعمليات التقارب البنكي ومحاضر تحصيلات الصندوق الى المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين "باتنة" كل شهر وتكون ممضية من طرف الأشخاص المخولة قانونا و مدير الوكالة.
- ✓ المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين "باتنة" قامت بإرسال جدول تدفقات الخزينة الى المديرية العامة مرفوقا بشيكات التحصيل.
- ✓ يتم مراقبة عمليات التقارب البنكي من طرف قسم المحاسبة والمالية.
- ✓ العمليات البنكية CPA تكون ممضية من طرف المدير الجهوي للشركة.
- ✓ سجل التقارب البنكي CCP ممضي من طرف المدير الجهوي للشركة.

2. على مستوى الوكالات:

جاءت المعاينات الخاصة بالوكالات بسكرة 3113 وعين مليلة2901 متطابقة حيث نتجت عن مايلي:

- ✓ المحاسب هو المكلف بعمليات متابعة جدول تدفقات الخزينة.
- ✓ غياب نسخة من التعليمة 898 الرئيس المدير العام 2011 .
- ✓ تقوم كل وكالة بدفع وتحويل التحصيلات اليومية الى حسابها البنكي بشكل يومي كما ورد في التعليمة 301 الرئيس المدير العام 2011.
- ✓ لم ترسل الوكالتين جدول تدفقات النقدية كل 10 أيام للمديرية الجهوية.
- ✓ عمليات التقارب البنكي ممضية من طرف مدير ومحاسب كل وكالة.
- ✓ لدى وكالة بسكرة 3113 حساب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR و ممضية من طرف المدير الجهوي.
- ✓ لدى وكالة عين مليلة 2901 حساب في القرض الشعبي الوطني CPA ممضية من طرف المدير الجهوي.

المطلب الثالث: اعداد التقرير ومتابعة التوصيات المقدمة

سنتطرق في هذا المطلب من خلال مهمة تدقيق تكاليف المهمات على مستوى المديرية الجهوية سطيف، الى كيفية اعداد التقرير في نهاية المهمة، كما نبين في هذه الدراسة متابعة توصيات المدقق المقدمة في التقرير الأولي وذلك بعد مدة زمنية معينة.

أولا. إعداد التقرير: عرض نموذج اعداد التقرير لمهمة التدقيق على مستوى المديرية الجهوية سطيف 2017.

بعد عقد اجتماع مع أحد المدققين بين لنا انه يتم عرض مسودة للتقرير في شكل تقرير أولي وتبعث إلى المديرية العامة للشركة الوطنية للتامينات، ويتكون التقرير من العناصر التالية: (أنظر الملحق رقم 04)

1. المقدمة (**Introduction**).
2. دراسة حالة (**Etats des lieux**): وتتضمن عدة عناصر وهي: المعاينة، نقاط القوة ونقاط الضعف.
3. ورقة كشف وتحليل المشاكل (**Frappe**).
4. دفتر التوصيات(**Cahier de Recommandation**).
5. خاتمة التقرير(**conclusion**).
6. الملاحق

من خلال تقرير المدقق فإن مهمة تدقيق تكاليف المهمات لعمال الشركة الوطنية للتأمينات على مستوى المديرية الجهوية سطيف كانت بين الفترة 2017/03/21 الى 2017/03/22 وذلك من اجل تقييم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بتسيير و متابعة اجراءات تكاليف المهمات على مستوى قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المستخدمين، وقد اعتمدد المدقق على الوثائق التالية:

- ميزان المراجعة لـ 2016/12/31.
- تعليمة المديرية العامة للموارد البشرية رقم 486 2012 .
- الدفتر الكبير لكل من حساب الفندقة 6256100000، حساب مصاريف النقل 6251100000، حساب تكاليف الإطعام 6251200000.

- جداول خصم سعر الوجبات للقائمين بالمهمات من الأجر الشهري الصافي.
- كشوف الرواتب للعمال لسنة 2016.

1. **المعاينات المسجلة في التقرير:**

احتوى تقرير المدقق الداخلي على أعمال التدقيق فيما يخص تسيير ومتابعة جداول تكاليف المهمات المنجزة من طرف القائمين بالمهمة على مستوى قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المستخدمين وقد عاين المدقق مايلي:

- **على مستوى قسم المحاسبة:** لاحظ المدقق في هذا القسم تسجيل مختلف العمليات المحاسبية لتكاليف المهمات، وتقييد المصاريف (النقل، الإطعام، المبيت).
- **على مستوى مصلحة المستخدمين:** غياب نسخ من جداول تكاليف المهمات للعمال التابعين للمديرية الجهوية سطيف والوكالات التابعة لها.

بعد فحص عينة من جداول خصم سعر الوجبة لتكاليف المهمات للعمال العاملبين في المديرية الجهوية سطيف وبناء على كشف راتب كل عامل لاحظ المدقق وجود عمال قاموا بمهمات وقدمت لهم تعويضات على مصاريف النقل والإطعام والمبيت، لكن لم يتم خصم سعر الوجبة اليومي المقدر بـ 300دج من رواتبهم الشهرية.

انظر الملحق(05)

يبين جدول التالي العمال القائمين بالمهامات خلال شهر فيفري والمبالغ المخصومة من رواتبهم

جدول رقم 06 جدول خصم سعر الوجبة اليومي من رواتب العمال .

شهر فيفري						
الرقم	الاسم واللقب	الوظيفة	سعر الخصم لليوم	عدد ايام المهمة	مبلغ الخصم	الملاحظة
1	*****	رئيس مصلحة	300	1	00.0	لم يتم خصم سعر الوجبة من الراتب الشهري
2	*****	رئيس مصلحة	300	10	3000	
3	*****	نائبة رئيس مصلحة	300	4	00.0	لم يتم خصم سعر الوجبة من الراتب الشهري
4	*****	نائبة رئيس مصلحة	300	4	1200	
5	*****	مفتش	300	18	5400	
6	*****	نائب رئيس مصلحة	300	3	900	
7	*****	رئيس مصلحة	300	1	00.0	لم يتم خصم سعر الوجبة من الراتب الشهري
8	*****	رئيس مصلحة	300	2	00.0	لم يتم خصم سعر الوجبة من الراتب الشهري
9	*****	سائق	300	6	1800	
10	*****	نائب رئيس مصلحة	300	1	00.0	لم يتم خصم سعر الوجبة من الراتب الشهري
11	*****	تقني سامي	300	3	00.0	لم يتم خصم سعر الوجبة من الراتب الشهري

المصدر: تقرير المدقق الداخلي انظر الملحق(06)

2. نقاط القوة ونقاط الضعف المسجلة في التقرير:

- **نقاط القوة**

✓ **على مستوى مصلحة المستخدمين:** مصاريف الإطعام تخصم آليا من الراتب للمكلف بالمهمة المقدرة بـ 300دج لليوم ومطابقة للتعليمة المديرية العامة للموارد البشرية رقم 486 2012.

- **نقاط الضعف:**

✓ **على مستوى قسم المحاسبة والمالية:** المديرية الجهوية لم تحتفظ بنسخة من جداول تكاليف المهمات الخاصة بالعاملين التابعين للوكالات.

✓ **على مستوى مصلحة المستخدمين:**

- لم تحتفظ بأي نسخة من جداول تكاليف المهمات الخاصة بالعاملين التابعين للمديرية الجهوية.
- لم يتم خصم ثمن وجبة الإطعام المقدرة بـ 300دج لبعض العمال القائمين بالمهمات.

3. ورقة كشف وتحليل المشاكل frape

ورقة كشف وتحليل المشاكل: قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المستخدمين **frape**1

جدول رقم 07 ورقة كشف وتحليل المشاكل على مستوى قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المستخدمين **frape**1

1. المشكل. نقص في تسيير ومتابعة جداول تكاليف المهمات
2. المعاينة. ✓ غياب بنسخة من جداول تكاليف المهمات الخاصة بالعاملين التابعين للوكالات على مستوى قسم المحاسبة والمالية. ✓ غياب نسخة من جداول تكاليف المهمات الخاصة بالعاملين التابعين للمديرية الجهوية على مستوى مصلحة المستخدمين.
3. الأسباب. نقص في الرقابة الداخلية.

4. النتائج. ✓ احتمال وجود أخطاء في جداول تكاليف المهمات. ✓ خطر الملاحظات من طرف المدقق الخارجي.
5. التوصيات. ✓ على قسم المحاسبة والمالية الإحتفاظ بنسخة من جداول تكاليف المهمات لعمال الوكالات وذلك لضمان متابعة جيدة للجداول. ✓ على مصلحة المستخدمين الإحتفاظ بنسخة من جداول تكاليف المهمات لعمال المديرية الجهوية والوكالات.

انظر الملحق(07)

ورقة كشف وتحليل المشاكل المتعلقة بخصم سعر وجبة الإطعام على مستوى مصلحة المستخدمين **frape2**

جدول رقم 08 ورقة كشف وتحليل المشاكل المتعلقة بخصم سعر وجبة الإطعام على مستوى مصلحة المستخدمين

1. المشكل. نقص في تسيير ومتابعة خصم سعر الوجبة.
2. المعاينة وجود عمال قائمين بمهمات لكن لم تخصم من رواتبهم سعر الوجبة.
3. الأسباب. نقص المراقبة.
4. النتائج. ✓ احتمال وجود أخطاء في تسيير ومتابعة عمليات خصم سعر وجبات الإطعام. ✓ عدم احترام التعليمة رقم 486 من المديرية العامة للموارد البشرية 2012.
5. التوصيات. على مصلحة المستخدمين فحص وتعديل وضعية الخصم على الإطعام لسنة 2016 لجميع العمال.

انظر الملحق (08)

ثانيا: تقرير متابعة التوصيات المقدمة: عرض نموذج متابعة التوصيات لمهمة التدقيق على مستوى المديرية الجهوية سطيف 2017.

قام فريق المدقق بالذهاب مرة أخرى الى المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين سطيف، بمتابعة مدى تطبيق التوصيات المقدمة في التقرير الأم وذلك في 2017/10/23 حيث لاحظ المدقق مايلي:

التوصية الأولى: "على على مصلحة المستخدمين الإحتفاظ بنسخة من جداول تكاليف المهمات لعمال المديرية الجهوية والوكالات"

مدى تطبيق التوصية: توصية مطبقة، وجود نسخ لجميع جداول تكاليف المهمات لدى مصلحة المستخدمين.

التوصية الثانية: " على قسم المحاسبة والمالية الإحتفاظ بنسخة من جداول تكاليف المهمات لعمال الوكالات وذلك لضمان متابعة جيدة للجداول"

مدى تطبيق التوصية: توصية مطبقة، وجود نسخ لجميع جداول تكاليف المهمات الخاصة بعمال الوكالات التابعة للمديرية الجهوية سطيف، على مستوى قسم المحاسبة والمالية.

التوصية الثالثة: " على مصلحة المستخدمين فحص وتعديل وضعية الخصم على الإطعام لسنة 2016 لجميع العمال"

مدى تطبيق الوصية: توصية غير مطبقة، بعد فحص رواتب العمال القائمين بالمهمات لاحظ المدقق انه لم يتم الخصم لنفس العمال الذي سبق ذكرهم وتوجيه ملاحظات عليهم في جدول شهر فيفري.

انظر الملحق (09)

المبحث الثالث: تقييم أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في الشركة الوطنية للتأمينات

بعد قيامنا بمقابلة مع مدقق داخلي في الشركة الوطنية للتأمينات حول اسلوب التدقيق الداخلي المعتمد وتقييمه أثناء القيام بعملية التدقيق في الشركة الوطنية للتأمين تبين لنا مايلي:

المطلب الأول: ايجابيات الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات

تتمثل مختلف الإيجابيات في مايلي:

أولا: التحضير لمهمة التدقيق في الشركة الوطنية للتأمينات:

- المديرية العامة للشركة الوطنية للتأمينات هي التي تضع الخطط التحضيرية لمهمات التدقيق بعد التشاور مع المدققين الداخليين، مما يجعل هذه الخطط شاملة وذات إستراتيجية محكمة.
- يكون إعداد الخطة التحضيرية للتدقيق مبني وفق معايير دولية للتدقيق هذا ما يجعل الخطة موضوعية.
- تشمل الخطة المعدة كافة المراجع التي يجب على المدقق أن يعتمد عليها أثناء تأدية المهمة، وهذا ما يساعد على تسهيل عمله.
- تتضمن الخطة التحضيرية لمهمة التدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات الأهداف المسطرة المرجو تحقيقها، مما يحفز المدقق على بذل مجهودات أكبر والعناية اللازمة بعمله.
- توجيه المدقق الداخلي لإتباع خطوات عمل محددة أثناء قيامه بعملية التدقيق، هذا ما يمكنه الى الوصول الى الأهداف المسطرة.
- تشمل عملية التحضير لمهمة التدقيق الوثائق الضرورية التي يحتاجها المدقق أثناء تأدية مهامه مما يسهل عليه الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة في أقصر وقت ممكن.

ثانيا: العمل الميداني:

- العمل الميداني يؤكد من خلاله المدقق مدى صحة وصدق القوائم المالية والمعلومات المرسلة من طرف المديريات الجهوية والوكالات للمديرية العامة، كما يبين الوضعية المالية الحقيقية للمديريات الجهوية.

- العمل الميداني يمكن المدقق من الإحتكاك بمختلف الموظفين من مسؤولين وغيرهم، مما يجعله على دراية بنمط العمل السائد وفهم أفكار الموظفين.
- المعاينات والفحص تسمح للمدقق بإكتشاف الثغرات والأخطات والتجاوزات.
- الاجتماع الإفتتاحي بين المدقق والمدير الجهوي ومختلف المسؤولين، يساعد المدقق على إكتساب ثقتهم التي تسمح بتوفير الجو الملائم لعمله والحصول على المعلومات التي يحتاجها منهم.
- خلال العمل الميداني يعتبر المدقق الداخلي ممثل للرئيس المدير العام للشركة الوطنية للتأمينات هذا ما يكسبه هيبة وقوة شخصية في أداء عمله.
- إستبيان الرقابة الداخلية الذي يطرحه المدقق الداخلي يبين مدى إلتزام المسؤولين بعملهم وفق التعليمات القانونية.
- الإعتماد على نتائج الإستبيان كوثيقة إثبات.

ثالثا: إعداد التقرير

- يبين المدقق الداخلي رأيه حول وضعية المديرية الجهوية والوكالات التابعة لها في تقرير.
- يبين المدقق من خلال التقرير للرئيس المدير العام للشركة الوطنية للتأمينات مدى تطبيق المديريات الجهوية والوكالات للتعليمات والقوانين.
- يساهم تقرير المدقق في إتخاذ القرارات الصائبة المصدرة من الرئيس المدير العام.
- يبرز المدقق في تقريره المعاينات التي لاحظها مما يوضح للرئيس المدير العام النطاق الذي جرت فيه عمليات الفحص.
- يقوم المدقق بإستخراج نقاط القوة ويدرجها في تقريره مما يبين أن المديريات الجهوية والوكالات تطبق التعليمات والقوانين، مما ينتج عنه التحفيز لمواصلة التزامها.
- يكشف المددقق في تقريره نقاط الضعف التي تظهر الثغرات والتجاوزات على مستوى الالمديريات الجهوية والوكالات مما يفرض عليها مراجعة وإصلاح هذه الأخطاء.
- يعد المدقق في تقريره ورقة كشف وتحليل المشاكل frape التي يبين فيها طبيعة المشاكل وأسبابها والنتائج والعواقب المحتملة لذلك.
- توصيات المدقق الداخلي في التقرير تقدم حلول للشركة الوطنية للتأمينات لتجنب المخاطر مستقبلا من تلاعبات وأخطاء.

رابعا: متابعة التوصيات :

- يقوم المدقق بمتابعة التوصيات المقدمة في التقرير الأولي لمهمة التدقيق بعد مدة زمنية الذي من خلالها يبين إذا تم تطبيق التوصيات والحلول المقترحة على مستوى المديرية الجهوية.
- متابعة التوصيات المقدمة تحسس المديرية الجهوية أنها تحت رقابة دائمة هذا ما يدفعها الى تطبيق التوصيات وإصلاح الأخطاء في أقرب وقت.

المطلب الثاني: سلبيات الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات

- الوقت الذي تحدده المديرية العامة لمهمة المدقق قد لا يكفي لإنجاز المهمة مما يجعل المدقق الى التسرع في العمل هذا ما يؤثر سلبا على عملية التدقيق.
- تكليف مدققين أقل خبرة بمهمات معقدة وصعبة ينتج عنه عدم الوصول الى الأهداف.
- المهمات المتكررة للمدقق في نفس المديريات الجهوية قد ينتج عنها علاقات بين المدقق والمسؤولين، هذا ما يؤدي الى تغلب المصالح الشخصية على الأمانة المهنية.
- يستطيع اختيار الوكالة التي يريد تدقيقها قد يؤدي الى اختيار المدقق لوكالات لديه علاقات ومصالح شخصية بها، مما ينتج عنها ضعف مصداقية عملية التدقيق.
- في بعض الأحيان تكون سلبيات اسلوب الدقيق في شخصية المدقق الداخلي والمتمثلة في:

- غياب الأمانة المهنية لدى المدقق الداخلي تؤدي الى عدم كشف الأخطاء والتلاعبات والغش بشكل عمدي.
- افتقار المدقق للمهارات والكفاءات التي يحتاجها للحصول وثائق الإثبات وكشف التجاوزات تجعل مهمته معقدة وصعبة.
- ضعف شخصية المدقق وغياب الهيبة ينتج عنها عدم توفير الجو الملائم للعمل من قبل المسؤولين.
- في حالة ضعف عملية إتصال المدقق مع المسؤولين خلال الاجتماع الأولي يصعب عليه العمل في جو ملائم.

المطلب الثالث: إختبار صحة الفرضيات

يعتمد على عدد من الإيجابيات مقارنة بعدد السلبيات

الفرضية الأولى: يمتاز أسلوب التدقيق الداخلي بالتحضير الجيد لمهمة التدقيق.

من خلال الدراسة الميدانية نلاحظ أن أسلوب التحضير لمهمة التدقيق الداخلي تتوفر على إيجابيات كثيرة مقارنة بالسلبيات مما يدفعنا الى قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يمتاز أسلوب التدقيق الداخلي بالعمل الميداني الذي يكشف الأخطاء والتجاوزات.

من خلال الدراسة الميدانية نلاحظ أن أسلوب العمل الميداني في مهمة التدقيق الداخلي تتوفر على إيجابيات كثيرة مقارنة بالسلبيات مما يدفعنا الى قبول الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: يمتاز أسلوب التدقيق الداخلي في مرحلة اعداد التقرير بتقديم رأي المدقق الداخلي، وفي مرحلة متابعة التوصيات بالوقوف على تطبيق توصيات المدققق.

من خلال الدراسة الميدانية نلاحظ أن أسلوب إعداد التقرير ومتابعة التوصيات في مهمة التدقيق الداخلي تتوفر على إيجابيات كثيرة مقارنة بالسلبيات مما يدفعنا الى قبول الفرضية الثالثة.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى الشركة الوطنية للتأمينات في الفصل تمكنا من التعرف على الشركة الوطنية للتأمينات SAA، وتطور رقم أعمالها وحجم تعويضاته.

كما بينا أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في الشركة الوطنية للتأمينات، وذلك بتوضيح مراحل وخطوات مهمات التدقيق الداخلي و ابراز دوره الفعال .

كخلاصة لأهم النتائج أدركنا أن الأسلوب المعتمد للتدقيق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمينات له دور هام في اتخاذ القرار من طرف المديرية العامة هذا ما يعكس أهمية التدقيق الداخلي في شركة الوطنية للتأمينات و أنه عنصر ضروري داخل الشركة لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

الخـــاتمـــة

العـامـــة

لقد مر الاقتصاد الوطني بأزمات عديدة، ولعل أبرزها الأزمة المالية التي تبقى الأكثر حساسية حيث مست معظم المؤسسات، وهذا راجع لسوء التسيير الذي سبب العجز والضعف، ولقد فرضت هذه التحولات الاقتصادية تفرض على كل المؤسسات بصفة عامة، وشركات التأمين بصفة خاصة ضرورة الاستغلال الأمثل والسليم للموارد المختلفة، وعليه فمن الضروري معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في تسيير هذه الشركات حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق المردودية والربحية اللازمة، وهذا لا يتحقق إلا بتوفر تدقيق داخلي يضمن بلوغ الأهداف المسطرة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في تقييم أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في شركات التأمين، الذي يعمل على وضع الإجراءات والخطط التي تساهم في تحقيق الأهداف التي تصبو اليها الإدارة، مما توصلنا الى النتائج التي تؤكد صحة الفرضيات.

النتائج:

- للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الشركات كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع الشركات سواء كانت داخلية أو خارجية.
- يسمح العمل بمعايير التدقيق الدولية عند تدقيق القوائم المالية بالرفع من مستويات الأداء لدى المدقق الداخلي، مما يحسن من جودة المعلومات المالية ويزيد من مصداقيتها وبالتالي مسعادة مستخدمي تقرير المدقق الداخلي على إتخاذ قرارات أحسن.
- شهد قطاع التأمين في الجزائر تغيرات عديدة من مرحلة الاحتلال الى مرحلة ما بعد الاستقلال.
- تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA من الشركات التجارية الرائدة في الجزائر.
- ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد حيث أن فكرة التأمين لاتزال غير واضحة لدى الكثير منهم ويتجلى هذا من خلال سيطرة فرع تأمين السيارات على سوق التأمين الجزائري.
- يعتبر سوق التأمين الجزائري سوق نامي خاصة في فرع التأمين على الأشخاص.
- يحتل فرع تأمينات السيارات مكانا بارزا من بين فروع التأمين حيث بلغت نسبته 74.44% في سنة 2016.
- وجود مديرية للتدقيق الداخلي مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات وإلحاقه بالإدارة العليا وهذا ما يدل على أهمية التدقيق الداخلي بالشركة.
- تقوم المديرية العامة للتدقيق الداخلي للشركة الوطنية للتأمينات بعمليات التدقيق الداخلي على مستوى المديريات الجهوية والوكالات عن طريق مهمات يقوم بها مدققين داخليين.

- يعتمد المدقق الداخلي في الشركة الوطنية على إستبيان الرقابة الداخلية كوثيقة إثبات.
- عدم الإلتزام بالقوانين وتعليمات الرئيس المدير العام من طرف المديريات الجهوية والوكالات .
- لم يتم تطبيق توصيات المدقق الداخلي في الشركة الوطنية للتأمين كما جرى على مستوى المديرية الجهوية سطيف.
- عدم إعتماد وثائق ثبوتية كافية في إعداد جدول تدفقات الخزينة في المديرية الجهوية باتنة.
- يقوم المدقق الداخلي بالتحضير الجيد لمهمة التدقيق لتحقيق أهدافه المسطرة.
- بعتمد المدقق الداخلي على عمله الميداني لإثبات صحة البيانات، واكتشاف الأخطاء والتجاوزات.
- يبدي المدقق الداخلي رأيه الفني في شكل تقرير، يراسل به المديرية العامة يمكنها من معرفة الوضعية المالية لفروعها.
- تتم متابعة توصيات المدقق الداخليفي مهمة أخرى مكملة لمهمة التدقيق الأولى.

الاقتراحات:

- العمل على تكييف معايير التدقيق الدولية مع الواقع الجزائري شريطة الرفع من القدرات المهنية للمدققين عن طريق وضع اسس للمتطلبات العلمية والخبرة الواجب توفرها في شخصية المدقق.
- العمل على تطوير جهاز الإشراف والرقابة على التأمين في الجزائر، من خلال دعم إستقلاليته وتدعيمه الإطارات الكفؤة وضرورة تجاوز الدور التقليدي لها والمتمثل في التحقق من مدى التزام شركات التأمين بأحكام القوانين واللوائح التنظيمية والاهتمام بمشاكل القطاع وإيجاد حلول لها.
- يجب على شركات التأمين نشر الوعي والثقافة التأمينية لدى كافة المؤمنين لهم، وذلك عن طريق حملات الدعاية والإشهار والملتقيات بمختلف أنواعها، لتعريف الجمهور الجزائري بالتأمين وأهميته بالنسبة لهم ولممتلكاتهم.
- العمل على إرسال لجان تكلف بمراجعة عمليات تدقيق الحسابات في شركات التأمين كما هو حاصل في العديد من الدول للوقوف على استقلالية المدقق لتقييم العمل المقدم منه، مما يضع المدقق امام مسؤولية اكبر عند اداء مهامه.
- يجب التدقيق بشكل افضل في الوثائق الثبوتية قبل تقييدها في السجلات والدفاتر الخاصة بالشركة الوطنية للتأمين.
- تكثيف مهمات تدقيق دورية في الآجال القصيرة تسمح للإدارة العامة تسمح للشركة الوطنية للتأمين في اتخاذ قرارات في أنسب الأوقات.

- ضرورة الإهتمام بتوصيات والإقترحات التي تدرج ضمن التقرير النهائي للمدقق الداخلي.
- ضرورة التحضير الجيد لمهمة التدقيق التي تمكن المدقق الداخلي من الوصول الى اهدافه المسطرة.
- يجب التركيز على العمل الميداني الذي يمكن المدقق الداخلي من الحصول على ادلة الإثبات الكافية والملائمة.
- يجب الإعتماد على تقرير المدقق الداخلي في اتخاذ القرار.
- ضرورة متابعة توصيات المدقق في مهمات مكملة ومنفصلة عن المهمة الأولى لمعرفة مدى تطبيق المديريات الجهوية تعليمات الرئيس المدير العام.

أفاق البحث:

من خلال التطرق الى موضوع الدراسة والمتعلق بتقييم أسلوب التدقيق الداخلي في شركات التأمين، أردنا أن نتوسع في مواضيع مشابهة لهذه الدراسة في المستقبل القريب والمتمثلة في:

- التدقيق الاستراتيجي واليقظة الاستراتيجية .
- كيف يكون الترابط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في شركات التأمين ؟

قائمة

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب

1. أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
2. آل علي رضا صاحب أبو احمد، **إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر، عمان، 2002.
3. إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2012.
4. ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2002.
5. جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري** ، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
6. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير الدولية**،الوراق للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
7. خلف عبد الله الوردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، الوراق للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2014.
8. د. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر –الناحية النظرية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.
9. د.خالد راغب الخطيب و د.محمد فضل مسعد، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
10. داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية للنشر، لبنان، الطبعة الثانية، 2010.
11. زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات و التدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
12. سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، 2008.
13. شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14. عبد الغفار خنفي، **رسمية قرياقص، اسواق المال وتمويل المشروعات**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

15. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيرى، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

16. علي المشاقبة، **إدارة الشحن والتامين**، دار صفاء، عمان، 2003.

17. محمد تهامي طواهر،مسعود صدقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

18. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، فتحي رزق السوافيرى، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

19. محمود محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية**، المكتبة العصري، 2007.

20. مختار محمود الهانسي، **مقدمة في مبادئ التأمين،الطبعة الأولى، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين**، الإسكندرية.

21. منير إبراهيم الهندي،**إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف الإسكندرية.

2.المجلات العلمية:

1. مسعود صديقي، **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2000.

2. أحمد فيصل خالد الحايك، **التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة ميدانية**، دراسات العلوم الإدارية المجلد 40، العدد2، 2013.

3.الأطروحات والمذكرات

1.3.الأطروحات:

1. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية**، تخصص التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

2.3.المذكرات:

1. أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2007/2006.
2. بالي مصعب، **التأمين كأداة لادارة الأخطار دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينات CAAT**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012.
3. برغوثي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين واثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية –saa–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر باتنة، 2013-2014.
4. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.
5. حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمين وضرورة تجاوز العقوبات دراسة السوق الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات،جامعة المسيلة، 2011-2012.
6. محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

7. مرسلي راضية، **دراسة واقع وافاق شركات التأمين الخاصة في الجزائر دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات وبنوك،جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2015-2016.
8. معوش محمد الأمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات2a**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلو اللاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014/2013.

4.المواقع الالكترونية:

1. http://www.saa.dz/home/presentation-de-la-societe.html
2. https://www.caat.dz/index.php/pre-sentation/de%CC%81couvrez-la-caat.htm
3. https://www.ccr.dz/fr/dirigeants-et-staff/presentation-ccr
4. http://www.cagex.dz/index.php?page=12
5. http://cna.dz/acteurs/societes-d-assurance/(offset)/5.24/05/2018.
6. https://cash-assurances.dz/presentation.aspx.
7. http://www.sgci.dz
8. http://www.trust-assurances.dz/fr/trust-assurance/qui-sommes-nous
9. https://www.2a.dz/presentation/index.php
10. http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/(offset)/5,
11. https://gamassurances.com/gam-assurances/,
12. https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous.
13. http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance/(offset)/
14. http://www.caarama.dz/,
15. http://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance
16. https://www.macirvie.com/presentation-de-macirvie/,

17. https://www.axa.dz/,

5.المواد القانونية:

1. مقرر رقم 002 ،المؤرخ في 04 فيفري 2016 ، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

2. مقرر رقم 150 المؤرخ في11 أكتوبر2016، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

3. مقرر رقم 23، المؤرخ في 15 مارس، 2017 ، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر،2017.

الملاحق

الملحق رقم01: تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمينات

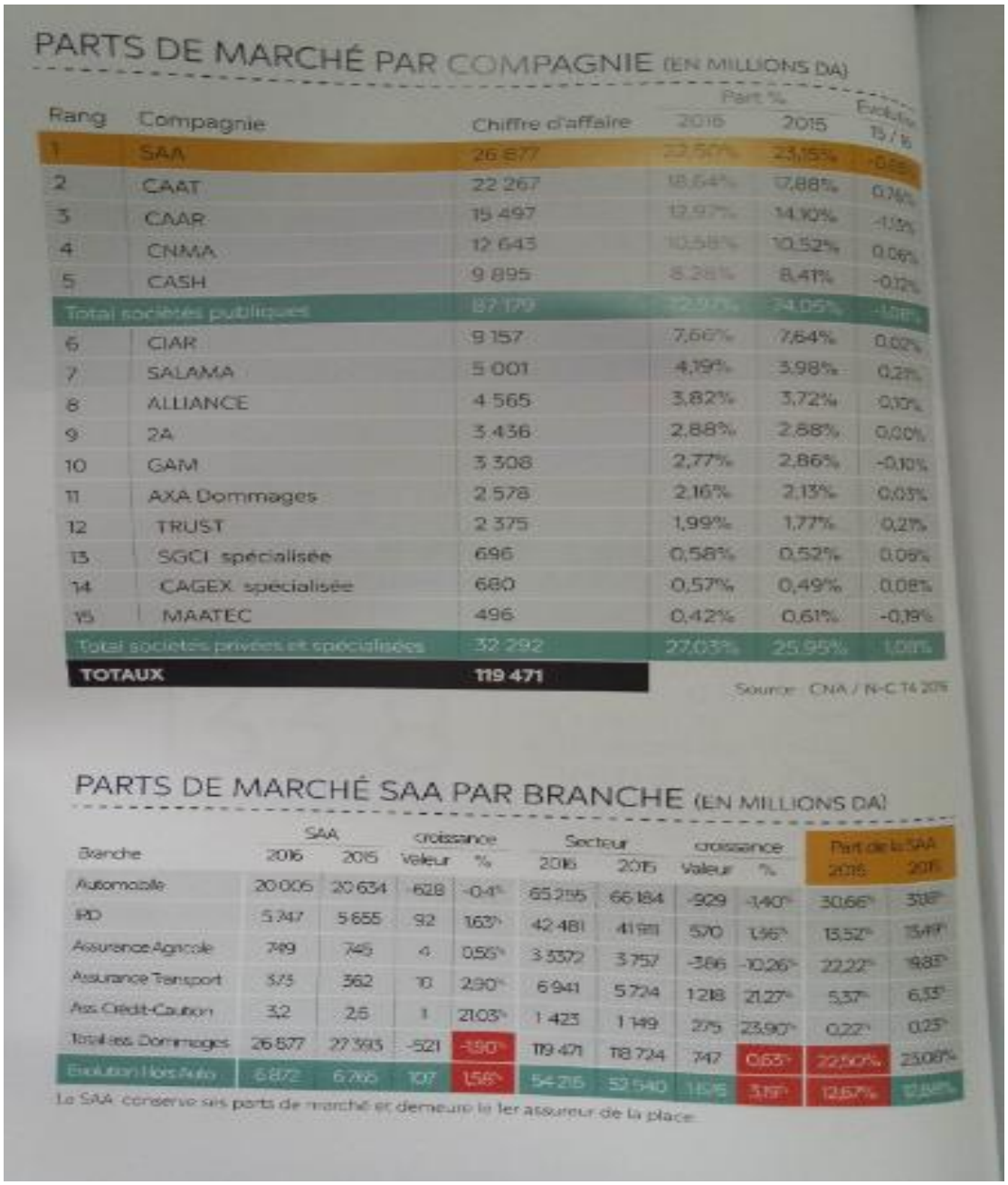

PARTS DE MARCHÉ PAR COMPAGNIE (EN MILLIONS DA)

Rang	Compagnie	Chiffre d'affaire	Part % 2016	Part % 2015	Evolution 15 / 16
1	SAA	26 677	22,50%	23,15%	-0,65%
2	CAAT	22 267	18,64%	17,88%	0,76%
3	CAAR	15 497	12,97%	14,10%	-1,13%
4	CNMA	12 643	10,58%	10,52%	0,06%
5	CASH	9 895	8,28%	8,41%	-0,12%
Total sociétés publiques		87 179	72,97%	74,06%	-1,08%
6	CIAR	9 157	7,66%	7,64%	0,02%
7	SALAMA	5 001	4,19%	3,98%	0,21%
8	ALLIANCE	4 565	3,82%	3,72%	0,10%
9	2A	3 436	2,88%	2,88%	0,00%
10	GAM	3 308	2,77%	2,86%	-0,10%
11	AXA Dommages	2 578	2,16%	2,13%	0,03%
12	TRUST	2 375	1,99%	1,77%	0,21%
13	SGCI spécialisée	696	0,58%	0,52%	0,06%
14	CAGEX spécialisée	680	0,57%	0,49%	0,08%
15	MAATEC	496	0,42%	0,61%	-0,19%
Total sociétés privées et spécialisées		32 292	27,03%	25,95%	1,08%
TOTAUX		**119 471**			

Source : CNA / N-C T4 2016

PARTS DE MARCHÉ SAA PAR BRANCHE (EN MILLIONS DA)

Branche	SAA 2016	SAA 2015	croissance Valeur	croissance %	Secteur 2016	Secteur 2015	croissance Valeur	croissance %	Part de la SAA 2016	Part de la SAA 2015
Automobile	20 006	20 634	-628	-0,4%	65 255	66 184	-929	-1,40%	30,66%	31,18%
IRD	5 747	5 655	92	1,63%	42 481	41 911	570	1,36%	13,52%	13,49%
Assurance Agricole	749	745	4	0,55%	3 3372	3 757	-386	-10,26%	22,22%	19,83%
Assurance Transport	375	362	10	2,90%	6 941	5 724	1 218	21,27%	5,37%	6,33%
Ass. Crédit-Caution	32	25	1	21,03%	1 423	1 149	275	23,90%	0,22%	0,25%
Total ass. Dommages	26 877	27 393	-521	-1,90%	119 471	118 724	747	0,63%	22,50%	23,08%
Evolution Hors Auto	6 872	6 765	107	1,58%	54 215	52 540	1 675	3,19%	12,67%	12,88%

Le SAA conserve ses parts de marché et demeure le 1er assureur de la place.

الملحق 02: استبيان الرقابة الداخلية

DIRECTION AUDIT INTERNE

N°	QUESTIONS	OUI	NON	OBSERVATIONS
	Organisation			
01	• Est-il désigné un chargé pour le suivi des Flux de Trésorerie, émanant des agences ?			
02	• Le chargé du suivi des Flux de Trésorerie ne participe pas à : - L'élaboration des états de rapprochement ? - Leur suivi ?			
	Procédures			
03	• La Direction Régionale est-elle destinataire de : - Une copie de procédure concernant le suivi des Flux de trésorerie ? - Toutes les notes et directives élaborées et diffusées par l'entreprise ?			
04	• Le chargé du suivi des Flux de Trésorerie, dispose-t il des documents ci-après : - Une copie de la procédure N°898/PDG/2011? - Toutes les notes et directives relatives à la gestion de la trésorerie ?			
05	• Les notes et directives se trouvant au niveau du chargé du suivi des Flux de trésorerie, sont-elles : - Classées par ordre chronologique ? - Mise à jour ?			
06	• Y-a-t-il une note d'application explicative appuyant la directive N°898/PDG/2011 relative à l'élaboration du TFT ?			
	Méthodes			
07	• Les dates butoirs, pour la transmission de la décade financière vers la Direction Régionale, sont-elles respectées : - Au plus tard le quinze du mois ? - Au plus tard le vingt cinq ? - Le TFT mensuel au plus tard le cinq du mois qui suit la clôture ?			

الملحق رقم 03: التعليمة 301 الرئيس المدير العام 2011.

EXTRAIT DE L'INSTRUCTION N° 301/PDG/10

II. Gestion de fonds :

II.1 Versements de fonds à la banque :

Le chef d'agence ou l'intermédiaire doit procéder aux versements des espèces encaissées à la banque, tous les jours, et si nécessaire plusieurs fois par jour dès que le montant des primes encaissées atteint 20.000 DA.

Le chef d'agence ou l'intermédiaire doit exiger de la Banque le reçu de versement et s'assurer que le compte bancaire de l'agence a été crédité à temps. Toute remise non créditée dans les huit (08) jours doit faire l'objet d'une réclamation à la banque.

II.2 Envois des fonds du Réseau vers les Directions Régionales :

A la fin de chaque décade, le chef d'agence ou l'intermédiaire est tenu de transférer, avec les documents justificatifs, le solde de la situation financière décadaire vers le compte de la Direction Régionale.

II.3 Elaboration et transmission de la décade comptable :

- Le chef d'agence ou l'intermédiaire doit procéder à l'arrêté et à la transmission des décades financières à la Direction Régionale au plus tard les 05, 15 et 25 de chaque mois, soit cinq (05) jours après l'arrêt de chaque décade.

- Toutes les décades doivent être accompagnées, outre des états justificatifs, de chèques soldant la décade.
- Tous les chèques remis par les clients, dont le montant est égal ou supérieur à 100.000DA, doivent être libellés à l'ordre de la SAA et transmis à la Direction Régionale pour encaissement. Ils sont comptabilisés par le réseau comme « envois de fonds ».
- Il est interdit aux intermédiaires de verser dans leurs comptes bancaires personnels les encaissements en espèces ou par chèques des primes d'assurance ou des recours sur sinistres.
- Avant la transmission de la décade financière, le chef d'agence ou l'intermédiaire doit :
  - ✓ Contrôler la véracité des chiffres techniques et comptables et leurs concordances avec les flux de trésorerie (espèces et chèques) constatés à son niveau ;
  - ✓ S'assurer du transfert du solde comptable de la situation décadaire vers la Direction Régionale ;
  - ✓ S'assurer que toutes les pièces justificatives sont conformes et authentiques ;
  - ✓ S'assurer que les services techniques et le comptable ont procédé au recollement des chiffres et consigné les bordereaux de production et des sinistres annexés à la décade ;
  - ✓ Vérifier l'état de rapprochement bancaire de l'agence (qui doit parvenir à la Direction Régionale au plus tard 10 jours après l'envoi de la troisième décade) dûment signé par le comptable et le chef d'agence ou l'intermédiaire ;
  - ✓ Veiller à faire respecter l'exactitude des imputations comptables conformément aux règles et aux principes comptables édictés par la société ;

الملحق04: خطة التقرير

DIRECTION D'AUDIT INTERNE

SOMMAIRE

INTRODUCTION

I- ETAT DES LIEUX

I-I- CONSTATS

I-II- POINTS FORTS ET POINTS FAIBLES

II- FEUILLES DE REVELATION ET D'ANALYSE DES PROBLEMES (F.R.A.P).

III- CAHIER DES RECOMMANDATIONS

CONCLUSION

ANNEXES

الملحق 05: المعاينات المستخرجة خلال اعداد التقرير

Introduction **:**

Conformément à la mission portant objet : « **Audit des Décomptes de Frais de Mission** », et afin de contribuer à l'application strict en fonction de la procédure des frais de mission pour l'ensemble des Directions Régionales, essentiellement leur conformité au profit de l'ensemble des travailleurs.

Une mission d'audit a été lancée au niveau de la Direction Régionale Sétif pour la période du 21/03/2017 au 22/03/2017, dans le but d'évaluer et apprécier le dispositif de contrôle interne mis en œuvre, par l'entreprise, relatif à la gestion et le suivi de la procédure des frais de mission au niveau du Service Comptable et Personnel.

Sur la base des documents suivants :

- Balance Générale Comptable arrêtée au : 31/12/2016.
- Grands livre des comptes suivants : 6256100000 et 6251100000 et 62511200000.
- Echantillon des Décomptes de Frais de Mission.
- Les états de retenues panier sur Frais de Mission exercice 2016.
- Les états de paies exercice 2016.
- Les fiches financières exercice 2016.

Nous avons constaté ce qui suit :

I- ETAT DES LIEUX :

I-I- CONSTATS :

Les travaux d'audit en matière de gestion et de suivi des Décompte de Frais de Mission ont été déroulés au niveau du Département Finances et comptabilité par la suite au niveau du Service du Personnel.

L'équipe d'audit a constaté ce qui suit :

1- Au niveau du Département Finances et Comptabilité :

Concernant ce niveau, l'équipe d'audit a constaté pour chaque rubrique d'un décompte de frais de mission la comptabilisation qui suit :

- **Indemnité de Transport** : est comptabilisé dans le compte 6251100000.

الملحق 06: جدول خصم سعر الوجبة اليومي من رواتب العمال

Février									
N° Ordre	Nom et Prénom	Fonction	Mois de retenue	Montant déjeuner figurant sur Décompte		Montant déduit sur le salaire			Observations
				Formule 500 da/750	Nombre de Décompte	Retenue/J	Nombre de Déjeuner sur	Montant de Retenue	
2	******	Chef	Février	500 da	1	300,00	9	2700,00	
3	******	Chef	Février	500 da	1	300,00	10	3000,00	
4	******	CSA	Février	500 da	1	300,00	4	0,00	- La retenu de panier sur frais de mission n'a pas été effectuée sur la paie. - Uniquement la retenue panier absence qui a été déduite sur la paie
5	******	CSA	Février	500 da	1	300,00	4	1200,00	
6	*****	CSA	Février	500 da	2	300,00	3	900,00	
N° Ordre	Nom et Prénom	Fonction	Mois de retenue	Montant déjeuner figurant sur Décompte		Montant déduit sur le salaire			
				Formule 500 da/750 da/1000 da	Nombre de Décompte	Retenue/J	Nombre de Déjeuner sur Décomptes	Montant de Retenue Sur Etat de Paie	
7	*****	Chef Service	Février	500 da	1	300,00	1	0,00	- La retenu de panier sur frais de mission n'a pas été effectuée sur la paie. - Uniquement la retenue panier absence qui a été déduite sur la paie
8	*****	Chef	Février	500 da	1	300,00	2	0,00	
9	*****	CSA	Février	500 da	1	300,00	2	600,00	
10	****	Inspecteur	Février	500 da	1	300,00	18	5400,00	
11	*****	Chauffeur	Février	500 da	1	300,00	6	1800,00	
12	*****	Chef Service	Février	500 da	2	300,00	2	0,00	- La retenu de panier sur frais de mission n'a pas été effectuée sur la paie. - Uniquement la retenue panier absence qui a été déduite sur la paie.
13	******	CSA	Février	500 da	1	300,00	1	0,00	

الملحق07: ورقة كشف وتحليل المشاكل: قسم المحاسبة والمالية ومصلحة المستخدمين frape1

DIRECTION D'AUDIT INTERNE

Feuille de révélation et d'analyse du problème

(F.R.A.P)

Référence papier de travail : Contrôle et Supervision **FRAP N°: 01**

Direction Régionale : Département Finance et Comptabilité et Service du Personnel.

Problème Insuffisance dans la gestion et le suivi des décomptes sur frais mission.
Constat - Absence d'une copie des décomptes sur frais de mission concernant le personnel des agences au niveau de la Direction Régionale. - Absence d'une copie des décomptes sur frais de mission concernant le personnel de la Direction Régionale au niveau du Service du personnel.
Causes Manque de supervision.
Conséquences - Des erreurs dans la gestion et le suivi des décomptes sur frais mission. - Risque de réserve en cas de contrôle interne et externe.
Recommandation • Au Département Finance et Comptabilité de garder une copie des décompte sur frais mission du personnel des agences pour un bon suivi du volet frais de mission. • Au Service Personnel de garder une copie des décomptes sur frais mission de tous le personnel **(DR et Agences)** pour un bon suivi du volet frais de mission.

الملحق 08: ورقة كشف وتحليل المشاكل المتعلقة بخصم سعر وجبة الإطعام على مستوى مصلحة المستخدمين frape2

DIRECTION D'AUDIT INTERNE

Feuille de révélation et d'analyse du problème

(F.R.A.P)

Référence papier de travail : Contrôle et Supervision **FRAP N°: 02**

Direction Régionale : Service du Personnel.

Problème Insuffisance dans la gestion et le suivi des retenues sur panier des frais missions.
Constat la retenue de Panier sur Frais de Mission n'est pas déduite du salaire d'un personnel si ce dernier avait une absence dans le même mois.
Causes Manque de supervision.
Conséquences - Des erreurs dans la gestion et suivi des retenues sur panier des frais de mission. - Non respect de la procédure en vigueur.
Recommandation • Au Service du Personnel de vérifier et régulariser la situation de la retenue de panier sur frais de mission exercice 2016, de tous le personnel qui avait des absences.

الملحق09 تقرير متابعة التوصيات المقدمة

Compte rendu de la mission Suivi des recommandations Audit des Décomptes de Frais de mission DR Sétif

Suite à notre passage le 23/10/2017 au niveau de la Direction Régionale de Sétif et dans le cadre de la mission « Suivi des recommandations Audit des Décomptes de Frais de mission » et afin de s'assurer de l'application des recommandations portées dans le rapport d'audit, nous avons constaté ce qui suit :

- **Recommandation N°01 :** Au Service Personnel de garder une copie des décomptes sur frais mission de tous le personnel **(DR et Agences)** pour un bon suivi du volet frais de mission.

- **Application de la recommandation :**
  La recommandation a été appliquée : une copie de tous les décomptes de frais mission du personnel **(DR et Agences)** est conservé au niveau du Service Personnel.

- **Recommandation N°02 :** Au Département Finance et Comptabilité de garder une copie des décomptes sur frais mission du personnel des agences pour un bon suivi du volet frais de mission.

- **Application de la recommandation :**
  La recommandation a été appliquée : une copie de tous les décomptes de frais mission du personnel des agences est conservé au niveau du Département Finance et Comptabilité.

- **Recommandation N°03 :** Au Service du Personnel de vérifier et régulariser la situation de la retenue de panier sur frais de mission exercice 2016, de tous le personnel missionnaires et qui avait des absences.

- **Application de la recommandation :**
  La recommandation n'a pas été appliquée : après vérification d'un échantillon des retenues sur panier sur frais de mission, nous avons constaté que les retenues de panier sur frais de mission de certains personnel missionnaires ne sont pas déduites. Détail comme suit :

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref : ..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....

الرقم: ...67.../ ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/20...17...

Guelma le :.....

قالمة في : 2012. 12. 03

إلى السيد: مدير التدقيق الداخلي

في شركة التأمين .....

الموضوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): بوموفة سامي .....

الطالب(ة): مرام أحمد .....

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : علوم المؤسسة .....في حاجة لأجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم .

موضوع الزيارة: دور المراجعة الداخلية في تحسين عمل شركة التأمين .....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير و الاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

رئيس قسم علوم التسيير

رفيق زراولة

رئيس مصلحة التدريس بقسم علوم التسيير

إمضاء : مستدعى للمثول

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

مديرية التدقيق الداخلي

SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

M. BOUGUERRA Boubaker

الملخص:

يعد التدقيق الداخلي من الوظائف الأساسية في الشركة الوطنية للتأمينات، والتي تعتمد عليها مديريتها العامة للتحقق من موثوقية البيانات والمعلومات المالية لمختلف فروعها، وهو سيرورة عمل ترتكز على معايير دولية موضوعية.

تتكون سيرورة التدقيق هاته من العديد من المراحل: مرحلة التحضير، مرحلة العمل الميداني، مرحلة إعداد التقرير ومرحلة متابعة التوصيات.

أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى الشركة الوطنية للتأمينات بأن أسلوب التدقيق الداخلي المعتمد في الشركة يمتاز بالكثير من الإيجابيات، التي يمكن أن تساعدها على اكتشاف أخطاء وتجاوزات فروعها، وهذا بغية معالجتها من أجل ضمان التسيير الجيد للشركة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، التدقيق الداخلي، التأمين، شركات التأمين، الشركة الوطنية لتأمينات.

Résumé

L'audit interne est l'une des principales fonctions de la société algérienne d'assurance sur laquelle s'appuie sa direction générale, pour contrôler la fiabilité des données et des informations financières de ses filiales. C’est un processus basé sur des normes internationales objectives.

Ce processus d’audit interne se compose de plusieurs étapes : une phase de préparation, une phase du travail sur terrain, une phase de rédaction du rapport et une phase de suivi des recommandations.

Notre recherche menée au niveau de la société algérienne d'assurance montre que le processus de l’audit interne est caractérisé par de nombreux avantages. Il peut aider la société à détecter les erreurs et les dépassements de ses filiales, et cela pour les corriger afin d’assurer sa bonne gouvernance.

Mots clés: L'audit, L'audit interne, L'assurance, Les sociétés d'assurance, La société algérienne d'assurance.